جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية

(دراسة ميدانية في المصارف الخاصة)

مقدمة من الطالبة

روان محمد عرفان البيروتي

بإشراف

الأستاذ الدكتور حسين أحمد دحدوح

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في مراجعة الحسابات

2014-2013

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ"

صدق الله العظيم

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من سلك طريقا يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة"

رواه مسلم

مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية

(دراسة ميدانية في المصارف الخاصة)

إعداد: روان البيروتي **إشراف: الأستاذ الدكتور حسين دحدوح**

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي وموثوقية التقارير المالية في القطاع المصرفي الخاص كونه من أكثر القطاعات أهمية والتي تتأثر مباشرةً بالتطور الاقتصادي وتنعكس نتائج أدائه على المجتمع المالي ككل، وذلك من خلال إبراز مساهمته في فحص نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة وتقييم فعاليتها، والعمل على تحسينها وتطويرها بالشكل الذي قد يزيد من الثقة في المعلومات الواردة في التقارير المالية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتكوين الإطار النظري، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة مكونة من /105/ فرداً من المدققين الداخليين والخارجيين في المصارف الخاصة المرخصة والعاملة في دمشق والبالغ عددها /14/ مصرف.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:

- يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية والتحقق من التطبيق الفعلي لها، مع الوقوف على أوجه القصور فيها واقتراح الحلول المناسبة لتلافيها في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.
- يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لسياسات إدارة المخاطر ومراجعة عمليات تحديد المخاطر وتقييمها ودراسة البدائل الملائمة للاستجابة لها وتجنبها في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.
- يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لمبادئ وسياسات الحوكمة والتأكد من الالتزام بها وتقديم التوصيات المناسبة لتحسينها في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.
- لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية.

التصريح

مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية

أصرح بأن هذه الرسالة غير مقتبسة أو منقولة أو محرفة من أي عمل علمي آخر، ولم يسبق أن قبلت للحصول على أية شهادة أو درجة علمية.

التاريخ:2014/8/21

روان البيروتي

مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية

(دراسة ميدانية في المصارف الخاصة)

إعداد: روان محمد عرفان البيروتي

موافقة أعضاء لجنة الحكم

د. حسين دحدوح	الأستاذ في قسم المحاسبة–كلية الاقتصاد–جامعة دمشق	عضواً مشرفاً	
د. عصام قريط	الأستاذ في قسم المحاسبة–كلية الاقتصاد–جامعة دمشق	عضواً	
د. قيس عثمان	المدرس في قسم المحاسبة–كلية الاقتصاد–جامعة دمشق	عضواً	

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى الذي هداني وأعانني على إتمام هذا البحث وأسأله عز وجلّ أن يتقبله مني ويجعله في ميزان حسناتي.

أتقدّم بجزيل الشكر والامتنان إلى المشرف الفاضل الأستاذ الدكتور حسين أحمد دحدوح على قبوله الإشراف على هذا البحث ومتابعته له خطوة بخطوة وما قدّمه من نصح وإرشاد لإخراج البحث بأكمل صورة، وأسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة الحكم الكرام على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وإثرائه بنصائحهم وتوجيهاتهم راجية من الله تعالى أن يجزيهم خير الثواب.

كما أشكر عائلتي وأصدقائي وزملائي وزميلاتي في العمل على دعمهم المعنوي لي ومساعدتي في إتمام هذا البحث.

روان البيروتي

إهـــــداء

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلوات وأتم التسليم على خاتم الأنبياء، إمام المرسلين وخير المعلمين.

إلى من أفنوا حياتهم من أجلنا، إلى من ربّياني صغيراً ... والديّ الأعزّاء.

إلى رفيقة العمر بحلوه ومرّه، إلى توأم الروح ... أختي الغالية.

إلى شهيد العلم والإيمان ... المهندس محمد أمين الزين.

إلى سكّان القلب، ورفاق الدرب ... أصدقائي.

إلى من ضرّجت دماءهم ترابك وطني ... شهدائنا الأبرار.

جدول المحتويات

الفصل الأول: الإطار العام والدراسات السابقة **1**

1- المقدمة: 2

2- مشكلة الدراسة: 2

3- أهمية الدراسة: 3

4- أهداف الدراسة: 4

5- الدراسات السابقة: 4

6- فروض الدراسة: 11

الفصل الثاني: الإطار العام للتدقيق الداخلي **12**

المبحث الأول: طبيعة التدقيق الداخلي وعوامل تطوره **13**

1-1- مفهوم التدقيق الداخلي: 13

1-2- العوامل التي ساعدت على نشأة وتطور التدقيق الداخلي: 17

1-3- أهداف التدقيق الداخلي: 19

1-4- أنواع التدقيق الداخلي: 22

1-4-1- التدقيق الداخلي حسب نطاق عملية التدقيق: 22

1-4-2- التدقيق الداخلي حسب الجهة التي تقوم بعملية التدقيق: 24

1-5- مقومات التدقيق الداخلي: 25

1- قسم مستقل للتدقيق الداخلي: 25

2- أفراد مؤهلون للقيام بالتدقيق الداخلي: 25

3- نظام جيد للمراقبة الداخلية: 26

4- نظام جيد للتقارير: 27

المبحث الثاني: ميثاق الأخلاق والمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي **28**

2-1- ميثاق الأخلاق: 28

2-1-1- مبادئ السلوك المهني: 28

2-1-2- قواعد السلوك المهني: 29
2-2- المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي: 30
المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي في ظل المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي **32**
3-1- الرقابة الداخلية: 32
3-1-1- إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بتقييم نظم الرقابة الداخلية: 33
3-2- إدارة المخاطر: 35
3-2-1- إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بتقييم عمليات إدارة المخاطر: 37
3-3- الحوكمة: 40
3-3-1- إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بتقييم الحوكمة: 42
الفصل الثالث: التقارير المالية وموثوقيتها **45**
المبحث الأول: طبيعة التقارير المالية والجهات المستفيدة منها **46**
1-1- التقارير المالية: 46
1-1-1- أهمية التقارير المالية: 47
1-1-2- أهداف التقارير المالية: 48
1-2- مستخدمو التقارير المالية واحتياجاتهم منها: 51
1-3- أنواع التقارير المالية: 54
أولاً: التقارير المالية الأساسية: 54
ثانياً: التقارير المالية الإضافية: 59
1-4- التقارير المالية الخاصة بالمصارف: 60
1- التقارير الداخلية: 60
2- التقارير الخارجية: 61
1-5- فعالية التقارير المالية كأداة لإيصال المعلومات: 62
المبحث الثاني: موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية **63**
2-1- الموثوقية: 63
2-1-1- التمثيل الصادق: 64

2-1-2- الجوهر فوق الشكل: 65
2-1-3- الحياد: 65
2-1-4- الحذر: 65
2-1-5- الاكتمال: 66
2-2- العوامل المؤثرة على موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية: 66
2-2-1- التوقيت المناسب: 66
2-2-2- الموازنة بين المنفعة والتكلفة: 67
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية **68**
نبذة عن التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي في سورية **69**
المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المستخدمة في التحليل **71**
1-1- منهجية الدراسة: 71
1-2- مجتمع وعينة الدراسة: 71
1-3- محددات الدراسة: 71
1-4- أدوات الدراسة: 72
1-5- ثبات وصدق أداة الدراسة (الاستبيان): 72
1-5-1- صدق الاستبيان: 72
1-5-2- ثبات الاستبيان Reliability: 77
1-6- إجراءات الدراسة والأساليب الاحصائية: 78
1-7- متغيرات الدراسة: 79
المبحث الثاني: اختبار الفروض وتحليل النتائج **80**
2-1- وصف خصائص عينة الدراسة /الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية/: 80
2-2- المتوسطات الحسابية وترتيب الفقرات الأكثر إيجابية لمتغيرات الدراسة /نظم الرقابة الداخلية – إدارة المخاطر – الحوكمة/: 81
2-2-1- مساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية التقارير المالية: 81
2-2-2- مساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تعزيز موثوقية التقارير المالية: 88

2-2-3- مساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية: 94
2-3- اختبار الفروض: 100
2-4- دراسة الفروق الإحصائية للمتغيرات التعريفية (المؤهلات العلمية – سنوات الخبرة) على المحاور المستقلة الممثلة لمتغيرات الدراسة: 107
2-5- التحليل العاملي لمتغيرات محاور الدراسة تبعاً للمدققين الداخليين: 111
2-5-1- تطبيق طريقة التحليل العاملي في دراسة العوامل والعناصر الفرعية التي بني عليها مكونات المحور الأول نظم الرقابة الداخلية /مقارنة بين المدقق الداخلي والخارجي:..... 111
2-5-2- تطبيق طريقة التحليل العاملي في دراسة العوامل والعناصر الفرعية التي بني عليها مكونات المحور الثاني إدارة المخاطر /مقارنة بين المدقق الداخلي والخارجي: 118
2-5-3- تطبيق طريقة التحليل العاملي في دراسة العوامل والعناصر الفرعية التي بني عليها مكونات العنصر الثالث الحوكمة /مقارنة بين المدقق الداخلي والخارجي: 123
المبحث الثالث: النتائج والتوصيات **130**
3-1- النتائج: 130
3-2- التوصيات:..... 131
المراجع **132**
الملاحق **140**

قائمة الجداول

الجدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور (نظم الرقابة الداخلية) 73

الجدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور (إدارة المخاطر) 74

الجدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لمحور (الحوكمة) 76

الجدول (4) معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان 77

الجدول (5) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان..... 78

الجدول (6) عدد أفراد العينة ونسبتهم..... 80

الجدول (7) توزيع العينة حسب الحالة العلمية /مدقق داخلي – خارجي/ 80

الجدول (8) توزيع العينة حسب فئات سنوات الخبرة /مدقق داخلي – خارجي/ 81

الجدول (9) إحصاءات ومتوسطات وترتيب تسلسل إيجابيات رتبة عناصر متغيرات فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية..... 82

الجدول (10) إحصاءات ومتوسطات وترتيب تسلسل إيجابيات رتبة عناصر متغيرات فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر 88

الجدول (11) إحصاءات ومتوسطات وترتيب تسلسل إيجابيات رتبة عناصر متغيرات فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة... 94

الجدول (12) قيم الدالات الإحصائية المساهمة في اختبار الفرض الفرعي الأول 101

الجدول (13) قيم الدالات الإحصائية المساهمة في اختبار الفرض الفرعي الثاني 102

الجدول (14) قيم الدالات الإحصائية المساهمة في اختبار الفرض الفرعي الثالث 103

الجدول (15) قيم الدالات الإحصائية المساهمة في اختبار الفرض الأول العام 104

الجدول (16) ترتيب متوسط آراء المدققين /الداخليين والخارجيين/ لمساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية 105

الجدول (17) الدالات الإحصائية لمقارنة الفروق Independent T test للفرض الثاني 106

الجدول (18) قيم متوسطات المؤهلات العلمية تبعاً لمحاور الدراسة..... 107

الجدول (19) قيم الدالات الإحصائية المساهمة في اختبار الفروق لمحاور الدراسة تبعاً للمؤهل العلمي 108

الجدول (20) متوسطات آراء المبحوثين حسب فئات سنوات الخبرة..... 109

الجدول (21) قيم الدالات الإحصائية المساهمة في اختبار الفروق لمحاور الدراسة تبعاً لفئات سنوات الخبرة 109

الجدول (22) اختبار Scheffe..... 110

الجدول (23) جدول التشبع لعناصر المحور الأول /نظم الرقابة الداخلية/..... 112

الجدول (24) جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط للعنصر – المحور الأول نظم الرقابة الداخلية مدقق/داخلي – خارجي/ . 114
الجدول (25) مصفوفة المكونات (components Matrix) /نظم الرقابة الداخلية/ 115
الجدول (26) ملخص نتائج تطبيق تحليل العاملي لمتغيرات محور نظم الرقابة الداخلية..... 117
الجدول (27) جدول التشبع لعناصر المحور الثاني /إدارةالمخاطر/..... 118
الجدول (28) جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط للعنصر – المحور الثاني إدارة المخاطر مدقق /داخلي – خارجي/ 120
الجدول (29) مصفوفة المكونات (components Matrix) /إدارةالمخاطر/..... 121
الجدول (30) ملخص نتائج تطبيق تحليل العاملي لمتغيرات محور إدارة المخاطر 123
الجدول (31) جدول التشبع لعناصر المحور الثالث /الحوكمة/..... 124
الجدول (32) جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط للعنصر – المحور الثالث الحوكمة مدقق /داخلي – خارجي/ 126
الجدول (33) مصفوفة المكونات (components Matrix) /الحوكمة/ 127
الجدول (34) ملخص نتائج تطبيق تحليل العاملي لمتغيرات محور الحوكمة..... 129

قائمة المصطلحات

المصطلح باللغة الإنكليزية	المصطلح باللغة العربية
Global Auditing Information Network (GAIN)	شبكة معلومات التدقيق العالمية
The Institute of Internal Auditors (IIA)	المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين
Agency Theory	نظرية الوكالة
International Financial Accounting Committee (IFAC)	الاتحاد الدولي للمحاسبة المالية
Committee of Sponsoring Organaizations of the Treadway Commission (COSO)	لجنة رعاية المنظمات التابعة للجنة تريدواي
Corporate Governance	حوكمة الشركات
Organaization of Economic corporation and Develpoment (OECD)	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
Financial Accounting Standards Board (FASB)	مجلس معايير المحاسبة المالية

الفصل الأول: الإطار العام والدراسات السابقة

1- المقدمة.

2- مشكلة الدراسة.

3- أهمية الدراسة.

4- أهداف الدراسة.

5- الدراسات السابقة.

6- فروض الدراسة.

1- المقدمة:

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة العديد من التغيرات التي تمثلت في العولمة والتطورات الاقتصادية الهائلة والأزمات المالية والاقتصادية التي مست كبرى المؤسسات في العالم، إضافةً إلى توالي حالات الغش والاحتيال والارتباطات غير القانونية والتي أدت إلى فشل المشروعات الاقتصادية وإفلاسها وعدم تمكنها من الاستمرار في القيام بأعمالها، مما أسفر عن زعزعة ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى من مستخدمي التقارير المالية في الخدمات التي تقدمها مهنة التدقيق، الأمر الذي انعكس على ثقتهم أيضاً في التقارير المالية التي تمثل مصدر المعلومات الأساسي لاتخاذ القرارات.

ولأن تحقيق درجة عالية من الشفافية والموثوقية في التقارير المالية، وتحسين الأداء داخل المشروع يمثلان ضرورة ملّحة لكل من الإدارة وأصحاب المصلحة من الأطراف الأخرى، ازداد الاهتمام بالتدقيق الداخلي كأداة للرقابة وتقييم الأداء والبحث عن المعوقات في العمليات المالية والتشغيلية، واقتراح الحلول التصحيحية المناسبة لها.

وفي ظل تلك التطورات في بيئة الأعمال، أصبح التدقيق الداخلي عاملاً رئيسياً في عصر المساءلة والرقابة الجديد، وكذلك من أهم الوسائل في المشروعات الاقتصادية التي تعتمد عليها الإدارة العلمية الحديثة في فحص وتقييم مقومات النظام المحاسبي، للوقوف على مدى قدرته على تحقيق وظيفتي القياس والإفصاح بكفاءة عالية، واختبار مدى دقة المعلومات المالية والتشغيلية، فضلاً عن فحص الجدوى الاقتصادية للعمليات والتأكد من كفاءتها وفعاليتها، واختبار مدى الالتزام بالنظم والسياسات والأوامر الإدارية الموضوعة، وذلك لمساعدتها في اتخاذ قراراتها بما يساهم في تعزيز موثوقية التقارير المالية وإمكانية الاعتماد عليها.

2- مشكلة الدراسة:

تزايد الاهتمام بالتدقيق الداخلي باعتباره أداة إدارية رقابية يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء إدارة المشروعات وتعظيم قيمتها، حيث بذلت جهود عديدة من قبل المجامع العلمية والمنظمات المهنية لتعظيم قيمة التدقيق الداخلي وتطوير الدور التقليدي للمدقق الداخلي، لضمان تحقيق مستوى مقبول من الجودة في مخرجات الفحص والتحليل والتقييم للممارسات الإدارية، بما ينعكس على زيادة الثقة في التقارير المالية.

يتطلب الحصول على معلومات صحيحة وصادقة ومناسبة وبجودة عالية توفر عدد من الضوابط والوسائل الرقابية التي تفحص حسن إدارة المشروعات وتحد من الفساد المالي والإداري، إضافةً إلى وضع بعض السياسات والإجراءات الكفيلة بالتعرف على المخاطر التي تواجه المشروعات وتحليلها وتصحيحها بهدف التقليل من آثارها، فضلاً عن وجود

نظام فعال للرقابة الداخلية يساهم في إدارة العمل بشكل منظم وكفء ويضمن إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب.

ولتحقيق ذلك لا بد من وجود إدارة موضوعية مستقلة مصممة بهدف فحص وتقييم هذه الأنظمة والسياسات الإدارية التي تساهم في خلق أنظمة مالية ومحاسبية تعزز من موثوقية التقارير المالية، وتضفي قيمة على المعلومات المجسدة فيها.

ونتيجةً لعدم وجود تحديد واضح المعالم حتى الآن في العالم العربي بشكل عام، وفي سوريا بشكل خاص، للمهام والإجراءات التي يجب أن يمارسها التدقيق الداخلي لتحقيق وتفعيل مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية، يمكن أن تثار التساؤلات التالية حول مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية:

- هل يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية التقارير المالية؟
- هل يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تعزيز موثوقية التقارير المالية؟
- هل يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية؟

3- أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من ضرورة الحصول على معلومات تتسم بالموثوقية والشفافية بشكل يمكن من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المستقبلية، خاصة في ظل تعدد الأطراف المستخدمة للتقارير المالية واختلاف وجهات نظرهم تجاه الفائدة المرجوة منها.

فضلاً عن ذلك، تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها توضح أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للقطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الاقتصادية، من خلال إبراز فعالية التدقيق الداخلي كعنصر جوهري من عناصر ضبط الأداء المالي والإداري ومساهمته في فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة وتطبيقها على نحو سليم بالشكل الذي يحسن من الأداء ويمكن من الحصول على نتائج أفضل وبمستوى عالٍ من الجودة.

كما تبين هذه الدراسة أيضاً أهمية التدقيق الداخلي بالنسبة للجهات المستخدمة للتقارير المالية، حيث تساهم في التعرف على دور التدقيق الداخلي في مراجعة العمليات والأنشطة والتحقق من كفاءة وفعالية الأداء، إضافةً إلى تحقيق أنشطة الحماية والدقة بهدف زيادة ثقتهم بالنتائج وتسهيل عملية اتخاذ القرارات الملائمة بما يخدم مصالحهم.

4- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في دراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي وموثوقية التقارير المالية نتيجة للتغيرات التي طرأت على المهنة والتي ترتب عليها قيام المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين بوضع إطار جديد للممارسة المهنية ليتماشى مع بيئة الأعمال الحالية مع التركيز على النقاط التالية:

- التعرف على مساهمة التدقيق الداخلي في فحص نظم الرقابة الداخلية، والعمل على تطويرها بما يساهم في تعزيز موثوقية التقارير المالية.
- بيان مساهمة التدقيق الداخلي في فحص إدارة المخاطر وتقييم فعاليتها، بشكل ينعكس على موثوقية التقارير المالية.
- إبراز أثر فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة في موثوقية التقارير المالية.

5- الدراسات السابقة:

5-1- الدراسات العربية:

1- دراسة بجيرمي (2011)[1]: بعنوان "دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة التدقيق الداخلي وفعاليته في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة والخاصة.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وتم جمع المعلومات اللازمة عن المصارف السورية من خلال تصميم استبيان تم توزيعه على مجموعة من العاملين في الأقسام المالية وأقسام التدقيق الداخلي وكذلك العاملين في أقسام الرقابة الداخلية لدى المصارف التي لا يوجد فيها قسم للتدقيق الداخلي.

أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- لا يوجد مساهمة فعالة للتدقيق الداخلي في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية العامة من حيث تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها.

[1] البجيرمي، شادي صالح، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر دراسة ميدانية في المصارف السورية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة دمشق، 2011.

- يساهم التدقيق الداخلي بشكل فعال في عملية إدارة المخاطر في المصارف السورية الخاصة من حيث تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها.

2- دراسة لعماري (2010)[1]: بعنوان "ترشيد أداء المراجعين والمحاسبين الجزائريين للتقليل من الانحراف في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان الأهمية القصوى لجودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية والتي تأخذ من ضرورة ترشيد أداء المراجعين والمحاسبين، وتوجيههم التوجيه الصحيح والإشراف عليهم بالكيفية السليمة، لجعل هذه المعلومات سواء تعلقت بالجانب التسييري أو بالجانب المحاسبي والمالي عالية الجودة والتقليل من المخاطر المحتملة، إضافةً إلى وضع إطار عام للتكوين العلمي والعملي للمحاسب والمراجع الجزائري يناسب أداء المهنة ويجعله جديراً بهذا الموقع لحماية أصول المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وتوفير المعلومة الصحيحة والمناسبة في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

ولأغراض إنجاز الدراسة وتحقيق أهدافها تم استخدام المنهج التكاملي وهو منهج مركب من مناهج البحث التالية /الوصفي، الاستقرائي، التحليلي، الاستنباطي، الإحصائي، التاريخي، النقدي/.

أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أن المحاسب والمراجع الجزائري لا ينقصه التأهيل أو التكوين بقدر ما ينقصه التحفيز والحماية المهنية.
- أن الجزائر قد بدأت بإعادة هيكلة بنيتها الاقتصادية ودخلت في اتفاقيات دولية عديدة منها المنظمة العالمية للتجارة، مما يستوجب تطبيق التوحيد الدولي في المناهج والتكوين والتأهيل.
- أن الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية لا يساهم بالتكوين والتأهيل بقدر ما يساهم في تطبيق التوحيد الدولي، وذلك لأن تطبيق المعايير يخص التوحيد في القواعد والإجراءات المتعلقة بالقوائم المالية، ويضفي صفة الدولية على قوائم الشركة وبالتالي يمكنها من دخول الأسواق الخارجية والمنافسة.

3- دراسة عبد الصمد (2008)[2]: بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات"

[1] لعماري، أحمد، مناعي، حكيمة، "ترشيد أداء المراجعين والمحاسبين الجزائريين للتقليل من مخاطر الانحراف في إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية"، **مجلة العلوم الإنسانية**، (ع 45، 2010).

[2] عبد الصمد، عمر علي، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة المدية، الجزائر، 2008.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المراجعة الداخلية كآلية من آليات تطبيق حوكمة المؤسسات وإبراز دور حوكمة المؤسسات من خلال تحديد مختلف المبادئ والقواعد الجيدة لإدارة المؤسسات وزيادة كفاءتها ومصداقيتها، إضافةً إلى بيان الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وخصوصاً فيما يتعلق بمعاييرها الدولية، والتعرف على مختلف أدوار المراجعة الداخلية التي تسمح بتحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية ودورها في إدارة المخاطر وعلاقتها التعاونية مع أطراف حوكمة المؤسسات.

ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف حوكمة المؤسسات والمراجعة الداخلية بالاعتماد على أسلوب الاستبيان والمقابلة من أجل الوقوف على آراء أهل الاختصاص من المهنيين (مديري أقسام المراجعة الداخلية) والأكاديميين (أساتذة المحاسبة والمراجعة).

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها ما يلي:

- يرتكز عمل المراجعة الداخلية على ثلاثة عناصر أساسية يتحدد على أساسها درجة تأثيرها في حوكمة المؤسسات والمتمثلة فيما يلي:
  1) أهلية المراجع الداخلي
  2) استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي
  3) جودة أداء عمل المراجع الداخلي.
- هناك ثلاثة مجالات أساسية والتي على أساسها يكون دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات كما يلي:
  1) دور المراجعة الداخلية في تقييم نظام الرقابة الداخلية
  2) دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر
  3) التفاعل الجيد للمراجعة الداخلية مع باقي أطراف حوكمة المؤسسات.

4- دراسة مراد (2008)[1]: بعنوان "دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية"

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سوريا باعتبارها أحد عناصرها الأساسية، ولتحقيق ذلك تم تطوير استبيان وزع على عينة من مراجعي الحسابات الداخليين وعينة من المديرين الماليين وعينة من المراجعين الخارجيين للشركات المساهمة في دمشق وريفها.

[1] مراد، درويش، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة دمشق، 2008.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أهمها ما يلي:

- هناك مهام متعددة تقوم بها المراجعة الداخلية وتعزز من حوكمة الشركات من وجهة نظر المراجعين الداخليين أهمها:
  1) تبليغ المعلومات المتعلقة بالمخاطر وفاعلية الرقابة الداخلية للمستويات الإدارية المناسبة في الشركة.
  2) تقدم خدمات استشارية وتوصيات لتحسين العمليات والإجراءات وتحسين فاعلية وكفاءة الشركة.
  3) تساعد في إعداد المعلومات والإفصاح عنها طبقاً للمستويات النوعية.
- هناك مهام متعددة تقوم بها المراجعة الداخلية وتعزز من حوكمة الشركات من وجهة نظر المراجعين الخارجيين أهمها:
  1) تساعد المراجع الخارجي عند قيامه بعملية المراجعة.
  2) تساعد لجنة المراجعة في تقارير عن حالات الغش والتلاعب في الشركة.
- هناك مهام متعددة تقوم بها المراجعة الداخلية وتعزز من حوكمة الشركات من وجهة نظر المديرين الماليين أهمها:
  1) تتأكد من وجود سياسات وإجراءات تضمن احترام الشركة للأنظمة واللوائح.
  2) تتأكد من وجود الخريطة التنظيمية التي توضح خطوط السلطة والمسؤولية في الشركة.
  3) تساعد لجنة المراجعة في مراجعة نظم الرقابة الداخلية المطبقة.

5- دراسة كراز (2005)[1]: بعنوان "كفاءة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية (المراجعة الداخلية) مع التطبيق العملي على بعض مؤسسات التجارة الداخلية"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة كيفية نشأة وتطور مفهوم المراجعة الداخلية بالإضافة إلى تحديد ماهيتها وماهية العاملين فيها ودراسة علاقاتهم المختلفة، مع تقديم عرض شامل لكيفية قيام إدارات الرقابة الداخلية (المراجعة الداخلية) بمهامها في القطاع العام في سورية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لإعداد الدراسة النظرية والمنهج الاستقرائي المتمثل في الدراسة الميدانية مع التطبيق العملي على المؤسسة العامة للتجارة الداخلية للمعادن ومواد البناء (عمران) من خلال تصميم استبيان تم توزيعه على عينة من /200/ موظف عامل في المؤسسة.

أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

[1] كراز، شادي، كفاءة وفعالية إدارة الرقابة الداخلية (المراجعة الداخلية) في سورية مع التطبيق العملي على بعض مؤسسات التجارة الداخلية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة دمشق، 2005.

- تمارس إدارة الرقابة الداخلية (المراجعة الداخلية) دوراً تقليدياً بحيث تركز عملها على الرقابة الحسابية والمستندية والوثائقية والقانونية مع إهمالها لدورها الرقابي الشامل على الجوانب والأنشطة الإدارية والتشغيلية، وهذا ما يؤدي إلى عدم تمتعها بالكفاية اللازمة.
- يوجد تقييد لنطاق عمل إدارة الرقابة الداخلية.
- تؤثر العلاقات الشخصية بين إدارة الرقابة الداخلية والعاملين سلباً على دورها الرقابي.
- لا يخضع المراقبون الداخليون للدورات التدريبية والتأهيلية المستمرة والمنتظمة، كما لا يتم إمدادهم بالدراسات العلمية الحديثة ذات الأثر المباشر على عملهم الرقابي.

5-2- الدراسات الأجنبية:

1- دراسة .Lin S. et.al (2010)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين التدقيق الداخلي والإفصاح عن التحريفات الجوهرية كما هو مقرر عنها بحسب قانون Sarbanes Oxley 2002 section 404، من خلال تحديد العلاقات بين هذه التحريفات والمقاييس المتعددة لجودة التدقيق الداخلي.

ولتحقيق ذلك تم اختيار عينة مكونة من /214/ منشأة أجابت على استقصاء دراسة استطلاعية /2003-2004 / معدة من قبل المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA ومنشورة على الشبكة الخاصة به Global(GAIN) Auditing Information Network.

وقد أوضحت الدراسة بأن إدارة المنشأة هي المسؤولة عن تصميم نظام محكم للرقابة الداخلية على التقارير المالية وعن تقييم فعاليته، وبأن المدققين الداخليين مسؤولين عن دعم الإدارة ومساعدتها في تحقيق ذلك حيث بينت بأن وجود فريق مؤهل للتدقيق الداخلي يساعد الإدارة في تحقيق رقابة داخلية فعالة على التقارير المالية، مما يقلل من احتمال وجود مشاكل متعلقة بالرقابة.

إضافة إلى ذلك حددت هذه الدراسة ممارسات وإجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بالكشف عن التحريفات الجوهرية ومنع حدوثها.

[1]Lin S. et.al, 2010, "The role of internal audit function in the disclosure of material weaknesses", **Accounting Review**, (Vol. 86, issue 1), pp. 287- 323.

وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- يرتبط المستوى التعليمي لأعضاء فريق التدقيق الداخلي ومدى استخدامهم لإجراءات التدقيق المرتبطة بالتقارير المالية، وكذلك مدى معالجتهم لمشاكل الرقابة المحددة مسبقاً عكسياً بالإفصاح عن التحريفات الجوهرية.
- تساهم جودة التدقيق الداخلي في منع حدوث التحريفات الجوهرية.
- يرتبط تقييم التدقيق الداخلي لارتباطات التدقيق الخارجي وكذلك التنسيق مع المدققين الخارجيين طردياً بالإفصاح عن التحريفات الجوهرية، حيث يمكن للمدققين الخارجيين الكشف عن التحريفات الجوهرية بشكل أفضل عند تنسيق جهودهم مع المدققين الداخليين، فضلاً عن ذلك إن التنسيق بين المدققين الداخليين والخارجيين يزيد من فعالية التدقيق الخارجي.

2- دراسة Holt T. and DeeZort F. (2006)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار ما إذا كان تضمين تقرير المدقق الداخلي، والذي يعرض معلومات مفصلة عن مسؤوليات وأنشطة التدقيق الداخلي، يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في موثوقية المعلومات المالية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك اختبار إلى أي مدى يمكن أن يؤثر اختلاف عوامل خطر الاحتيال للشركة في دور تقرير التدقيق الداخلي وأثره على ثقة المستثمرين في موثوقية التقارير المالية.

توقعت الدراسة بأن زيادة ثقة المستثمرين في موثوقية التقارير المالية ستكون أعظم في الشركات ذات خطر الاحتيال المرتفع عنها في الشركات ذات خطر الاحتيال المنخفض وذلك بسبب وجود احتمال كبير للتحيز في الشركات ذات خطر الاحتيال المرتفع.

وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

- إن الإفصاح عن تقرير التدقيق الداخلي يزيد بشكل ملحوظ من ثقة المستثمرين بأن المعلومات المالية خالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية المتعمدة وغير المتعمدة وبشكل خاص في الشركات ذات خطر الاحتيال المرتفع مقارنة بالشركات ذات خطر الاحتيال المنخفض.
- تعتبر الشفافية المتزايدة للتدقيق الداخلي ذات منفعة للمستثمرين عند تقييمهم لموثوقية التقارير المالية للشركة.

[1]Holt T. and DeeZort F., 2006, "The Effects of Internal Audit Report Disclosure on Perceived Financial Reporting Reliability", on line from http://aaahq.org/audit/midyear/07midyear/papers/Holt_TheEffectsOfInternalAudit.pdf.

3- دراسة .Paape L. Et al (2003)[1]:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التدقيق الداخلي وقضايا حوكمة الشركات في الشركات الكبيرة المدرجة في الاتحاد الأوروبي.

اختارت الدراسة عينة مؤلفة من /50/ شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية لخمسة عشر دولة من دول الاتحاد الأوربي مع افتراض أنّ انفصال الملكية عن الإدارة سيكون أشد وضوحاً في هذه الشركات، وأن حوكمة الشركات هي أداة لإدارة العلاقة بين الاثنين مع الأخذ بعين الاعتبار تضارب المصالح الفعلي والمحتمل.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك اختلافات واضحة في الطريقة التي يقوم بها المدققون الداخليون في تنفيذ أعمالهم وكذلك في درايتهم وآرائهم بشؤون حوكمة الشركات إضافةً إلى ما يلي:

- لا يوجد قسم خاص للتدقيق الداخلي في جميع الشركات الكبيرة المدرجة في سوق الأوراق المالية.
- لا توجد لجان تدقيق في جميع الشركات الكبيرة المدرجة في سوق الأوراق المالية.
- إن أقل من نصف المستجيبين يقدمون تقارير إلى لجان التدقيق.
- تجتمع لجان التدقيق بشكلٍ عام أربع مرات في السنة.
- لا يوجد دور دائم للجان التدقيق في تعيين وعزل مدير التدقيق التنفيذي الرئيسي.
- يعتقد 28% من مديري التدقيق التنفيذيين بأنهم ليسوا مطالبين بالالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الموضوعة من قبل معهد المدققين الداخليين IIA.
- ليس جميع مديري التدقيق التنفيذيين مدركون لتوصيات وتشريعات حوكمة الشركات المطبقة في بلدانهم.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: إبراز أهمية وتأثير التدقيق الداخلي في الحصول على تقارير مالية تتسم بالموثوقية والشفافية، خاصةً بعد الانتقادات التي وجهت لمهنة التدقيق الخارجي عقب الأحداث التي هزت الأوساط المهنية (إفلاس شركتي Enron & Worldcom) وذلك لعجزها عن اكتشاف الممارسات الإدارية التي أدت إلى إصدار تقارير مالية مضللة.

وإن هذه العلاقة بحسب علم الباحثة قلما تطرقت إليها الدراسات السابقة، وخاصة العربية منها، التي تناولت في معظمها أثر التدقيق الداخلي على عدة متغيرات تمثلت في الحوكمة وإدارة المخاطر وغيرها دون إظهار أثر انعكاس

[1]Paape L., et.al, 2003, "the relationship between the internal audit function and corporate governance in the EU- a survey", **International Journal of Auditing**, (vol. 7, issue 3), pp:247-262

ذلك على التقارير المالية، المصدر الأساسي للمعلومات التي تعتمد عليها الأطراف ذات الصلة في عملية اتخاذ القرارات.

6- فروض الدراسة:

في إطار مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، ستعتمد على الفروض التالية:

الفرض الأول: لا يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر عينتي الدراسة (المدققين الداخليين والخارجيين).

ويتفرع عنه الفروض الفرعية التالية:

- **الفرض الفرعي الأول:** لا يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.
- **الفرض الفرعي الثاني:** لا يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.
- **الفرض الفرعي الثالث:** لا يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.

الفرض الثاني: لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة التدقيق في تعزيز موثوقية التقارير المالية.

7- منهجية الدراسة:

إن المنهج المتبع في هذه الدراسة يقوم على الخطوات التالية:

- الرجوع إلى الدراسات السابقة لتكوين إطار نظري عن موضوع الدراسة بما يساهم في تحديد مشكلة الدراسة، والمتمثلة بمدى مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية وتحديد الفروض اللازمة لحلها.
- تجميع البيانات من بيئة الأعمال في سورية من خلال استبيان للحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية، حيث يتمثل مجتمع الدراسة بالمدققين الداخليين والخارجيين في المصارف الخاصة في دمشق.
- تحليل البيانات واختبار الفروض من خلال استخدام حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS والأدوات الإحصائية الأخرى ذات العلاقة.

الفصل الثاني: الإطار العام للتدقيق الداخلي

المبحث الأول: طبيعة التدقيق الداخلي وعوامل تطوره.

المبحث الثاني: ميثاق الأخلاق والمعايير الدولية للمارسة المهنية للتدقيق الداخلي.

المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي في ظل المعايير الدولية للمارسة المهنية.

المبحث الأول: طبيعة التدقيق الداخلي وعوامل تطوره

تغيرت النظرة إلى نشاط التدقيق الداخلي استجابة لمتطلبات التطورات الاقتصادية والصناعية والمتمثلة بالانفتاح الاقتصادي الدولي والعولمة التي طرأت على بيئة الأعمال، فلم يعد مفهومه يقتصر على اكتشاف الأخطاء والغش كهدف رئيسي، وإنما أصبح يهدف إلى تحقيق أهداف تتماشى مع تلك التطورات. لذا تناول هذا المبحث مراحل تطور مفهوم التدقيق الداخلي والعوامل التي ساعدت على ذلك، إضافةً إلى أهدافه وأنواعه وعناصره.

1-1- مفهوم التدقيق الداخلي:

تطور مفهوم التدقيق الداخلي عقب التغيرات التي طرأت على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد كان ينظر إليه سابقاً على أنه وظيفة رقابية تمارس في المنشآت بهدف خدمة إدارتها وتحقيق أهدافها[1]. فكانت المهمة الأساسية للمدقق الداخلي متمثلة في الحماية، حيث يقوم بتعقب أخطاء العاملين في المنشأة ومراجعة أعمالهم ويطلق عليه اسم مدقق الأرقام[2]. ولكن تزايد الاهتمام بالتدقيق الداخلي عقب موجة التقدم العلمي والتكنولوجي التي شهدها العالم، إضافة إلى تزايد حالات الغش والتلاعب التي مست كبرى المنشآت والتي انعكست على تعقد المشاكل الإدارية لهذه المنشآت نتيجةً لتنوع نشاطاتها وتوسع حجم أعمالها مما أدى إلى فقدان المجتمع المالي للثقة في الأنظمة الإدارية والرقابة المحاسبية. وقد تمثل هذا الاهتمام بتزايد رغبة المنشآت بإنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي ودعمها بالموارد البشرية ذات الكفاءات المهنية العالية بهدف التحقق من سلامة العمليات المالية والمحاسبية من خلال تتبع حالات الغش والتلاعب والأخطاء وحماية الأصول، والتحقق من دقة السجلات المحاسبية واكتمالها، والتأكد من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة، فضلاً عن تقييم فعالية وكفاءة نظم الرقابة وإدارة المخاطر، وكذلك تقييم كفاءة العمليات التشغيلية وذلك لمساعدة إدارة المنشآت في اتخاذ القرارات المناسبة ورسم السياسات المستقبلية والوصول إلى إنجاز أهدافها بالشكل المطلوب[3].

---

[1] د. القاضي، حسين، وآخرون، **التدقيق الداخلي**، (دمشق، جامعة دمشق، 2008)، ص 107.

[2] د. القباني، ثناء، السواح، نادر، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، (الاسكندرية، الدار الجامعية، 2006)، ص 17.

[3] النعيمات، سعيد، "بيان أثر التدقيق الداخلي على مخرجات النظام المحاسبي في قطاع البنوك التجارية الأردنية"، **المجلة العلمية لكلية التربية**، (مج 1، ع 8، 2010)، ص 210.

وبالتالي تغيرت النظرة إلى مفهوم التدقيق الداخلي فقد أصبح بمفهومه الحديث يغطي جوانب متعددة مالية وتشغيلية إضافةً إلى الكفاءة والأداء، حيث يمثل أداة للرقابة الداخلية والمالية والنوعية على كافة عمليات ونشاطات المنشأة[1].

ويمكننا عرض المراحل التي تطور خلالها مفهوم التدقيق الداخلي على النحو التالي[2]:

- **المرحلة الأولى: ما قبل سنة 1947:**

حيث كان يقصد بالتدقيق الداخلي النشاط الذي يقوم به مجموعة من موظفي المنشأة لتعقب الأخطاء، فكان الهدف آنذاك وقائي ينحصر في اكتشاف الغش والتلاعب ولم يكن هدفاً بناءً. ويتمثل الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي بالجهة التي تقوم بعملية التدقيق.

- **المرحلة الثانية: ما بين 1947 حتى 1957:**

تم تأسيس المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA في عام 1941 حيث ساهم في دعم وتطوير مفهوم التدقيق الداخلي من خلال إصدار أول توصياته عن التدقيق الداخلي ومسؤوليات المدقق الداخلي عام 1947 حيث عرف التدقيق الداخلي على أنه: " النشاط المحايد الذي يتم داخل المنشأة بقصد مراجعة العمليات المحاسبية والمالية كأساس لتقديم خدمات وقائية للإدارة". ويتضح من التعريف بأن التدقيق الداخلي يمثل نوع من أنواع الرقابة تمارس وظيفتها من خلال قياس وتقييم غيرها من أنواع الرقابة وتهتم بشكل أساسي بالجوانب المالية والمحاسبية، أي أن الهدف منها وقائي فقط والمستفيد الوحيد هو إدارة المنشأة.

- **المرحلة الثالثة: ما بين 1957 حتى 1971:**

في هذه المرحلة أصدر المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA تعريف آخر للتدقيق الداخلي كالتالي: " هو النشاط التقييمي المحايد داخل المنشأة لمراجعة العمليات المحاسبية والمالية، وذلك بقصد خدمة الإدارة وتقديم خدمات رقابية بناءة، فهو جزء من نظام الرقابة الإدارية يعمل على قياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الأخرى".

وفي هذا التعريف تم التوسع في أهداف التدقيق الداخلي حيث لم يعد يقتصر على الأهداف الوقائية، ولكنه تناول أيضاً الأهداف البناءة من خلال قيام المدقق الداخلي بتقييم المشاكل واقتراح الحلول المناسبة لها فضلاً عن توجيه الموظفين وإبداء الآراء ومتابعة تنفيذ التوجيهات.

---

[1] عبد السيد، ناظم، "دور التدقيق الداخلي على وفق المفاهيم والاتجاهات الحديثة في الرقابة على تكاليف الجودة ومؤشراتها دراسة ميدانية في معمل سمنت طاسلوجة"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، (مج 7، ع 26، 2010)، ص 149.

[2] القباني، ثناء، السواح، نادر، 2006، **مرجع سبق ذكره**، ص 24-27.

- **المرحلة الرابعة: ما بين 1971 حتى 1981**:

تم وضع تعريف آخر للتدقيق الداخلي عام 1971 حيث عرف على أنه: " نشاط تقييمي محايد داخل المنشأة لمراجعة عملياتها بقصد خدمة الإدارة". ويتضح من هذا التعريف أنه توسع في مجال التدقيق الداخلي حيث أصبح يشمل تقييم جميع العمليات المحاسبية وغير المحاسبية.

- **المرحلة الخامسة: ما بين 1981 حتى 1999**:

تم وضع تعريف جديد للتدقيق الداخلي عام 1981 جاء فيه أن التدقيق الداخلي هو " النشاط التقييمي المحايد داخل المنشأة لخدمة المنشأة فهو نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم فعالية وكفاية نظم الرقابة الأخرى". وفي هذا التعريف تحول التدقيق الداخلي من أداة لخدمة الإدارة فقط إلى أداة لخدمة التنظيم ككل.

وفي عام 1991 أصدر المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA تعريف آخر للتدقيق الداخلي حيث جاء فيه: " التدقيق الداخلي هو الوظيفة التقييمية المحايدة التي يتم تشكيلها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطة المنشأة كخدمة للمنشأة". وهنا يختلف هذا التعريف عن السابق له في النقاط التالية:

1- إن نشاط التدقيق الداخلي يقوم به بعض من موظفي المنشأة.
2- في كل مرحلة يتسع نطاق التدقيق الداخلي عن المرحلة السابقة له نظراً لاتساع مجاله.
3- ازدادت الأعباء الملقاة على عاتق المدقق الداخلي نتيجة التطور في مفهوم التدقيق الداخلي خلال المراحل السابقة مما أثر على استقلال المدقق الداخلي ووظيفته في الهيكل التنظيمي وتبعيته للجنة التدقيق المنبثقة عن الإدارة.

- **المرحلة السادسة: من عام 1999 حتى الآن:**

أصدر المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA عام 1999 أحدث تعريف للتدقيق الداخلي حيث عرف التدقيق الداخلي على أنه: " نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراجعة وتحسين إنجاز أهداف المنشأة من خلال التحقق من اتباع السياسات والخطط والاجراءات الموضوعة واقتراح التحسينات اللازمة وإدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الانتاجية القصوى"[1]. ويلاحظ من هذا التعريف ما يلي:

1- لم يتم تحديد الجهة التي تقوم بالتدقيق سواء كانت من داخل المنشأة أو من خارجها وبالتالي إتاحة الفرصة أو فتح الباب أمام التعاقد الخارجي للقيام بعملية التدقيق.

[1] الوردات، خلف عبد الله، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، (الطبعة الأولى، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006)، ص 32.

2– لم يتضمن هذا التعريف أي تخفيض لمسؤولية تقييم الرقابة الداخلية.

3– إدراك الأهمية المتزايدة لمفهوم الحوكمة وإدارة المخاطر في المنشأة.

4– الاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للتدقيق الداخلي تلبية لاحتياجات الادارة.

وفي **عام 2001** تم صياغة دليل جديد لممارسة مهنة التدقيق الداخلي، حيث تم تعريف التدقيق الداخلي على أنه " نشاط تأكيدي مستقل وموضوعي، ونشاط استشاري مصمم لإضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، وهو يساعد المنشاة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم ودقيق لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة"[1]. ويلاحظ من هذا التعريف بأنه يقدم صورة حديثة للتدقيق الداخلي في عدة اتجاهات أهمها إضافة قيمة للمنشأة من خلال المساهمة في تحسين عملياتها، وإن هذا يتطلب توفير خطة موجهة للعملية التدقيقية وأن يكون المدقق الداخلي على معرفة عميقة بأهداف المنشأة ليكونوا مستشارين فعالين في إدخال التحسينات على عمليات المنشأة[2]. ولم يطرأ أي تعديل على هذا المفهوم بحسب المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين حتى الآن.

وعلى الرغم من تعدد مفاهيم التدقيق الداخلي عبر المراحل المختلفة التي مر بها، إلى أنها في معظمها ركزت على الهدف من التدقيق الداخلي والمتمثل بخدمة إدارة هذه المنشآت، وقد أكد على ذلك إصدارات المعايير الدولية للتدقيق ورقابة الجودة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي رقم /610/ من خلال تحديد التدقيق الداخلي على أنه " نشاط تقييم يتم تقديمه كخدمة للمنشأة، وتشمل وظائفه – من بين أمور أخرى – فحص وتقييم ومراقبة كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية "[3].

أما الاتحاد الأوروبي فقد عرفه بأنه "وظيفة تقويمية مستقلة وموضوعية يتم إنشاؤها داخل المنشأة لفحص وتقويم أنشطتها المختلفة وذلك بغرض مساعدة المسؤولين داخل المنشأة في القيام بمسؤولياتهم بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالرقابة على الأنشطة التي يتم فحصها"[4].

---

[1] **المرجع السابق**، ص 32.

[2] العقدة، صالح، وآخرون، دور التدقيق الداخلي في التحسين المستمر للأداء الاجتماعي دراسة في البنوك التجارية الأردنية، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، (مج 34، ع 1، 2010)، ص 376.

[3] الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2012، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، معيار التدقيق الدولي /610/، عمان – الأردن، ص 630.

[4] البشاري، مصطفى، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان، ورقة عمل، **المؤتمر الأول للمراجعة الداخلية بالسودان**، 2008، ص 7.http://www.mofdgoia.gov.sd/boshari.pdf

نلاحظ من المراحل المتعددة التي مر بها مفهوم التدقيق الداخلي أن الصورة الحديثة للتدقيق الداخلي تمثلت في الاتجاهات التالية[1]:

- يعتبر التدقيق الداخلي نشاط موضوعي يتم تأدية خدماته من قبل أطراف مؤهلين من داخل المنشأة أو من قبل أطراف خارجية لضمان جودة هذه الخدمات، مما أدى إلى الاعتراف بخدمات التدقيق الداخلي كمهنة في بعض الدول المتقدمة.
- شمول نشاط التدقيق الداخلي على الخدمات الاستشارية من خلال التركيز على القضايا المتعلقة بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة.
- مساهمة نشاط التدقيق الداخلي في إضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها.
- ضرورة الالتزام بالمعايير بالشكل الذي يضمن جودة الخدمات المؤداة للمنشأة.

وبناءً على ما تقدم، ترى الباحثة بأن نشاط التدقيق الداخلي أصبح في الوقت الحاضر نشاط بالغ الأهمية باعتباره أداة إدارية رقابية يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء إدارة المنشآت وتعظيم قيمتها، حيث بدأ ضمن نطاق ضيق يقتصر على تتبع ومراجعة العمليات المالية والمحاسبية، ثم تعدى ذلك إلى المجالات الإدارية والتشغيلية في ظل التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال ليساهم في مساعدة إدارة المنشآت في الوصول إلى الأهداف المنشودة واتخاذ القرارات المستقبلية المناسبة.

1-2- العوامل التي ساعدت على نشأة وتطور التدقيق الداخلي:

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في نشأة التدقيق الداخلي وتطور مفهومه، فلم يعد نشاط التدقيق الداخلي يقتصر على حماية الأصول وتدقيق العمليات المالية وإنما اتسع نطاقه ليشمل العمليات الإدارية والتشغيلية إلى جانب العمليات المالية وذلك للأسباب التالية[2]:

1- زيادة حجم المشروعات.

2- ظهور عمليات الاندماج والتنوع في أنشطة المنشآت الاقتصادية وتعقد عملياتها.

3- الانتشار الجغرافي وعلى نطاق واسع للمنشآت مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا في هذه المنشآت ومنفذي الأعمال فيها.

---

[1] د. الجوهر، كريمةعلي، د. العقدة، صالح، "إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر"، **المجلة العربية للإدارة**، (مج 30، ع 2، 2010)، ص 116.

[2] المرعي، نبيه، دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، 2009، ص 39-40.

4- اهتمام الإدارة بمتابعة نتائج أداء الأعمال أول بأول نظراً لتعقد العمليات الإنتاجية وتطور أساليبها التكنولوجية.

5- اتباع أسلوب اللامركزية الإدارية، فقد أدى الاستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المنشآت إلى تفويض السطات والمسؤوليات وبالتالي ظهرت حاجة الإدارة إلى التحقق من سلامة استخدام السلطات المفوضة وتحمل المسؤوليات المقابلة لها وفقاً للسياسات والإجراءات الإدارية المعمول بها.

6- حاجة المجتمع المالي إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير للوقوف على المركز المالي للمنشآت واتخاذ القرارات المناسبة.

7- حاجة الإدارة إلى معلومات دقيقة وذات موثوقية عالية لمراقبة الأداء بشكل مستمر بهدف منع الأخطاء والتقليل من فرص التلاعب واستبعاد أسباب الإسراف والضياع وكذلك الاعتماد عليها في عميلة اتخاذ القرارات، والظهور أمام أصحاب المصالح بالمظهر اللائق.

8- التحول من التدقيق الشامل التفصيلي إلى التدقيق باستخدام العينات (المراجعة الاختبارية) مما زاد من أهمية التدقيق الداخلي وتدعيم أنظمته ورفع مستواها[1].

9- ظهور المنشآت المالية الكبيرة والتي تتطلب القيام بعمليات تدقيق مستمرة لأنشطتها للتأكد من سلامتها ودقتها، خاصة أن الوقوع في الأخطاء أو حالات الغش في مثل هذه المنشآت يؤثر على سمعتها المالية والتشغيلية وبالتالي على الاقتصاد بشكل عام[2].

10- الزيادة في حالات فشل المنشآت وإفلاسها بسبب ضعف الأداء الرقابي في هذه المنشآت نتيجة وجود قصور في استقلالية مجلس الإدارة، أو انخفاض جودة أداء لجنة التدقيق، أو غياب نشاط التدقيق الداخلي[3].

فضلاً عن ذلك، أدت التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال إلى ظهور تغيرات في البيئة النظامية التي تعمل فيها المنشآت، مما دعا إلى الحاجة لتدخل الجهات الرقابية والتشريعية لحماية حقوق المستثمرين في المنشآت المختلفة، ومن أبرز مظاهر التغيير في البيئة النظامية التي تعمل فيها المنشآت ما يلي[4]:

---

[1] الشوبكي، يونس، "أهمية التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق الحاكمية المؤسسية وأثر ذلك على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية"، **المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، (الأردن، مؤتمر منظمات متميزة في بيئة جديدة، 2011)، ص 94.

[2] القاضي، حسين، وآخرون، 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.

[3] **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[4] عبد الصمد، عمر، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، 2008، ص 53.

- صدور تقرير لجنة تريدواي (1987)، والذي وضع العديد من التوصيات للحد من الغش في القوائم المالية، ولتحسين الرقابة في المنشآت. ويطالب التقرير بضرورة تحسين الأداء الاداري، ووجود لجان تدقيق مستقلة وفاعلة مع الإشراف الدقيق لها للتأكد من استقلالية كل من المدقق الخارجي والمدققين الداخليين.
- صدور قانون ساربنس وأوكسلي عام 2002، نتيجة حالات الانهيار في المنشآت العملاقة والذي وضع عدداً من القواعد التي يجب أن تلتزم بها المنشآت، فقد زادت أهمية التدقيق الداخلي مع متطلبات هذا القانون حيث أكد على ضرورة إنشاء لجان التدقيق في جميع المنشآت المساهمة، مع إلزام إدارة كل منشأة بإصدار تقرير ضمن التقرير المالي السنوي يؤكد مسؤولية مجلس الإدارة عن وجود نظام للرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، مع التأكيد على استقلالية لجان التدقيق.
- صدور عدد من التوصيات للمعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA عام 2002، والتي تضمنت ضرورة الالتزام بمبادئ الأداء الرقابي والإفصاح عن تقييم مجلس الإدارة لفاعلية نظام الرقابة الداخلية في المنشأة وضرورة وجود وظيفة مستقلة للتدقيق الداخلي على أن توفر لها الموارد الكافية والأفراد المؤهلين للقيام بها.

وإن هذه التوصيات والقوانين والتقارير توضح أهمية الأداء الرقابي في المنشآت، وأهمية التدقيق الداخلي من أجل الحفاظ على مصالح المساهمين وأصحاب المصالح بشكل عام.

1-3- أهداف التدقيق الداخلي:

تطورت أهداف التدقيق الداخلي واتسع نطاقها نتيجة للتطورات التي حدثت في مفهوم التدقيق الداخلي، فلم يعد يقتصر نشاط التدقيق الداخلي على فحص ومراجعة العمليات المحاسبية والمالية وتقييمها، إنما أصبح يشمل تقييم الأنظمة الإدارية والتشغيلية للوصول بالمنشأة إلى الأهداف المرجوة.

وعليه تتمثل أهداف التدقيق الداخلي بما يلي[1]:

1- التأكد من دقة البيانات المحاسبية للاعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات الإدارية.

2- حماية أصول المنشأة من الاختلاس والتلاعب والمساهمة في تنظيم أنشطة المنشأة وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل دقيق.

3- رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية الداخلية.

[1] الشوبكي، يونس، 2011، **مرجع سبق ذكره**، ص 94-95.

4- التقليل من فرص حدوث الأخطاء والغش من خلال تدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة[1].

* ويضاف أيضاً إلى الأهداف السابقة[2]:

- التأكد من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعة من قبل الإدارة، ومدى كفاية الأداء في أقسام وإدارات المنشأة المختلفة.
- رفع كفاءة أداء العاملين في المنشأة من خلال إعداد البرامج التدريبية اللازمة.
- تحديد مدى التزام المنشأة بالمتطلبات الحكومية، والتعاون مع المدقق الخارجي وتقديم المساعدة له.

كذلك حدد معيار التدقيق الدولي /610/ أهداف التدقيق الداخلي، وأشار إلى أن هذه الأهداف تعتمد على حجم وهيكل المنشأة ومتطلبات الإدارة فيها، حيث يتمثل الهدف الأساسي بمساعدة جميع أعضاء المنشأة على تأدية عملهم بفاعلية، وذلك من خلال[3]:

- الإشراف على الرقابة الداخلية من خلال مراجعة أنظمة الرقابة ومراقبة عملها وتقديم التوصيات اللازمة لإجراء التحسينات الملائمة لها.
- فحص المعلومات المالية والتشغيلية من خلال مراجعة الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتصنيف وإعداد التقارير حول المعلومات المالية والتشغيلية بما في ذلك الاختبارات التفصيلية للمعاملات وأرصدة الحسابات والإجراءات.
- مراجعة الأنشطة التشغيلية من الناحية الاقتصادية من جهة، ومن ناحية الفاعلية والكفاءة من جهة أخرى بما في ذلك أنشطة المنشأة غير المالية.
- مراجعة الالتزام بالقوانين والأنظمة الداخلية والخارجية وأية متطلبات أخرى، إضافة إلى سياسات وتوجيهات الإدارة.
- إدارة المخاطر من خلال تحديد وتقييم المخاطر الهامة والمساهمة في تحسين عمليات إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة.
- تقييم عملية الحوكمة في المنشأة فيما يتعلق بتحقيقها لأهدافها المتمثلة بالأخلاق والقيم وإدارة الأداء والمساءلة، فضلاً عن إيصال معلومات المخاطر والرقابة إلى الجهات المعنية في المنشأة وتحقيق فاعلية التواصل بين المسؤولين عن أنظمة الرقابة والمدققين الداخليين والخارجيين والإدارة.

---

[1] عبد السيد، ناظم، 2010، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

[2] النعيمات، سعيد، 2010، **مرجع سبق ذكره**، ص 219.

[3] الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص 632.

أما المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA فقد أشار إلى أن نشاط التدقيق الداخلي يشمل فحص وتقييم فعالية وكفاءة نظم الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر والحوكمة في المنشأة للتأكد من سلامة وجودة أداء هذه العمليات بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية لها، وعليه حدد أهداف التدقيق الداخلي حسب نشرته لعام 2009 بما يلي[1]:

- تقييم موثوقية المعلومات واكتمالها، والتأكد من سلامة الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتصنيف هذه المعلومات والتقرير عنها.
- تقييم النظم المصممة للتأكد من مدى مطابقة عمليات المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والتشريعات الموضوعة، والتي من الممكن أن يكون لها تأثير ذو أهمية على هذه العمليات.
- تقييم وسائل وأساليب حماية أصول المنشأة، والتأكد من وجود هذه الأصول وسلامتها.
- تقييم فعالية وكفاءة استخدام موارد المنشأة.
- تقييم عمليات المنشأة وأنشطتها للتأكد من مدى مطابقة النتائج التي تم التوصل إليها مع أهداف المنشأة، وفيما إذا قد تم تنفيذ هذه الأنشطة وفقاً لما تم التخطيط له.
- فحص وتقييم عمليات الحوكمة في المنشاة.
- فحص وتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر في المنشأة.
- تقييم جودة أداء المدققين الخارجيين، ومدى التنسيق مع إدارة التدقيق الداخلي.
- تقديم الخدمات الاستشارية فيما يتعلق بعمليات الحوكمة وسياسات إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية في المنشأة، وبالشكل الذي يتناسب مع أهدافها.
- التقرير بشكل دوري عن مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي ونطاق عمله وأداءه والنتائج التي تم التوصل إليها وفقاً للخطة المرسومة.
- التقرير عن مخاطر الرقابة المحتملة بما فيها مخاطر الاحتيال والحوكمة، وأية قضايا أخرى قد تطلب من قبل مجلس إدارة المنشأة.
- تقييم أية عمليات خاصة بناءً على طلب من مجلس إدارة المنشاة، وبالشكل المناسب.

وبناءاً على ما سبق، ترى الباحثة بأن أهداف التدقيق الداخلي قد تطورت تطوراً واضحاً، فلم تعد تقتصر على الأهداف الوقائية المتمثلة في كشف الأخطاء والتلاعب والتأكد من دقة السجلات المحاسبية والعمل على حمايتها، بل

[1]The Institute of Internal Auditors, 2009, Internal Audit Activity Charter, pp. 2-3. https://na.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/ModelCharter.pdf

تناولت أيضاً أهداف البناء والتي من خلالها أصبح التدقيق الداخلي أداة رقابية ذات طبيعة استشارية تساهم في فحص وتقييم كافة جوانب نشاط المنشأة المالية وغير المالية من أجل تحديد نقاط القوة في أداء المنشأة والعمل على تحسينها بشكل مستمر وجعلها أكثر فاعلية من جهة، وكذلك تحديد نقاط الضعف والانحرافات والعمل على تجنبها مستقبلاً واقتراح الحلول المناسبة لها بهدف إضافة قيمة للمنشاة وتحقيق أهدافها بالشكل الأمثل من جهة أخرى.

1-4- أنواع التدقيق الداخلي:

يصنف التدقيق الداخلي بحسب وجهات النظر المتعددة والتي تختلف باختلاف المنظور إليه إلى:

1-4-1- التدقيق الداخلي حسب نطاق عملية التدقيق:

حيث يقسم التدقيق الداخلي إلى نوعين رئيسين[1]:

1- **التدقيق المالي**: ويقصد به "الفحص المنظم للعمليات المالية والقوائم والسجلات المحاسبية المتعلقة بها لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأي متطلبات أخرى موضوعة مسبقاً"، وبالتالي يقوم هذا النوع من التدقيق بتتبع سير العمليات المالية والمحاسبية ومراجعتها والتأكد من التزام القائمين عليها بالسياسات الموضوعة من قبل الإدارة العليا بهدف إظهار الوضع الحقيقي للمنشأة، فضلاً عن التحقق من سلامة الأصول وحمايتها من سوء الاستخدام أو الضياع وفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية.
2- **التدقيق التشغيلي**: "الفحص والتقييم الشامل لعمليات المنشأة بغرض إعلام الإدارة عما إذا كانت العمليات المختلفة قد نفذت طبقاً لما كان مخطط لها ووفق الخطط والسياسات المتعلقة بالأهداف، كما يتضمن أيضاً تقييماً لمدى كفاءة استغلال الموارد المتاحة، ويجب أن يتضمن هذا النوع من التدقيق التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل والطرق والأساليب اللازمة لزيادة الكفاءة والربحية".

ويطلق عليه أيضاً التدقيق الإداري أو تدقيق العمليات كونه يهدف إلى تقييم العمليات التشغيلية والإدارية لأنشطة المنشأة.

تناول البعض الآخر التدقيق التشغيلي بأنه عبارة عن "تدقيق منهجي منظم للإجراءات والطرائق التي تتبع في تشغيل التنظيم أو جزء منه لتقييم الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد، حيث أن الهدف من هذا التدقيق هو تقييم الأداء

[1] النعيمات، سعيد، 2010، **مرجع سبق ذكره**، ص 221.

وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير في الأداء مع إبداء بعض التوصيات الخاصة ويسمى أيضاً هذا النوع من التدقيق بالتدقيق الإداري أو تدقيق الأداء"[1].

وهنا ترى الباحثة بأن التدقيق التشغيلي يشمل تدقيق الفاعلية والكفاءة، حيث تتمثل الفاعلية بإنجاز الأهداف (كالإنتاج بدون عيوب) بينما تتمثل الكفاءة بأداء النشاط بالحد الأدنى من التكلفة، وهذا ما يساهم في زيادة ربحية المنشأة وتعظيم قيمتها.

وأشارت بعض الدراسات إلى أنه يجب على المدقق الداخلي أن يأخذ في الاعتبار العوامل التالية عند أدائه للتدقيق التشغيلي[2]:

1- التأكد من وجود معايير تشغيلية لقياس الاستخدام الفعال والاقتصادي للموارد.
2- التحقق من أن المعايير التشغيلية الموضوعة مفهومة من قبل العاملين وأنهم ملتزمون بها.
3- التأكد من تحديد أية انحرافات عن المعايير التشغيلية وتحليلها وإيصالها إلى المسؤولين لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

* أضاف آخرون أنواع أخرى للتدقيق الداخلي من حيث نطاق عملية التدقيق:

3- تدقيق نظم المعلومات:

يهدف هذا النوع إلى اختبار أمن تشغيل بيانات نظم المعلومات والتحقق من سلامتها ونزاهتها، ويشمل ذلك أن تتضمن السجلات الخاصة بالعمليات المالية والتشغيلية والتقارير المعدة على أساسها معلومات دقيقة وقابلة للتصديق، وأن توفر بشكل كامل وفي الوقت المناسب[3].

4- التدقيق البيئي:

يهدف التدقيق البيئي إلى قياس مدى التزام المنشأة بالأنظمة والقوانين الخاصة بالبيئة والتلوث والحفاظ على الأنظمة البيئية وحمايتها، إضافة إلى تحديد وتقييم المظاهر البيئية التالية: الغبار – المياه العادمة – حرق المخلفات – التدخين – الحرارة والرطوبة العالية في مناطق الإنتاج – هدر الطاقة الكهربائية – المخلفات الصلبة وغير ذلك.

---

[1] الصحن، عبد الفتاح، وآخرون، **أسس المراجعة الخارجية**، (القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2007)، ص 21.

[2] السيد، شحاتة، وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال – الواقع والمستقبل**، (الاسكندرية، الدار الجامعية، 2006)، ص 529.

[3] القاضي، حسين، وآخرون، 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص 111.

فيجب على إدارة التدقيق الداخلي أن تتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة أي أثر بيئي قد يؤثر على عدالة البيانات المالية والتأكد من الالتزام بتنفيذها[1].

1-4-2- التدقيق الداخلي حسب الجهة التي تقوم بعملية التدقيق: حيث يصنف إلى[2]:

1- تدقيق داخلي من قبل وحدة /إدارة/ من داخل المنشأة:

تقوم وحدة إدارية من داخل المنشأة بعملية التدقيق الداخلي ويطلق عليها اسم إدارة التدقيق الداخلي وتكون هذه الإدارة مستقلة استقلالاً تاماً عن إدارة المنشاة، ولا تقوم بأي عمل من الأعمال التنفيذية في المنشأة سواء المالية أو التشغيلية أو الإدارية ويتم تعيين رئيس هذه الإدارة من قبل لجان التدقيق لدعم استقلاليتها.

2- تدقيق داخلي من قبل جهة خارجية /التعاقد الخارجي/:

تقوم المنشأة بالتعاقد مع جهة خارجية متخصصة للقيام بعملية التدقيق الداخلي، وقد تزايد الاعتماد على مكاتب التدقيق لأداء كل أو بعض مهام التدقيق الداخلي لأسباب عديدة منها:

- ضعف استقلال المدقق الداخلي.
- إخفاق بعض المدققين الداخليين في بعض المنشآت في أداء مهامهم كما يجب.
- الرغبة في تخفيض تكلفة نشاط التدقيق الداخلي.
- إدخال تقنيات حديثة في أداء نشاط التدقيق الداخلي.

3- تدقيق داخلي من قبل جهة مشتركة / التعاقد المشترك /:

يتم ذلك من خلال الاستعانة بالمصادر الخارجية في إنجاز مهام التدقيق الداخلي بالاشتراك مع إدارة التدقيق الداخلي الموجودة في المنشأة، ويكون ذلك إما بشكل مستمر أو من أجل مهمة محددة فقط. وفي هذه الحالة يظل الإشراف على المهام من قبل فريق التدقيق الداخلي الموجود بالمنشأة، ويعتبر هذا النوع من التعاقد من أفضل البدائل لسد الفجوة في أداء نشاط التدقيق الداخلي خاصة في المجالات الفنية والتكنولوجية المتعددة.

[1] الوردات، خلف، 2006، **مرجع سبق ذكره**، ص 60.

[2] كيرزان، فاتن، مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 2010، ص 37.

1-5- مقومات التدقيق الداخلي:

يمكن تلخيص أهم مقومات التدقيق الداخلي والتي تساهم في تحقيق فعاليته في أربعة عناصر[1]:

- قسم مستقل للتدقيق الداخلي.
- أفراد مؤهلون للقيام بالتدقيق الداخلي.
- نظام جيد للمراقبة الداخلية.
- نظام جيد للتقارير.

1- قسم مستقل للتدقيق الداخلي:

يعتبر استقلال قسم التدقيق الداخلي من أهم الدعائم التي تساهم في تحقيق الفائدة المرجوة منه، ويتم تحقيق ذلك من خلال مايلي:

- تدعيم مكانة المدقق الداخلي من خلال ترك سلطة التصديق النهائي لتعيين أو عزل رئيس قسم التدقيق الداخلي إلى مجلس إدارة المنشأة بناءً على التوصيات المناسبة من لجنة التدقيق، والتي تتكون من الأعضاء غير التنفيذيين ذوي الخبرة العلمية والعملية في المجالات المحاسبية والمالية.
- في حال الرغبة بفصل المدقق الداخلي أو نقله إلى أقسام أخرى داخل المنشأة، يجب أن يصدر القرار عن مجلس الإدارة بناءً على تقرير أو توصية من رئيس قسم التدقيق الداخلي لضمان الحياد والاستقلال.
- أن يكون المدقق الداخلي مسؤولاً أمام رئيس قسم التدقيق الداخلي والذي بدوره يقدم تقاريره إلى مجلس الإدارة، ولا يكون على علاقة بالإدارة التي تقع ضمن نطاق فحصه.
- أن لا يسند إلى قسم التدقيق الداخلي أية أعمال تندرج ضمن اختصاص أقسام المنشأة، كما يجب على المدقق الداخلي عدم ممارسة أية سلطة مباشرة على الأفراد الذين يراجع أعمالهم، حيث أن مهامه استشارية وليست تنفيذية.

2- أفراد مؤهلون للقيام بالتدقيق الداخلي:

يجب أن يتمتع الأفراد المسؤولين عن القيام بأعمال التدقيق الداخلي في المنشأة بمجموعة من الخصائص التي تمكنهم من أداء عملهم بفعالية، ومن الخصائص الواجب توافرها في المدقق الداخلي:

- أن يكون حاصل على مؤهل علمي.

[1] د. القباني، ثناء ، السواح، نادر، 2006،**مرجع سبق ذكره**، ص 91- 115.

- أن يكون على درجة معقولة من المعرفة والكفاءة والخبرة وخاصة في الأقسام التي يمارس مهامه فيها.
- إجراء تدريبات عملية مستمرة لتطوير عمله والارتقاء بمستواه المهني.
- أن يكون على دراية كافية بآلية معالجة البيانات إلكترونياً وأساليب التدقيق الداخلي المناسبة، ليتمكن من تقييم نظم الضبط الداخلي في المنشأة.
- أن يؤدي عمله بموضوعية مع بذل العناية المهنية اللازمة، بحيث يكون لديه القدرة على كشف احتمالات الخطأ أو السهو وحالات تعارض المصالح إن وجدت.
- أن يمارس الحذر أثناء أداء مهامه تجاه الأحداث والأنشطة التي من المحتمل أن تكون عرضة لمخالفة القوانين والأنظمة.
- الالتزام بآداب وسلوكيات المهنة.
- أن يتمتع عمله بالسرية التامة.
- أن يتمتع بالسمعة الحسنة والصفات الأخلاقية والشخصية التي تم تحديدها في معايير الأداء للتدقيق الداخلي.
- أن تكون علاقته جيدة بكافة العاملين معه في المنشأة وضمن الحدود الملائمة.

3- نظام جيد للمراقبة الداخلية:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي أن يتحقق من مدى كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية المعمول بها في المنشآة وذلك من خلال:

- التحقق من صحة المعلومات المالية والتشغيلية وموثوقيتها، وتقييم الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وعرض هذه المعلومات.
- التأكد من مدى انسجام نظم الرقابة المطبقة في المنشأة وتماشيها مع السياسات والخطط والإجراءات الإدارية والقوانين واللوائح التنظيمية والتي تؤثر على العمليات والتقارير.
- تقييم طرق حماية الأصول في المنشأة والتحقق من وجودها.
- التحقق من الاستخدام الاقتصادي الفعال لموراد المنشأة.
- مراجعة عمليات وأنشطة المنشأة للتأكد فيما إذا تم تنفيذها وفقاً لما هو مخطط، وأن النتائج المحققة تتماشى مع الأهداف الموضوعة.

4- نظام جيد للتقارير:

يجب أن يتمتع المدققين الداخليين بالاستقلال عند إبداء رأيهم حول أداء المنشأة بحيث يشمل تقريرهم على كافة الملاحظات التي يرونها، وأن يتم رفعها إلى إدارة المنشأة للاطلاع عليها واتخاذ الإجراءات المناسبة، ولتحقيق ذلك لابد من:

- أن تحتوي التقارير على كافة المعلومات المفيدة والتي تساعد الإدارة على اتخاذ القرارت.
- أن تكون التقارير واضحة ومفهومة ومعروضة بالشكل الملائم ولكل حالة على حدة.
- أن يتم إعداد التقارير على أسس وفترات زمنية ثابتة.
- أن تشتمل التقارير على الرأي الفني المحايد للمدقق الداخلي.
- أن تشتمل التقارير على رأي المسؤولين عن النشاط الذي تم تدقيقه ضمن فقرة توضيحية.
- أن تكون التقارير بناءة ويتم إعدادها وتقديمها في الوقت الملائم.
- أن تكون التقارير شاملة لكل نتائج عملية التدقيق.
- أن تتضمن التقارير توصيات واقتراحات المدقق الداخلي الواجب اتخاذها لتحسين وتطوير العمل في المنشأة.

المبحث الثاني: ميثاق الأخلاق والمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

تناول هذا المبحث ميثاق الأخلاق ولمحة عن المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي والتي يجب أن تحكم أداء نشاط التدقيق الداخلي لتحقيق الفائدة المرجوة منه.

2-1- ميثاق الأخلاق:

إن الهدف من ميثاق الأخلاق الذي حدده المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA هو إرساء وتعزيز ثقافة أخلاقية محددة تحكم نشاط التدقيق الداخلي.

ويعتبر هذا الميثاق ضروري وأساسي لنشاط التدقيق الداخلي باعتباره يقوم أساساً على الثقة في تأكيده الموضوعي بشأن عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر في المنشأة، ومن هذا المنطلق فإن ميثاق الأخلاق يمتد نطاقه إلى ما هو أبعد من مفهوم التدقيق الداخلي ليشمل عنصرين أساسيين[1]:

1- المبادئ ذات الصلة الوثيقة بمهنة التدقيق الداخلي وممارستها.
2- قواعد السلوك المهني والتي تحدد المعايير المتوقع من المدققين الداخليين مراعاتها، وتعد هذه القواعد بمثابة عامل مساعد في تحويل المبادئ إلى تطبيقات عملية، كما أن المقصود بها توجيه السلوك الأخلاقي للمدققين الداخليين.

2-1-1- مبادئ السلوك المهني:

يتوجب على المدققين الداخليين أن يطبقوا المبادئ التالية ويتمسكوا بها[2]:

- **الاستقامة:** إن استقامة المدققين الداخليين تساهم في ترسيخ الثقة والتي تشكل الأساس في الاعتماد على آرائهم وأحكامهم.
- **الموضوعية:** يجب على المدققين الداخلين مراعاة أعلى مستوى من الموضوعية المهنية أثناء عمليات جمع وتقييم وإيصال المعلومات المتعلقة بأنشطة وعمليات المنشأة الخاضعة للتدقيق، وكذلك إجراء تقييم متوازن لجميع الظروف ذات الصلة، وأن يتم تكوين أراءهم وأحكامهم دون التأثر بمصالحهم الشخصية أو أية أطراف أخرى.

[1] المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين، مبادئ أخلاقيات المهنة، 2009، ص 1.
https://na.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/Codes%20of%20Ethics.pdf
[2] The Institute of Internal Auditors, 2009, code of ethics, p. 1.
https://na.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/IPPF_Code_of_Ethics_01-09.pdf

- **السرية:** يجب على المدققين الداخلين مراعاة قيمة وملكية المعلومات التي يطّلعون عليها، وأن لا يتم الإفصاح عن أية معلومات إلا بعد الحصول على التفويض المناسب ما لم يكن هناك إلزام قانوني أو مهني يقضي بذلك.
- **الكفاءة:** يجب على المدققين الداخليين أن يستخدموا المعرفة والمهارات والخبرات اللازمة أثناء أدائهم لخدمات التدقيق الداخلي.

2-1-2- قواعد السلوك المهني:

يتوجب على المدققين الداخليين أن يطبقوا القواعد التالية ويتمسكوا بها[1]:

- **الاستقامة:** يجب على المدققين الداخليين:

1- تأدية المهام بنزاهة وحرص ومسؤولية.

2- الالتزام بالقوانين المعمول بها مع مراعاة الإفصاح عن المعلومات وفقاً لهذه القوانين وأحكام المهنة.

3- ألا يتعمدوا أن يكونوا طرف في أي نشاط غير قانوني، وألا يتم القيام بأية تصرفات أو أعمال تسيء لمهنة التدقيق الداخلي أو للمنشأة التي يعملون لصالحها.

4- مراعاة الأهداف المشروعة للمنشأة التي يعملون لصالحها، والمساهمة في تحقيقها.

- **الموضوعية:** يجب على المدققين الداخليين:

1- عدم المشاركة في أي نشاط أو علاقة قد تضعف أو من المرجح أن تضعف تقييمهم المحايد، بما في ذلك الأنشطة أو العلاقات التي قد تتعارض مع مصالح المنشأة التي يعملون لصالحها.

2- ألا يقبلوا أي شيء من شأنه أن يضعف أو من المرجح أن يضعف حكمهم المهني.

3- الإفصاح عن كافة الحقائق المادية التي تم التوصل إليها والتي من الممكن أن يؤدي عدم الإفصاح عنها إلى تحريف تقريرهم عن الأنشطة الخاضعة للتدقيق.

- **السرية:** يجب على المدققين الداخليين:

1- الحرص في استخدام وحماية المعلومات التي يحصلون عليها في سياق أداء واجباتهم.

2- عدم استخدام المعلومات لأية مصالح شخصية أو على نحو مخالف للقوانين، أو بشكل يسيء إلى مشروعية وأخلاقية أهداف المنشأة التي يعملون لصالحها.

- **الكفاءة:** يجب على المدققين الداخليين:

[1] **Ibid**., pp. 1-2.

1- تأدية الخدمات التي يكون لديهم المعرفة والمهارة والخبرة الكافية واللازمة لأدائها.

2- العمل بشكل مستمر على تحسين وتطوير مهاراتهم، وفعالية وجودة الخدمات التي يؤدونها.

2-2- المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي:

يتم تطبيق نشاط التدقيق الداخلي في مختلف البيئات القانونية والثقافية داخل المنشآت التي تتباين من حيث الهدف والحجم ومستوى التعقيد والهيكل التنظيمي، وذلك من قبل أشخاص من داخل أو من خارج هذه المنشآت.

وعلى الرغم من تأثير هذا الاختلاف والتنوع بين البيئات في ممارسة نشاط التدقيق الداخلي، إلا أنها يجب أن تكون متوافقة مع المعايير الدولية لممارسة المهنة والصادرة عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA بهدف تلبية كل من المدققين الداخليين ونشاط التدقيق الداخلي لمسؤولياتهم.

وفي حال وجود عدم توافق بين نشاط التدقيق الداخلي بحسب القانون أو التشريع الخاص بمنشأة ما مع جانب معين من هذه المعايير، فيجب أن يكون متوافق مع الجوانب الأخرى، على أن يتم الإفصاح عن ذلك بالشكل المناسب.

وأيضاً عند وجود تعارض بين هذه المعايير مع معايير أخرى صادرة عن هيئات رسمية أخرى يجب أن يتم تحديد هذه الأخيرة والإفصاح عنها بالشكل المناسب، وأن يتم الالتزام بالمعايير الأكثر صرامة.

تهدف المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي إلى[1]:

- تحديد المبادئ الأساسية التي تمثل ممارسة التدقيق الداخلي.
- تقديم الإطار لممارسة التدقيق الداخلي وتطوير مستوى أدائه.
- وضع الأساس اللازم لتقييم أداء التدقيق الداخلي.
- تعزيز العمليات التنظيمية والتشغيلية وتطويرها.

وتعتبر هذه المعايير مبادئ أساسية ومتطلبات إلزامية تتضمن:

1- قوائم تشمل المتطلبات الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ولتقييم فعالية الأداء، والتي تعتبر ملائمة لكافة المستويات الفردية والتنظيمية.

[1] The Institute of Internal Auditors, October2013, International Standards for Professional Practice of Internal Auditing, p. 1.
p.1https://na.theiia.org/standards-guidance/mandatory-guidance/Pages/Standards.aspx

2- التفسيرات التي توضح المصطلحات والمفاهيم المتضمنة في هذه القوائم.

وتقسم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي إلى[1]:

- **معايير السمات:** توضح صفات الأفراد الذين يقومون بتأدية نشاط التدقيق الداخلي.
- **معايير الأداء:** تحدد طبيعة نشاط التدقيق الداخلي وتقدم المعيار النوعي والذي يتم بناءً عليه قياس الأداء، كما تشير إلى وجوب قيام التدقيق الداخلي بفحص وتقييم عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها من خلال اتباع مدخل منهجي منظم.

ويتم الاعتماد على هذين النوعين من المعايير لتقديم كافة خدمات التدقيق الداخلي.

- **معايير التنفيذ:** وتوضح هذه المعايير النوعين السابقين من خلال تقديم المتطلبات الملائمة لخدمات التأكيد والخدمات الاستشارية، حيث تمثل **خدمات التأكيد** التقييم الموضوعي للأدلة الذي يقوم به المدقق الداخلي بهدف إبداء رأي مستقل فما يخص أنشطة المنشأة وعملياتها وأية قضايا أخرى يتم تحديدها، بينما تمثل **الخدمات الاستشارية** الخدمات التي تتم تأديتها وتحديد طبيعتها ونطاقها بناءً على طلب وموافقة إدارة المنشأة.

وللمزيد عن هذه المعايير انظر الملحق رقم (1).

[1] **Ibid**., pp. 1-2.

المبحث الثالث: إجراءات التدقيق الداخلي في ظل المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

ساهمت العديد من العوامل في تطوير مفهوم التدقيق الداخلي عقب التغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال الحديثة، فأصبح نشاط التدقيق الداخلي عبارة عن أداة رقابية إدارية تهدف إلى مساعدة الإدارة وغيرها من الجهات الأخرى في المنشآت في تقييم كفاءة وفعالية العمليات المالية والتشغيلية بهدف تحقيق الأهداف المنشودة.

وهذا ما أشار إليه المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA في تعريفه لمفهوم التدقيق الداخلي، حيث أصبح من مهامه تقييم وتحسين فعالية عمليات الرقابة وإدارة المخاطر والحوكمة، وهذا ما يعزز من موثوقية التقارير المالية.

لذا، تطرق هذا المبحث إلى إجراءات التدقيق الداخلي التي تدعم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة في المنشآت، بعد عرض مختصر لهذه المفاهيم.

3-1- الرقابة الداخلية:

يتحدد مفهوم الرقابة الداخلية انطلاقاً من نظرية الوكالة /Agency Theory/، حيث أن انفصال الملكية عن الإدارة وتفويض المالكين لغيرهم بإدارة المنشآة وإعطاءهم بدورهم الصلاحيات إلى من هم دونهم استناداً إلى الهكيل التنظيمي، دعا إلى الحاجة إلى وجود رقابة على الأنشطة المختلفة في المنشأة، تساهم في مساعدة الإدارة على الاضطلاع بمسؤولياتها وإنجاز الأعمال وفق الخطط الموضوعة والأهداف المحددة[1].

وعليه ظهرت عدة مفاهيم للرقابة الداخلية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC نظام الرقابة الداخلية بأنه " كافة السياسات والإجراءات /الضوابط الداخلية/ التي تتبناها المنشأة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدف الإدارة وهو إدارة العمل بشكل منظم وكفء والمتضمنة الالتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الاحتيال والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية وإعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب "[2].

[1] المدلل، يوسف سعيد، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة، 2007، ص 97.

[2] **المرجع السابق**، ص ص 97-98.

وأشار معيار المراجعة الدولي /315/إلى أن الرقابة الداخلية تتمثل بـ " العملية المصممة والمنفذة من قبل المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين، لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة، فيما يتعلق بموثوقية إعداد التقارير المالية، وفاعلية العمليات وكفاءتها، والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقة "[1].

وبالتالي أصبحت الرقابة الداخلية عملية تتأثر بإدارة الوحدة الاقتصادية وبالعديد من الأطراف، يتم من خلالها الحصول على تأكيد مناسب وليس مطلق فيما بتعلق بالأهداف التالية[2]:

- الثقة في التقارير المالية.
- الالتزام بالقوانين واللوائح المالية.
- فعالية وكفاءة المعلومات.

وبناءً على ما تقدم، ترى الباحثة بأن الرقابة الداخلية تتمثل في مجموعة من السياسات والإجراءات والضوابط يتم وضعها من قبل إدارة المنشآة بهدف الإشراف ومتابعة أداء العمليات المالية وغير المالية والتحقق من مدى الإلتزام بالأنظمة والقوانين المطبقة لإنجاز أهداف المنشأة بفعالية.

3-1-1- إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بتقييم نظم الرقابة الداخلية:

أشار المعيار /2130/ الصادر عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA إلى أنه يجب على نشاط التدقيق الداخلي المساهمة في مساعدة إدارة المنشأة في الحفاظ على نظم رقابية فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها والعمل على تعزيز عمليات التحسين المستمر، وذلك لضمان تحقيق أهداف المنشأة والتحقق من موثوقية المعلومات وسلامتها وحماية الأصول، فضلاّ عن التأكد من مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين الخاصة بها[3].

وبالتالي تتجلى مهمة التدقيق الداخلي فيما يتعلق بالرقابة الداخلية بما يلي[4]:

- فحص مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية في المنشأة على المستوى الوظيفي.
- مساعدة إدارة المنشأة في وضع نظام متكامل لتقييم الرقابة الداخلية في المنشأة.

---

[1] د. دحدوح، حسين أحمد، "دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات دراسة ميدانية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، (مج 24، ع 1، 2008)، ص 264.

[2] د. الغبان، ثائر صبري، وهلندي، آلان عجيب، "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان – العراق"، **مجلة العلوم الإنسانية**، (ع 45، 2010)، ص 7.

[3] The Institute of Internal Auditors, 2013, **op.cit**., p. 12.

[4] Hermanson, D.R. and Rittenbereg L.E., 2003, "Internal audit and organizational governance", the institute of internal auditors research foundation, Florida, p.56.

- مساعد إدارة المنشأة في إعداد التقارير المتعلقة بتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- تحديد جوانب القصور الهامة في نظام الرقابة الداخلية.
- استخدام أسلوب التقييم الذاتي لضمان سهولة فهم وتطوير نظام الرقابة الداخلية.
- استخدام أساليب التدقيق بالحاسوب لمتابعة التحقق من فعالية نظام الرقابة الداخلية.

ولتكون عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية مفيدة لا بد من[1]:

- تحديد أنواع المخاطر ذات الصلة بأهداف الرقابة والتي من الممكن تجنبها من خلال توفير نظام رقابة فعال.
- تحديد عمليات الرقابة من خلال فحص الإجراءات والتعليمات الموجهة للمستخدمين، إضافةً إلى المقابلات بهدف التنبه إلى المخاطر التي تم تحديدها.
- توثيق نتائج الفحص بواسطة الرسوم البيانية وخرائط تتبع نظام الرقابة الداخلية.
- التحقق من فهم المدقق الداخلي وإلمامه بنظام الرقابة الداخلية في المنشأة من خلال تتبعه لسير العمليات داخل النظام (اختبار المسار).

وتعتبر الرقابة الداخلية كافية فيما إذا قامت الإدارة بالتخطيط وتصميم الأنظمة الرقابية بالشكل الذي يوفر تأكيد معقول بأنه سيتم إنجاز أهداف المنشأة بطريقة اقتصادية وبكفاءة، على أن يتم تحقيق التكامل بين المفاهيم والأنشطة والأشخاص بما يمكن من تحقيق الأهداف الموضوعة. ولابد عند تصميم الأنظمة الرقابية من موازنة الخسارة المتوقعة المرتبطة بأي تعرض للمخاطر مع التكاليف اللازمة للرقابة عليها[2].

تساهم عملية تقييم التدقيق الداخلي للإجراءات والضوابط الرقابية في المنشأة بمنحها مزيد من القوة والقدرة على تحقيق الأهداف، سواءً أهداف هذه الإجراءات أو أهداف المنشأة ككل. وتشمل عملية التقييم هذه المراحل التالية[3]:

1- جمع الحقائق والمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية: ويقصد بذلك تكوين نظرة شاملة عن أنظمة الرقابة في المنشأة وما يجب أن تكون عليه عملية تشغيلها، وهذا يتطلب الحصول على معلومات عن الدورة المستندية والخرائط التنظيمية والتوصيف الوظيفي وخرائط التدفق داخل المنشأة ودليل الإجراءات.

2- فحص نظام الرقابة الداخلية: ويشمل اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية وأنه يتم وفقاً لما تم تحديده مسبقاً، وذلك من خلال إجراء اختبارات مدى الالتزام مع مراعاة التوقيت المناسب لها.

---

[1] الوردات، خلف عبد الله، 2006، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 168-169.

[2] مراد، درويش، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة دمشق، 2008، ص 86.

[3] المدلل، يوسف سعيد، 2007، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

3- تقييم نظام الرقابة الداخلية: فبعد جمع المعلومات الكافية عن النظام يمكن للمدقق الداخلي الحكم على فعاليته وكفاءته، ومدى إمكانية الاعتماد عليه، إضافةً إلى اقتراح الوسائل الكفيلة بتقويمه وتفادي الثغرات وأوجه القصور فيه إن وجدت.

ونظراً لما للرقابة الداخلية من أهمية في المنشآت، يقوم مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية فحص الرقابة الداخلية وتقييمها إلى لجنة التدقيق التي بدورها تقوم بتوفير تأكيد بأن إدارة المنشأة قد قامت بتصميم وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية ذي كفاءة عالية، ويجب أن تكون لجنة التدقيق على علم بالعناصر الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية الفعال وهي: الرقابة التنظيمية، خطط التطوير والتغير في نظم الرقابة الداخلية، الرقابة على التقرير وسلطات الاعتماد اللازمة للقيام بالعمليات المختلفة، نظم الرقابة المحاسبية، نظم حماية الأصول، الرقابة الإدارية، الرقابة على التويثق[1].

3-2- إدارة المخاطر:

تزايد اهتمام إدارات المنشآت بمفهوم إدارة المخاطر نتيجة لتطور بيئة النشاط الاقتصادي من حيث كبر حجم المشروعات وتعقد عملياتها الإنتاجية وغير ذلك من العوامل التي ساهمت في زيادة احتمال التعرض للمخاطر. وللتأكد من مدى فعالية وكفاءة نظم إدارة المخاطر التي تم تصميمها من قبل هذه الإدارات أوصت المعايير الصادرة عن المنظمات المهنية بضرورة قيام نشاط التدقيق الداخلي بفحص وتقييم هذه النظم للتحقق من مدى فعاليتها وكفاءتها في إنجاز الأهداف التي وضعت من أجلها، مما ينعكس على تحقيق أهداف المنشأة ككل.

وقد أشار باحثون إلى أنه كلما زادت رغبة المنشأة في إدارة المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض لها، كلما دعت الحاجة إلى الاعتماد على نشاط التدقيق الداخلي[2].

يمكن تعريف الخطر حسب المفهوم العام بأنه " عبارة عن فرصة حدوث عائد خلافاً للعائد المتوقع، أي بمعنى اختلاف العائد الفعلي بصورة عكسية عما كان متوقعاً وينشأ في مجال العمل المصرفي كنتيجة طبيعية لتعامل المصارف مع الآخرين "[3].

---

[1] د. دحدوح، حسين أحمد، 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 267-268.

[2] Goodwin, j., and Pamela, k., 2006, "The use of internal audit by Australian companies", **Managerial Auditing Journal**, (vol. 21, iss. 1/2), P. 81.

[3] نسمان، إبراهيم إسحاق، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على مصارف القطاع العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة، 2009، ص 50.

أما المخاطرة فهي " الحالة التي يوجد فيها إمكانية حدوث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة أو المتوقعة "[1].

وقد وضعت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر التابعة لهيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية تعريفاً للمخاطر على أنها " احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة أنشطته من جهة، وعلى استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى"[2].

أما إدارة المخاطر فقد عرفتها لجنة COSO بأنها " عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس الإدارة والإدارة وكافة العاملين في المنشأة وتطبيقها ضمن الاستراتيجية المرسومة لها، بهدف تحديد الأحداث التي من المحتمل أن تؤثر على المنشأة، وكذلك إدارة المخاطر بحيث تكون ضمن الحدود المقبول بها، لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز أهداف المنشأة"[3].

وكذلك أشار المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA في دراسته حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر إلى أن إدارة المخاطر عبارة عن " عملية متناسقة ومستمرة داخل المنشأة ككل، مصممة لتحديد وتقييم الاستجابة للفرص والتهديدات التي قد تؤثر على إنجاز أهداف المنشأة والتقرير عنها "[4].

وأضاف دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في سوريا الصادر عام 2009 حول مفهوم إدارة المخاطر بأنها " عملية منتظمة لتحديد وقياس المخاطر التي يواجهها العمل وتقييمها وفقاً لاحتمالات حدوثها والضرر الذي يمكن أن تحدثه، وتحديد العناصر التي يمكن للمصرف أن يتحملها أو يتجنبها أو يؤمّن ضد حدوثها، وتحديد المسؤول عن معالجتها وضمان سير العمليات ورفع التقارير الدورية والفورية إلى الجهات المعنية بالمشاكل الملموسة "[5].

---

[1] حماد، طارق عبد العال، **إدارة المخاطر: أفراد – إدارات – شركات – بنوك**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007)، ص 16.

[2] د. الجبالي، محمود، د.نظمي، إيهاب، "قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني"، **المجلة العربية للإدارة**، (مج 27، ع 2، 2007)، ص 186.

[3] Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, 2004, Enterprise Risk Management Integrated Framework, P.2.https://na.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/COSO_ERM_ExecutiveSummary.pdf

[4] The Institute of Internal Auditors,2009,IIA position paper: the role of internal auditing in enterprise – wide risk management, p. 2. https://na.theiia.org/standards-guidance/Public%20Documents/PP%20The%20Role%20of%20Internal%20Auditing%20in%20Enterprise%20Risk%20Management.pdf

[5] دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، مصرف سورية المركزي: مجلس النقد والتسليف، 2009، ص 1.

وعليه ترى الباحثة بأن عملية إدارة المخاطر تتمثل بمجموعة من الوسائل والأساليب تقوم إدارة المنشآت بتصميمها وتنفيذها بالتعاون مع كافة الأطراف ذات الصلة في المنشأة، بهدف تحديد المخاطر التي قد تؤثر على سير العمليات والأنشطة فيها وتقييمها ومعالجتها واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير الكفيلة بتلافي حدوثها مستقبلاً، بما يضمن تعزيز الثقة في التقارير المالية وينعكس على تحقيق الأهداف المنشودة بالشكل الأمثل.

3-2-1- إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بتقييم عمليات إدارة المخاطر:

أشار المعيار /2120/ الصادر عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA إلى ضرورة قيام نشاط التدقيق الداخلي بتقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها، من خلال تحديد المخاطر الهامة واحتمال حدوث أية مخاطر أخرى وتقييمها ومعالجتها مع إيصال المعلومات الناتجة عن هذا التقييم إلى الأطراف المعنية في المنشأة، لتتمكن من أداء مسؤولياتها بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة للمنشأة ويتماشى معها[1].

تقع مسؤولية إدارة المخاطر في المنشأة على عاتق الإدارة من خلال قيامها بتصميم برامج ونظم لإدارة المخاطر في المنشأة وتنفيذها بالشكل الملائم[2]، ويظهر دور التدقيق الداخلي من خلال مساعدته للإدارة في تطبيق آليات إدارة المخاطر في المنشأة وتقييمها بهدف التحكم في المخاطر ومعالجتها[3]، وتعتبر عملية إدارة المخاطر فعالة إذا تم ما يلي[4]:

- التعرف على أهداف المنشأة بشكل مفصل وتوضيحها، وتصميم الإطار المناسب لعملية إدارة المخاطر فيها.
- تحديد المستوى المقبول للمخاطر في المنشأة.
- التعرف على التهديدات والأخطار التي من المحتمل أن تؤثر على إنجاز أهداف المنشأة، ولكل نشاط على حدة.
- تحليل المخاطر وتقييمها من خلال تحديد احتمال حدوثها ومعرفة طبيعتها ومسبباتها وبيان درجة خطورتها وأثرها وعلاقتها بالأخطار الأخرى في حال وجدت.
- اختيار أساليب التعامل مع المخاطر والاستجابة لها وتطبيقها مع الأخذ في الحسبان درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

---

[1]The Institute of Internal Auditors, 2013, **op.cit**.,p. 11.

[2]د. حسن، حنان جابر، "التكامل بين مدخل القيمة المضافة ومدخل التقويم المتوازن للأداء لتعزيز الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية في تحسين عملية إدارة مخاطر أعمال المنشآت"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، (ع 2، 2012)، ص 616.

[3]Rudasingwa, J., 2006, The Role of Internal Audit Function in Enhancing Risk Management in The Rwandan Social Security Fund (RSSF), Master Thesis, Tshwane University, South Africa, P9.

[4]The Institute of Internal Auditors, 2009, **op.cit**., p. 3.

الوردات، خلف عبد الله، 2006، **مرجع سبق ذكره**، ص 205.

- إيصال المعلومات بشأن المخاطر إلى كافة المستويات في المنشأة بطريقة مناسبة.
- المراقبة المستمرة لعملية إدارة المخاطر ومخرجاتها وتنسيقها.
- توفير تأكيدات معقولة عن فعالية الوسائل التي تتم إدارة المخاطر بها.

وحتى تتمكن الإدارة من الوفاء بمسؤولياتها بالشكل المطلوب، تحتاج إلى الحصول على تأكيدات بأن عملية إدارة المخاطر في المنشأة يتم إنجازها بفعالية وأن المخاطر الرئيسية والهامة تتم إدارتها ومعالجتها بما يضمن الحصول على معلومات موثوقة حول أداء المنشأة وقدرتها على إنجاز أهدافها، ويعتبر نشاط التدقيق الداخلي المصدر الرئيسي الذي يقدم هذه التأكيدات من خلال[1]:

1- الدور التأكيدي: حيث يقوم المدقق الداخلي بتقديم تأكيدات حول مدى فعالية عملية إدارة المخاطر من حيث تصميمها وآلية عملها، ومدى فعالية أنشطة الرقابة وطرق الاستجابة للمخاطر، وكذلك مدى فعالية تقييم المخاطر والتقرير عنها من خلال عمل تقديرات معيارية للمخاطر ومقارنتها مع تقييمات الإدارة، إضافةً إلى إصداره تقرير عن مدى كفاية وفعالية برامج إدارة مخاطر أعمال المنشأة وإيصال نتائج هذا التقرير إلى الإدارة ولجنة التدقيق.

2- الدور الاستشاري: حيث يقوم المدقق الداخلي بالمساهمة في تحسين عملية تحديد وتقييم المخاطر، ومساعدة الإدارة في تحديد واستخدام الأساليب المناسبة لاختبار طرق الاستجابة للمخاطر، وكذلك مساعدتها في تطوير إطار عملية إدارة المخاطر في المنشأة.

فالتدقيق الداخلي يقدم تأكيد حول مدى ملائمة وكفاية وفعالية السياسات والإجراءات التي تستخدم في تخفيض حدة المخاطر التي تواجهها المنشأة، مما يساعد القائمين على عملية إدارة المخاطر في التعرف على أوجه القوة والضعف في نظم الرقابة واختيار أفضل الأساليب في التعامل معها، بالشكل الذي ينعكس على موثوقية التقارير المالية التي تعكس الأداء[2].

وكذلك يساهم نشاط التدقيق الداخلي بالتحقق فيما إذا كانت أهداف عملية إدارة المخاطر تتماشى مع أهداف المنشأة ككل، وأن التدابير المصممة لتحقيق تلك الأهداف ملائمة ويتم تنفيذها بالشكل السليم، وذلك من خلال[3]:

---

[1] د. حسن، حنان جابر، 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 616-618.

[2] حسن، بوسف صلاح عبد الله، "دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر"، **مجلة التجارة والتمويل (كلية التجارة – جامعة طنطا)**، (ع 2، 2013)، ص 139.

[3] عبد الصمد، عمر، 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 101-103.

1– مراجعة سياسات إدارة المخاطر في المنشأة ومعرفة أهدافها وتقييمها بهدف التأكد من مدى ملاءمتها لأهداف المنشأة، وذلك عن طريق مراجعة موارد المنشأة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر التي قد تتعرض لها، وفي حال كانت أهداف إدارة المخاطر قاصرة يتم صياغة أهداف جديدة وعرضها على الإدارة للموافقة عليها بغرض تبني سياسات أكثر ملائمة.

2– تحديد أنشطة المنشأة الواجب تدقيقها والمخاطر المرتبطة بها بغرض تحديد الأولويات للأنشطة بحسب المخاطر[1].

3– التعرف على المخاطر الحالية التي تعرضت لها المنشأة وتقييمها باستخدام نفس التقنيات التي تم استخدامها في عملية تحديد المخاطر ضمن إجراءات إدارة المخاطر، وذلك للتأكد فيما إذا كانت ملائمة أم غير ملائمة حتى يتم اختيار البدائل المناسبة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

وهنا يتم استخدام ما يسمى بمصفوفة المخاطر (وهي عبارة عن محورين عمودي وأفقي)، حيث يتم حصر الأنشطة الخاضعة لعملية التدقيق (المحور العمودي) واختيار أوزان لقياس عناصر الخطر (المحور الأفقي)، مع وضع مدى معين لكل عنصر من عناصر الخطر وتحديد وزن كل عنصر ضمن هذا المدى ودرجة تأثيره ومن ثم تقسيم المخاطر إلى مخاطر عالية ومتوسطة ومنخفضة بحسب نقاط الخطر التي تمثل نقطة التقاطع بين النشاط وعنصر الخطر[2].

4– دراسة البدائل المختلفة الممكن استخدامها للتعامل مع كل مخاطرة، وذلك بمراجعة أساليب تعامل المنشأة مع المخاطر من حيث استخدامها أو تفاديها أو تقليلها، إضافةً إلى مراجعة التدابير المتخذة للتحكم بها وتمويلها.

5– إيصال النتائج التي تم التوصل إليها من الخطوات السابقة إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق، وكذلك إلى المساهمين وأصحاب المصالح عند الضرورة، مع تقديم التوصيات اللازمة لإجراء التعديلات والتغييرات الملائمة لتحسين وتطوير عملية إدارة المخاطر.

وأضاف البعض أن نشاط التدقيق الداخلي يمكن أن يساهم في تحديد عوامل المخاطر وتزويد إدارة المنشأة بنتائج تقييمات المخاطر، فضلاً عن التأكيد بأن أنظمة الرقابة كافية للتقليل منها من خلال إجراءات تدقيق مناسبة تشمل[3]:

- تطوير خطة تنظيمية لتقييم المخاطر في المنشأة.
- تقييم المخاطر الحالية وتقديم تقرير بذلك للإدارة أو لجنة التدقيق أو كليهما.
- تسهيل عملية تقييم المخاطر باستخدام أسلوب التقييم الذاتي.

---

[1] د. العربيد، نضال، الشريف، فراس، "مدى التزام مصرف سوريا المركزي بمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر في ظل معايير بازل الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، (مج 27، ع 2، 2011)، ص 435.

[2] **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[3] د. الجوهر، كريمة علي، د. العقدة، صالح، 2010، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 118-119.

- تقييم المخاطر المرافقة للتطورات المحاسبية الجديدة، وفي حال عدم القدرة على التحكم بها وفق المستويات المقبولة والمحددة مسبقاً يجب على المدقق الداخلي أن ينصح بإيقاف العملية.
- مساعدة الإدارة على تنفيذ عمليات إدارة المخاطر في المنشأة.
- مراجعة تقارير تقييم المخاطر المعدة مسبقاً من قبل الإدارة أو خدمات التأكيد الأخرى.
- توثيق عملية تقييم المخاطر بالشكل المناسب.

علاوةً على ذلك، يساهم نشاط التدقيق الداخلي في التحقق من كفاية وتوقيت التقارير عن نتائج عملية إدارة المخاطر وتقييم مدى اتساق إعدادها مع أنشطة رقابة المخاطر، مع الأخذ في الحسبان جميع المتطلبات القانونية المتعلقة بتحديد وتقييم التأثير المحتمل للمخاطر على المنشأة، وكذلك مراجعة استراتيجية المخاطر الحالية والرقابة الملازمة لها، ودراسة احتمالات تعرض المنشأة لمخاطر جديدة[1].

3-3- الحوكمة:

أدت الفضائح المالية والانهيارات التي شهدتها كبرى المنظمات العالمية /أنرون – وورلد كوم/ وغيرها إلى تزايد الاهتمام ببعض الممارسات الإدارية والمالية وتطوير دور كل من مجالس الإدارة في المنشآت ولجان التدقيق والمدققين الداخليين والخارجيين في عمليات الحوكمة، حيث تقع على عاتقهم مسؤوليات هامة في توفير تأكيد حول كفاءة العمليات والأنشطة والالتزام بالقوانين والأنظمة والثقة في التقارير المالية، فضلاً عن المحافظة على مستوى مقبول من المخاطر إذا تمت تأدية مهامهم بفعالية. ولتحقيق رقابة فعالة على تلك الممارسات، ساهمت المنظمات المهنية بتطوير معايير للتدقيق الداخلي باعتباره مفتاح الحوكمة، حيث لا يمكن تطبيق سياسات وإجراءات وقواعد الحوكمة بالشكل الأمثل دون وجود دعم لها من نشاط التدقيق الداخلي[2].

لم يتم وضع تعريف دقيق محدد للحوكمة باللغة العربية، فقد تمت ترجمة مصطلح "Corporate Governance" في بدايته إلى الإدارة الرشيدة أو الحازمة ثم تم اعتماد كلمة الحوكمة من قبل مجمع اللغة العربية بوصفها ترجمة "Governance" وأصبحت مستخدمة في معظم الكتابات العربية[3].

أشارت بعض الدراسات إلى أن الحوكمة عبارة عن" القواعد التي توجه سلوك الشركات وحاملي الأسهم، ومديري الشركات، وكذلك الإجراءات الحكومية الرامية إلى تعزيز وفرض تطبيق تلك القواعد "[4].

---

[1] أ. سلوم، حسن عبد الكريم، وآخرون، "التدقيق الداخلي والتغيير الاستراتيجي"، **مجلة الإدارة والاقتصاد (الجامعة المستنصرية – العراق)**، (س 35، ع 93، 2012)، ص 101.

[2] د. جمعة، أحمد حلمي، "التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، (ع 2، 2004)، ص 372.

[3] د. القاضي، حسين، د. دحدوح، حسين أحمد، 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

[4] الرحيلي، عوض، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة**، (مج 22، ع 1، 2008)، ص ص 179-218، ص 183.

كذلك عرفها آخرون بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أعمال المنشأة ومراقبتها على أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية، وكذلك الإجراءات المستخدمة بواسطي ممثلي أصحاب المصلحة في المنشأة لتوفير الإشراف على المخاطر ورقابة المخاطر التي تقوم بها الإدارة"[1].

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD قدمت تعريف متطور للحوكمة حيث عرفتها " مجموعة العلاقات بين إدارة المنشأة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم بها وغير ذلك من أصحاب المصالح، وكذلك الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المنشأة وطرق تحقيق تلك الأهداف والرقابة على الأداء. ويجب أن تقدم حوافز مناسبة للإدارة لتحقيق الأهداف التي تحقق بدورها صالح المنشأة وحملة الأسهم وتسهل عملية المراقبة "[2].

وقد أشار المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA ضمن نشرة المعايير إلى أن الحوكمة " مجموعة من العمليات والقواعد والأسس المطبقة من قبل مجلس الإدارة في المنشأة لتوجيه وإدارة والإشراف على أنشطة المنشأة تجاه إنجاز أهدافها "[3].

وأضاف دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في سوريا الصادر عام 2009 بأن الحوكمة عبارة عن " مجموعة من العلاقات ما بين إدارة المنشأة ومجلس إدارتها ومساهميها والجهات ذات الصلة بالمنشأة (أصحاب المصالح)، كما أنها تبين الآلية التي تُوضح من خلالها أهداف المنشأة والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف ومراقبة تحقيقها، وبالتالي فإن الحوكمة الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة المنشأة، وتسهّل إيجاد عملية مراقبة فاعلة، وبالتالي تساعد المنشأة على استغلال مواردها بكفاءة "[4].

وبناءً على ما تقدم، ترى الباحثة بأن الحوكمة عبارة عن إطار متكامل من القواعد والأسس والإجراءات المتبعة في المنشأة، بهدف تنظيم العلاقات بين الأطراف ذات الصلة فيها وإحكام الرقابة على عمليات وأنشطة المنشأة، والتأكد فيما إذا كان يتم تنفيذها بالشكل المطلوب، وكذلك التحقق من مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات الخاصة بالمنشأة بما يضمن تحقيق أهدافها بفعالية، ويساهم في تحسين وتطوير أدائها مستقبلاً.

---

[1] أبو حمام، ماجد اسماعيل، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة، 2009، ص 15.

[2] د. جمعة، أحمد حلمي، 2004، **مرجع سبق ذكره**، ص 377.

[3] The Institute of Internal Auditors, 2013, **op**.**cit**.,p. 21.

[4] دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، مصرف سورية المركزي: مجلس النقد والتسليف، 2009، ص 1.

3-3-1- إجراءات التدقيق الداخلي المتعلقة بتقييم الحوكمة:

أشار المعيار /2110/ الصادر عن المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA إلى ضرورة قيام نشاط التدقيق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة وتقديم التوصيات اللازمة لتطويرها وتحسينها، بهدف ضمان فعالية وكفاءة إدارة الأداء في المنشأة من خلال تنسيق العلاقات بين الإدارة ومجلس الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين، وتبادل المعلومات اللازمة والمتعلقة بالرقابة والمخاطر بين تلك الأطراف، فضلاً عن دعم أهداف واستراتيجيات المنشأة[1].

يتمثل الغرض الأساسي لنشاط التدقيق الداخلي في تقييمه لعمليات الحوكمة بمساعدة مجلس إدارة المنشأة في الوصول إلى أهدافه من خلال تقديم التوصيات والاقتراحات الملائمة حول عمليات الرقابة وإدارة المخاطر، وكذلك تزويده بالمعلومات المتعلقة بأية مخالفات وأنشطة احتيالية ومراجعة سياسات المنشأة المتعلقة بالمبادئ والسلوك والتأكد من تبليغها للعاملين ومدى التزامهم بها، فضلاً عن تقديم تقارير سنوية إلى لجنة التدقيق عن نتائج عملية التقييم للتحقق من إنجاز الأعمال حسب ما تم تخطيطه[2].

يتم ترسيخ مفهوم الحوكمة من خلال نشاط التدقيق الداخلي، باعتباره يتحمل كافة المسؤوليات في المنشأة كونه رقابة فوق كل الرقابات من ناحية، ويساهم في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية التي تشمل رقابة كفاءة وفعالية العمليات – رقابة التقارير المالية – رقابة الالتزام من ناحية أخرى[3].

وللتحقق من فعالية الحوكمة في المنشأة بالشكل الذي يعزز الثقة في التقارير المالية، يقوم نشاط التدقيق الداخلي بإجراء ما يلي[4]:

- تقييم مستقل وموضوعي لهيكل الحوكمة في المنشأة.
- تقييم العمليات الخاصة بأنشطة الحوكمة في المنشأة، والمتعلقة بتعزيز قيم وأهداف المنشأة والتأكد من فعالية وكفاءة أدائها التنظيمي ومدى كفاية المساءلة فيها[5].
- المشاركة في وضع آليات وسياسات الحوكمة في المنشأة.

---

[1]The Institute of Internal Auditors, 2013, **op.cit**., p. 11.

[2]Karagiorgos, T., **etal**., 2010, "Internal Auditing as an Effective Tool for Corporate Governance", **Journal of Business Management**, (Vol. 2, No. 1), p. 19.

[3]د. جمعة، أحمد حلمي، 2004، **مرجع سبق ذكره**، ص 383.

[4] د. الغباري، أيمن فتحي، "تقييم أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين وعلاقتها التكاملية بالرقابة والمراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، (ع 2، 2012)، ص 910.

[5]D'Silva, K., Ridley, J., 2007, "Internal auditing's international contribution to governance", **International Journal of Business Governance and Ethics**, (Vol. 3, No. 2), p. 119.

- إجراء مقارنات مع أفضل ممارسات الحوكمة في المنشآت المماثلة.
- تقديم التوصيات اللازمة والمناسبة الخاصة بأفضل ممارسات وهياكل الحوكمة.
- التحقق من مدى التوافق بين العناصر المختلفة للحوكمة.
- تحليل درجة شفافية وموثوقية التقارير الصادرة عن الأطراف المختلفة لهكيل الحوكمة.

تتم ممارسة الحوكمة من خلال أربعة أطراف رئيسية وهي المدقق الخارجي ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة ونشاط التدقيق الداخلي، وإن نشاط التدقيق الداخلي من الأطراف التي تساهم في تحسين الحوكمة من خلال علاقاته التعاونية الملائمة مع الأطراف الأخرى عن طريق دعمه لهذه الأطراف في أداء دورها المرتبط بالحوكمة، حيث أنه ذو تأثير إيجابي على الحوكمة يتمثل في تحسين موثوقية التقارير المالية وتحسين فعالية الأداء من خلال مساهمته في[1]:

- ضمان الاستمرارية في عمليات الإشراف والرقابة حيث أن التقييم والتوصيات والتقارير التي يقدمها تساهم في زيادة الثقة لدى أصحاب المصلحة وتساعد الإدارة في إجراء التحسينات اللازمة وفي الوقت المناسب.
- تكوين الأحكام الدقيقة فامتلاك المدققين الداخليين للمعرفة بالمنشأة يمكنهم من مزجها مع مهارتهم المهنية وبالتالي الوصول إلى أحكام دقيقة بشأن كفاءة وفعالية عمليات وأنشطة المنشأة بما في ذلك نظم الرقابة ونظم المعلومات والبيانات المالية والتقارير البيئية وتقارير الأداء والجودة، ومدى تحقيق الإدارة للأهداف المرجوة.
- المساهمة في ضمان جودة عمليات المنشأة وذلك من خلال مساهمة المدققين الداخليين في تقدير المخاطر والتحقق من الإجراءات الرقابية واختبار مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات واللوائح الداخلية للمنشأة بالشكل الذي ينعكس على إنجاز أهدافها.
- مساعدة إدارة المنشأة من خلال تقديم التحليلات الضرورية والتقييم والتوصيات المناسبة فيما يتعلق بسياساتها وأهدافها المحددة بما يضمن إنجازها بالشكل المطلوب وبالتالي يساهم في تحسين الحوكمة.

وتتحقق فعالية أداء نشاط التدقيق الداخلي في تقييم عمليات الحوكمة في المنشأة، بهدف ضمان موثوقية التقارير المالية من خلال[2]:

- مراجعة البيئة الرقابية بشكل كامل والتقرير عنها عن طريق التحقق من فعالية وكفاءة توجيهات الإدارة للأعمال في المنشأة والرقابة عليها ومدى كفايتها في اكتشاف ومنع مخاطر الاحتيال.

---

[1] عيسى، سمير كامل محمد،"**العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات – دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الاسكندرية**، (مج 45، ع 1، 2008)، ص 2 وص ص 9-10.

[2] D'Silva, K., Ridley, J., **op.cit**., pp. 121-122

- مراجعة السياسات المتبعة في التعرف على المخاطر في المنشأة وتحليلها وإدارتها.
- الرقابة على العمليات التشغيلية والوظيفية الرئيسية في المنشأة، بالشكل الذي يساهم في التحقق من الأداء الحالي والتنبؤ بالأداء المستقبلي وتوجيهه.
- مراجعة سياسات المنشأة المتعلقة بتطوير النظم فيها بما ينسجم مع أهدافها في تحسين الأداء وتخفيض التكاليف.
- التحقق من موثوقية وسلامة المعلومات الصادرة عن إدارة المنشأة واكتمالها.
- مراجعة إجراءات المنشأة المتعلقة بالحفاظ على الأصول /المادية وغير المادية/ وخطط الطوارئ اللازمة.
- التحقق من مدى الامتثال للتشريعات والمبادئ والمعايير والقوانين الناظمة للعمل في المنشأة.

وهنا لا بد أيضاً من الإشارة إلى دور لجان التدقيق كأداة من أدوات الحوكمة باعتبارها حلقة الوصل بين المنظومة الرقابية في المنشأة ومجلس إدارتها، حيث تتجلى مهامها في تقييم أداء إدارة التدقيق الداخلي في المنشأة من خلال التأكد من مدى كفاية برامج التدقيق الداخلي وكفاءة فريقه في أداء المهام الموكلة إليهم، فضلاً عن دورها في التحقق من فعالية إجراءات الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بالقواعد والتعليمات الموضوعة، وكذلك فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة عند إعداد التقارير المالية ومدى توافقها مع المتطلبات القانونية والمعايير بما يحقق ويزيد من موثوقية المعلومات الواردة فيها[1].

وبناء على ما سبق، أصبح التدقيق الداخلي أداة إدارية رقابية تساهم في تدقيق كافة عمليات وأنشطة المنشأة المالية والإدارية فضلاً عن تدقيق مدى الالتزام بالسياسات والأنظمة والقوانين الموضوعة بهدف التحقق من إنجاز أهداف المنشأة، ولتحقيق ذلك لابد أن يتمتع المدققين الداخليين بالمهارات والمسؤوليات التالية[2]:

- مهارات التفكير الانتقادي والتحليلي.
- القدرة على فهم أي عملية تدقيق سواء كانت مرتبطة بالأشخاص أو المنشأة أو النظام ككل.
- المفاهيم والمبادئ والأساليب الجديدة للرقابة الداخلية.
- الدراية والفهم التام بالمخاطر.
- تطوير أهداف عامة وخاصة فيما يتعلق بأية مهمة تدقيق يضطلعون بها.
- استخدام منظومة متكاملة من إجراءات التدقيق بما في ذلك الأساليب الإحصائية وغير الإحصائية.

[1] د. سامي، مجدي محمد، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الاسكندرية**، (مج 46، ع 2، 2009)، ص 26.

[2] د. جمعة، أحمد حلمي، 2004، **مرجع سبق ذكره**، ص 391-392.

الفصل الثالث: التقارير المالية وموثوقيتها

المبحث الأول: طبيعة التقارير المالية والجهات المستفيدة منها.

المبحث الثاني: موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية.

المبحث الأول: طبيعة التقارير المالية والجهات المستفيدة منها

يهدف نظام المعلومات المحاسبي في أي وحدة اقتصادية إلى قياس العمليات والأحداث الاقتصادية فيها ومعالجتها بغرض الحصول على المعلومات الملائمة والمناسبة، وذلك من خلال التقارير المالية والتي تعتبر من أهم مخرجاته، حيث تحتوي على معلومات ذات طبيعة مالية وغير مالية تساعد إدارة المنشآت والجهات المستفيدة منها على اتخاذ القرارت المناسبة وتحقيق أهدافها بالشكل الأمثل.

وبناءً على ذلك، تناول هذا المبحث التقارير المالية وأهميتها وأهدافها وأنواعها والجهات المستفيدة منها.

1-1- التقارير المالية:

تهدف التقارير المالية إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة لعملية اتخاذ قرارات الأعمال والقرارات الاقتصادية، حيث يجب أن توفر التقارير المالية معلومات عن الأداء المالي للمنشأة في فترة زمنية معنية بهدف خدمة العديد من المستخدمين وتمكنيهم من تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية جديدة، فضلاً عن التأكد من أن المركز المالي لها يعبر بصدق وموثوقية عن الأحداث والعمليات المالية فيها بما يمكنهم من ترشيد قرارتهم بالشكل المناسب[1].

تشمل التقارير المالية كافة المعلومات التي توضح نتائج أعمال المنشأة، ويتم تقديمها بصورة دورية سواءً على شكل قوائم مالية أو غيرها من الأشكال الأخرى. وقد أوضح مجلس معايير المحاسبة المالية FASB إلى أن القوائم المالية هي عصب التقارير المالية التي تحتوي على معلومات يتم تقديمها للمستفيدين من داخل المنشأة وخارجها، وغالباً ما تشتمل على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية[2]، وترفق عادةً بمجموعة من الإيضاحات والكشوفات التفصيلية لزيادة الفائدة منها إضافةً إلى تقديمها للتدقيق للمصادقة عليها وإبداء الرأي بعدالتها وتمثيلها الصادق لنتائج الأعمال[3].

وبالتالي إن القوائم المالية تعتبر جزء من التقارير المالية، حيث لا يمكن وضع حد فاصل بين التقارير والقوائم المالية باعتبار أن كليهما من مخرجات المحاسبة ووسائل لإيصال المعلومات إلى المستفيدين، إضافةً إلى ذلك هناك بعض

---

[1] حداد، جواد أحمد، "واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المحدودة"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، (ع 27، 2012)، ص 288.

[2] المجهلي، ناصر محمد علي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات – دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص 77.

[3] لايقة، رولا، القياس والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار – دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، 2007، ص 45.

المعلومات التي تحتويها القوائم المالية تحتاج إلى معلومات تكميلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية، فقد تحتوي التقارير المالية على كثير من المعلومات المالية وغير المالية التي لا توجد في القوائم كمعلومات عن النشاط التسويقي أو العوامل المؤثرة على مصادر التمويل أو الموازنات التقديرية، فضلاً عن أن القوائم المالية يتم تدقيقها من قبل مدقق حسابات مستقل بخلاف التقارير التي يتم إعدادها بمعرفة المديرين، وبالتالي مفهوم التقارير المالية أشمل من القوائم[1].

وبناءً على ما تقدم، ترى الباحثة بأن التقارير المالية تمثل جزء هام من نظام المعلومات المحاسبي، يتم من خلاله ترجمة أحداث وعمليات المنشآت في صورة معلومات تساعد الإدارة والأطراف الأخرى ذات الصلة بالتعرف على أداء المنشآت المالي وغير المالي، والتنبؤ بقدرتها على الاستمرار والتطور مستقبلاً بشكل يمكنهم من اتخاذ قراراتهم للوصول إلى أهدافهم المرجوة.

1-1-1- أهمية التقارير المالية:

تكمن أهمية التقارير المالية في كونها تمثل أداة هامة تساهم في توفير معلومات عن أداء المنشآت، وتفيد في التعرف على مصادر الحصول على الموارد فيها وأوجه استخداماتها والتغيرات التي طرأت عليها[2]، حيث أن التقارير المالية الصادرة عن المنشأة يمكن تشبيهها بالنافذة التي يمكن أن تطل من خلالها على الآخرين، كما يمكن للآخرين أن يطلوا من خلالها على المنشأة[3]. وإن أهم ما يواجه إدارة المنشآت بشكل عام والمصارف بشكل خاص عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، فالتقارير المالية باعتبارها من أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، تنبع أهميتها من أهمية المعلومات التي تحتويها عن العمليات والأحداث المالية خلال فترة زمنية معينة والتي تساهم في مساعدة المستثمرين والمقرضين والدائنين الحاليين والمرتقبين في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية[4].

كذلك تتمثل أهمية التقارير المالية فيما يلي[5]:

- **على مستوى المستثمر الفرد:** تساهم التقارير المالية في توفير المعلومات الملائمة لتقييم أداء الإدارة والتنبؤ بدرجة الربحية والمخاطر المتعلقة بالاستثمار، وكذلك التعرف على البدائل الاستثمارية المتاحة والمفاضلة بينها.

---

[1] **المرجع السابق**، ص 45.

[2] الإبراهيم، ديالا، دور مدخل التدقيق المستمر في تعزيز ملائمة التقارير المالية الالكترونية – دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 2013، ص 57.

[3] حداد، جواد أحمد، 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص 289.

[4] الشامي، أكرم يحيى، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2009، ص 33.

[5] المجهلي، ناصر محمد علي، 2009، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 78-79.

- **على مستوى السوق المالية:** تساهم التقارير المالية في حماية المستثمرين وزيادة الثقة فيما بينهم، وتوفير أساس سليم لتبادل حقوق الملكية بين المتعاملين وبأسعار متوازنة، إضافةً إلى خلق مجالات ابتكار لأدوات الاستثمار القادرة على جذب مدخرات المستثمرين.
- **على مستوى المجتمع:** تساهم التقارير المالية في توجيه الموارد والقرارات الاقتصادية بين القطاعات المرغوب الاستثمار فيها اقتصادياً واجتماعياً، والقضاء على المضاربات التي قد تؤدي إلى عدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي، إضافةً إلى توزيع العائد والمخاطر بين المتعاملين في السوق المالي بشكل عادل، وتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع بشكل عام.

1-1-2- أهداف التقارير المالية:

تنشأ أهداف التقارير المالية بشكل أساسي من احتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين[1]، حيث تمثلت في بادئ الأمر من وجهة نظر الإدارة بالسيطرة على أهداف المحاسبة وتقاريرها المالية، وكان الهدف السائد للإفصاح يتجلى في التأكد من تنفيذ المتطلبات القانونية للوفاء بالتزامات المنشأة تجاه المساهمين، ثم ظهرت المنظمات والاتحادات المهنية والمحاسبية التي أشارت إلى ضرورة البحث عن مبادئ محاسبية مقبولة من خلال الأخذ بوجهات نظر مدققي الحسابات والمحاسبين، وبذلك أصبح الهدف من التقارير المالية ينصب على إظهار مدى عدالة الإفصاح في التقارير والقوائم المالية وانسجامه مع هذه المبادئ. ومع تعدد المستخدمين للتقارير المالية واختلاف وجهات نظرهم من الفائدة منها بدأ التوجه إلى مراعاة مصالحهم عند إعدادها[2]، فأصبحت التقارير المالية تهدف إلى التحقق من مدى مقابلة الإدارة لمسؤولياتها وتقييم أدائها بغرض توفير المعلومات الملائمة التي تفيد المستخدمين في مجال ترشيد قراراتهم[3]، أي أصبحت تهدف بشكل رئيسي إلى تزويد مستخدميها بالمعلومات الهامة والمفيدة لأغراض تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات المناسبة تبعاً لاحتياجاتهم[4].

---

[1] حداد، جواد أحمد، 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص 288.

[2] حنان، رضوان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، (الطبعة الأولى؛ عمان: دار وائل، 2003)، ص ص 126-131.

[3] الإبراهيم، ديالا، 2013، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

[4] International Public Sector Accounting Board, 2013, The conceptual Framework for General Purpose Financial Reporting by Public Sector Entities, p. 11.
http://www.ifac.org/sites/default/files/publications/files/Public%20Sector%20Conceptual%20Framework%20Ch%201-4%20Jan%20%2011%202013%20FINAL.pdf

أما مجلس معايير المحاسبة المالية FASB فقد صنف أهداف التقارير المالية بالاعتماد على تقرير لجنة تروبلد Trueblood ضمن مجموعتين رئيسيتين[1]:

أولاً: الأهداف العامة للتقارير المالية: وتتمثل فيما يلي:

- توفير المعلومات الهامة والمفيدة في ترشيد القرارات الاستثمارية والإئتمانية للمستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- توفير المعلومات المفيدة في التقديرات المستقبلية، بالشكل الذي يمكن متخذي القرارات الاقتصادية من المفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية.
- توفير المعلومات حول موراد المنشأة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها.

ثانياً: الأهداف التفصيلية للتقارير المالية: وتتمثل فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تساعد في تقييم أداء المنشأة وتحديد أرباحها.
- توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال في المنشأة.
- توفير المعلومات التي تمكن من التقرير عن مسؤوليات الإدارة وتقييم كفاء أدائها وفعاليته.
- توفير المعلومات حول ملاحظات وتفسيرات الإدارة التي يعتقد أنها هامة لمستخدمي التقارير المالية في تفسيرات ما جاء بها.

* ونظراً لأهمية القطاع المصرفي كأحد مكونات القطاع المالي وأكثرها تأثيراً على المستولى الدولي والتي تتميز بالتأثر المباشر بالتطور الاقتصادي، فقد أصبح يواجه مشكلة المخاطر المستقبلية بدرجة أعلى من بقية القطاعات في بيئة الأعمال الحديثة. وبالتالي فإن مستخدمي المعلومات المالية الخاصة بقطاع المصارف يحتاجون إلى معلومات أكثر دقة وتفصيلاً وموثوقية ليتمكنوا من الوقوف على وضعها المالي وتقييم أدائها، خاصةً فيما يتعلق بالعوائد والمخاطر التي قد تتعرض لها[2].

وبناءً على ذلك يمكن تحديد أهداف التقارير المالية المتعلقة بقطاع المصارف بما يلي[3]:

---

[1] حميدان، مصطفى حميدان، مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص 8.

[2] الأمين، ماهر، البهلول، محمد، "الإفصاح في التقارير المالية للمصارف وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في سورية – دراسة تطبيقية على المصرف الزراعي التعاوني"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، (مج 32، ع 1، 2010)، ص ص 97-98.

[3] **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

- توفير المعلومات المتعلقة بتحديد الملاءة المالية للمصرف ومدى توافر السيولة ودرجة المخاطر المرتبطة بأنشطته المختلفة.
- توفير المعلومات الملائمة والموثوقة والقابلة للمقارنة التي تساهم في تقييم أداء المصرف ومركزه المالي، وتساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.
- توفير المعلومات المناسبة والتي تفيد في تحديد قدرة المصرف على الوفاء بالديون وبيان المخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة في قائمة مركزه المالي.
- توفير الإيضاحات والتعليقات الإضافية التي توضح الأساليب المستخدمة من قبل إدارة المصرف لإدارة المخاطر المصرفية التشغيلية والمالية والرقابة عليها.

على أن يكون الإفصاح ضمن التقارير المالية للمصارف على درجة كافية من الشمول بغرض تلبية احتياجات مستخدميها، مع الأخذ في الحسبان أية قيود تحد من قدرتها على الوفاء بتلك الاحتياجات.

★وهنا يمكن تصنيف الإفصاح في التقارير المالية بحسب الهدف منها في تلبية حاجة مستخدميها إلى[1]:

- **الإفصاح الكامل**: يتمثل بالإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية بشكل كامل انطلاقاً من أهميتها كمصدر أساسي يتم الاعتماد عليه في عملية اتخاذ القرارات، وألّا يقتصر الإفصاح على الأحداث حتى نهاية الفترة المالية وإنما يشمل أيضاً الأحداث اللاحقة لتواريخ التقارير المالية والتي من الممكن أن تؤثر بشكل جوهري على المستفيدين منها.
- **الإفصاح العادل**: يتمثل بالإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم تفضيل مصلحة فئة معينة على مصالح الفئات الأخرى، وإنما مراعاة مصالح كافة الفئات المستفيدة بشكل عادل.
- **الإفصاح الكافي**: ويتمثل بالإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات اللازم تضمينه بالتقارير، والذي يختلف بحسب احيتاجات ومصالح وخبرة الأطراف المستفيدة.
- **الإفصاح الملائم**: ويمثل مستوى الإفصاح الذي يفي بحاجات مستخدمي التقارير المالية مع مراعاة ظروف المنشأة وطبيعة عملها، حيث ينبغي أن تكون المعلومات التي سيتم الإفصاح عنها ذات فائدة لقرارات مستخدميها.

[1] زيود، لطيف، وآخرون، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي 30 – دراسة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، (مج 28، ع 2، 2006)، ص ص180-181.

فمثلاً في القطاع المصرفي يجب أن تتضمن القوائم المالية إفصاحات كافية وشاملة تفي باحتياجات مستخدميها، من خلال تقديم الشروحات الملائمة من قبل الإدارة حول المخاطر التي قد تؤثر على البيانات المالية للمصرف والمتعلقة بالسيولة وأسس تحديد القروض ومخصصات خسائرها وتقلب أسعار العملات وحركة أسعار الفائدة والتغيرات في أسعار السوق، وما إلى ذلك من المخاطر المرتبطة بعمليات المصرف[1].

- **الإفصاح التثقيفي أو الإعلامي**: ويتمثل بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، كالإفصاح عن التنبؤات المالية والإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط والمصادر المعتمدة لتمويله.
- **الإفصاح الوقائي**: ويتمثل بالإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية بموضوعية وبالشكل الذي يجعل هذه التقارير غير مضللة للأطراف المعنية، ويمكن ذوي القدرة المحدودة في المجتمع المالي (المستثمرون العاديون) من استخدام هذه المعلومات.

وبالتالي يمثل الإفصاح في التقارير المالية أداة تساعد في التعرف على أداء المنشآت الحالي والتنبؤ بأدائها المستقبلي من خلال شمول التقارير المالية على أية معلومات محاسبية وغير محاسبية، تاريخية ومستقبلية بالشكل الذي يضمن خلوها من التضليل[2]، وكذلك احتواؤها على المعلومات المناسبة عن الأسس والسياسات المحاسبية وأية معلومات أخرى تتطلبها المعايير بالشكل الذي يوفر العرض العادل والملائم للتقارير المالية ويساعد المستفيدين منها على فهم محتوياتها[3].

وبناءً على ما تقدم ترى الباحثة بأن أهداف التقارير المالية تتعدد بتعدد الفئات المستخدمة لها، إلى أنها جميعها تصب في بوتقة واحدة وهي تقديم المعلومات الملائمة والموثوقة حول أداء المنشآت، وأن تكون هذه المعلومات واضحة ومفهومة من قبل جميع الجهات المستفيدة منها بهدف مساعدتها في الوقوف على المركز المالي لهذه المنشآت وتقييم أدائها وصولاً إلى اتخاذ القرارات الرشيدة.

1-2- مستخدمو التقارير المالية واحتياجاتهم منها:

يمثل مستخدمو التقارير المالية الجهات الراغبة في الحصول على المعلومات المالية بهدف الاستفادة منها في عمليات اتخاذ القرارات، وتختلف احتياجات هذه الجهات من التقارير باختلاف طبيعة الأنشطة التي تتم بشأنها عملية اتخاذ القرار.

---

[1] الأمين، ماهر، البهلول، محمد، 2010، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 99-100.

[2] الطاهات، صقر، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية في ضوء معيار المحاسبي الدولي 34 والتشريعات المحلية ذات الصلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2005، ص 30.

[3] أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة، ، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية**، (الطبعة الثانية؛ عمان: دار وائل للنشر، 2009)، ص ص 57-58.

ويمكن تصنيف الفئات المستخدمة للتقارير المالية بحسب صلتهم بالمنشأة إلى[1]:

- **المستخدمون الخارجيون:** وهم الفئات التي تكون صلتهم غير مباشرة بنشاطات المنشأة كالملاك والمساهمين والعملاء والمشرعين والدائنين والجهات الحكومية وغيرهم من الموردين.
- **المستخدمون الداخليون:** وهم الفئات التي لها صلة مباشرة بنشاطات المنشأة كالإدارة والموظفين.

وحدد أيضاً الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية مجموعة من الجهات المستخدمة للتقارير المالية وطبيعة احتياجاتها منها كما يلي[2]:

1- المستثمرون الحاليون والمرتقبون: تحتاج هذه الفئة من المستخدمين إلى معلومات تساعدهم في تقييم كفاءة إدارة المنشآت وقدرتها على تحقيق الأرباح بغرض اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، إضافةً إلى المعلومات المتعلقة بالسيولة وموقع المنشأة التنافسي بين المنشآت المماثلة.

2- الموظفون: حيث يحتاج الموظفون إلى معلومات توضح مدى توافر الأمان الوظيفي لهم وإمكانية تحسين أوضاعهم الوظيفية مستقبلاً، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بالحوافز والمكافآت التشجيعية المناسبة.

3- المقرضون: تحتاج هذه الفئة من المستخدمين إلى المعلومات الملائمة التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشآت على توفير النقدية والسيولة الازمة لتسديد أصل القروض وفوائداها المستحقة في التوقيت المناسب في حالات منح القروض، وكذلك التحقق من عدم تجاوز المنشآت المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.

4- الموردون والدائنون الآخرون: تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدهم في التحقق من قدرة المنشآة على الوفاء بالتزاماتها تجاههم عند الاستحقاق.

5- العملاء: يحتاج هؤلاء إلى معلومات تفيدهم في التأكد من مدى قدرة المنشآة على الاستمرار، والتنبؤ بوضعها المستقبلي فيما يتعلق بنشاطها التجاري /إنتاج السلع وبيعها/، خاصةً في حالة الارتباطات طويلة الأجل، كما يهتمون بجودة الخدمات المقدمة وتوقيت تقديمها[3].

---

[1] Ganbaatar. J., Analysing Financial Statements, 2010, Bachelor Thesis Assignment, Tomas Bata University, Zlin, p. 12.

[2] أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة، 2009، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 4-5.

[3] الشامي، أكرم يحيى، 2009، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

6- الدوائر الحكومية المختلفة والجهات الناظمة لأعمال المنشآت: وهي الجهات التي غالباً ما يكون لديها سلطة قانونية على عمليات محددة في المنشأة[1]، وتحتاج إلى معلومات تمكنهم من التحقق من مدى التزام المنشآت بالقوانين الناظمة للأعمال كقانون الشركات وقانون الضريبة، وكذلك الحصول على معلومات تساعدهم في تقدير الضرائب على نتائج أعمال المنشآت والتأكد من قدرتها على تسديدها، ومدى مساهمة المنشآت في الاقتصاد الوطني بشكل عام.

7- الجمهور: يحتاج هؤلاء إلى المعلومات التي تفيدهم في متابعة التطورات الحديثة لنشاط المنشآت وتنوعه.

8- إدارة المنشآت: تحتاج الإدارة إلى المعلومات التي تساعدها في الحكم على مدى كفاءتها في إدارة المنشأة خلال الفترة المالية، وتشمل هذه المعلومات:

- ربحية المنشأة وعوائد الاستثمار.
- اتجاهات أداء المنشأة.
- نتائج مقارنة أداء المنشأة بأداء المنشآت المماثلة من حيث الحجم وطبيعة النشاط، وكذلك المقارنة بأداء القطاع الذي تنتمي إليه المنشأة.
- فعالية نظم الرقابة الداخلية.
- كيفية توزيع الموارد وأوجه استخداماتها.
- كفاءة إدارة الموجودات.

9- المحللون والوسطاء الماليون: يحتاج هؤلاء إلى المعلومات التي تمكنهم من تقديم الاستشارات اللازمة لمساعدة الأطراف الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بنشاطات المنشأة.

10- السوق المحلي: يتم تقديم أحدث المعلومات المتعلقة بأعمال المنشأة المدرجة في سوق الأوراق المالية للمستثمرين من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات.

11- المنافسون: يحتاج المنافسون للمعلومات المدرجة في التقارير المالية بهدف تحديد مركزهم التنافسي في السوق ومراجعة سياساتهم التنافسية وتطويرها.

12- المحامون: يعتمد المحامون على المعلومات الواردة في التقارير المالية لدراسة أية قضايا تتعلق بالمنشأة.

نلاحظ مما سبق، أنه يجب أن تشمل التقارير المالية على كافة المعلومات الهامة مع توفير الوضوح الملائم فيها حتى تتمكن جميع الأطراف المعنية من الاستفادة منها، وبالتالي لا بد من التمييز بين نوعين من المستخدمين للتقارير المالية الذين يختلف مدى استفادتهم من التقارير باختلاف مستوياتهم الثقافية والاقتصادية والمحاسبية، حيث أن وجود

[1] Wild, J., 2008, **Financial Accounting**: **Information for decisions**, (New York: McGraw- Hill/Irwin), p. 5.

المستخدمين الداخليين يتطلب إفصاح داخلي بالدرجة الأولى يوجه إلى إدارة المنشآة، ويتم إيصال المعلومات من خلال الاتصال المباشر بين الإدارة والقسم المالي. أما وجود المستخدمين الخارجيين فيتطلب إفصاح خارجي يتمثل في إعداد التقارير المالية الأساسية. وإن اختلاف مصالح الأطراف المتعددة في المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية أدى إلى اختلاف وجهات النظر التي ينظر من خلالها إلى هذه التقارير، فكل جهة تطالب أن يتم الإفصاح بالشكل الذي يحقق هدفها ومصلحتها[1].

بناءً على ما تقدم ترى الباحثة بأنه على الرغم من تعدد الفئات المستفيدة من التقارير المالية واختلاف احتياجاتهم منها كلاً حسب طبيعة نشاطه، إلا أنهم جميعاً يتفقون حول حاجتهم إلى معلومات توضح مدى موثوقية التقارير المالية في عرض نتائج أعمال المنشآت ومركزها المالي، ومدى التقيد بالمتطلبات اللازمة عند إعداد هذه التقارير.

1-3- أنواع التقارير المالية:

تقسم التقارير المالية إلى نوعين[2]:

- التقارير المالية الأساسية /القوائم المالية/.
- التقارير المالية الإضافية ويتم إعدادها بشكل اختياري وبناءً على موافقة الإدارة لتلبية احتياجات معينة[3].

أولاً: التقارير المالية الأساسية:

تمثل التقارير المالية الأساسية القوائم التي توفر معلومات حول الأداء المالي للمنشأة المعدّة وفقاً للمعايير والمتطلبات القانونية اللازمة التي تضمن تقديمها بشكل واضح ودقيق إلى الجهات المستفيدة منها[4].

وقد حددت المعايير الدولية في معيارها الأول التقارير المالية الأساسية كما يلي[5]:

---

[1] الحوامدة، عمر، قياس مدى تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي – دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأدرن، 2010، ص ص 17-20.

[2] حنان، رضوان، 2003، **مرجع سبق ذكره**، ص 227.

[3] أبوطالب، يحيى، **نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية**، (دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2005)، ص 181.

[4] Kothari, J., and Barone, E., 2006, **Financial Accounting**: **an international approach**, (1st; Financial Times/ Prentice Hall), P. 38.

[5] الاتحاد الدولي للمحاسبين 2010، **ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين**، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان – الأردن، ص 294.

- **قائمة المركز المالي:**

تعرف قائمة المركز المالي بأنها قائمة تبين الوضع المالي للوحدة الاقتصادية في لحظة تاريخية معينة، حيث تشتمل على ثلاثة بنود رئيسية وهي[1]:

1- الأصول وتمثل موارد المنشأة.
2- الالتزامات وتمثل ديون المنشأة تجاه الغير.
3- حقوق الملكية وتمثل مصالح الملاك في المنشأة.

وبالتالي إن قائمة المركز المالي تعبر عن المعادلة التالية:

الأصول = الالتزامات + حقوق الملكية

تهدف قائمة المركز المالي بشكل أساسي إلى توفير معلومات حول الأداء المالي والاقتصادي للمنشأة عند لحظة معينة، وذلك من خلال بيان صافي حقوق أصحاب المصالح فيها من مساهمين ومستثمرين، وكذلك تقديم المعلومات عن موارد المنشأة وأوجه استخداماتها والتزاماتها تجاه الغير من مودعين ومقرضين وموردين، فضلاً عن المعلومات المتعلقة بسيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل والقصير، مما يساهم في مساعدة الأطراف ذات الصلة بتقييم سياسات الإدارة وكفاءتها في استخدام الموارد المتاحة[2].

يمكن عرض المركز المالي للمنشأة إما على شكل حساب /الميزانية/ و يتم تبويبها تبعاً لدرجة سيولة العناصر المتضمنة بها بحسب طبيعة نشاط المنشأة، ففي المنشآت المالية والتجارية يتم إدراج الأصول الأكثر سيولة أولاً على عكس المنشآت الصناعية التي تبدأ قوائمها بالأصول الأقل سيولة، أو على شكل قائمة تظهر التغيرات في المركز المالي من خلال بيان رأس المال العامل للمنشأة لتوفير معلومات أكثر ملاءمة للمستخدمين في عملية اتخاذ القرارات سواء ما

[1] Gibson, C., 2010, **Financial Reporting & Analysis using Financial Accounting Information**, (12th; South-Western), p. 47.

[2] يمكن الرجوع إلى:

- الكبسي، عبد الستار، **التكامل في المبادئ المحاسبية**، (الطبعة الأولى؛ عمان: دار وائل للنشر، 2003)، ص 428.
- الخلايلية، محمود عبد الحليم، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، (الطبعة الثالثة؛ عمان: مطابع الراشد، 2004)، ص 11.

يتعلق بالعمليات الجارية أو بالاستثمار، إضافةً إلى تسهيل حساب النسب والمؤشرات المالية لأغراض التحليل المالي[1]، كالمعلومات التي تفي بحاجات المقرضين والدائنين والمتعلقة مثلاً بتوسيع عمليات منح الائتمان والقروض[2].

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن أهمية قائمة المركز المالي تتضح من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات حول الموارد المتاحة للمنشأة وأوجه استخداماتها، تمكنهم من تقييم أدائها المالي للحكم على درجة المخاطر التي قد تتعرض لها والتي من المحتمل أن تؤثر على قراراتهم[3].

- **قائمة الدخل:**

يعتبر الدخل أحد العناصر الهامة في عملية اتخاذ القرارات باعتباره وسيلة تساهم في تقييم أداء المنشأة الحالي والتنبؤ بأدائها المستقبلي، وكذلك استخدامه كمرشد لإدارة المنشأة في تسيير ومتابعة أعمالها[4].

ويعرف الدخل بأنه " الحد الأقصى للقيمة التي تستطيع المنشأة توزيعها في نهاية فنرة زمنية معينة، مع المحافظة على الوضع المالي الذي كانت عليه في بداية الفترة"، كما تعرف قائمة الدخل بأنها " تلخيص للمعاملات التي تولد إيرادات المنشأة نتيجة بيع المنتجات أو تقديم الخدمات"[5].

فقائمة الدخل تلخص نتائج عمليات وأنشطة المنشأة من خلال تحديد الإيرادات والمصاريف وصولاً إلى الدخل الصافي[6]، بهدف تقييم التدفقات النقدية الحالية لأغراض التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

يتم إعداد قائمة الدخل وفقاً لمفهومين من مفاهيم الدخل هما[7]:

1- مفهوم الدخل من النشاط التشغيلي: حيث تتضمن قائمة الدخل طبقاً لهذا المفهوم الإيرادات والمصاريف العادية المتكررة والمتعلقة بالنشاط الجاري /الطبيعي/ للمنشأة لغرض قياس ربح النشاط.

---

[1] حنان، رضوان، 2003، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 270-274.

[2] Wilson, D., 2010, Significance of Financial Reporting to Stakeholders in Nigeria Investors' Perspective , Bachelor' program in international business , Vaasan Ammattikorkeakoulu University of Applied Science, Finland, p. 22.

[3] كيسو، دونالد، وبجانت، جيري، ترجمة حجاج، أحمد حامد، **المحاسبة المتوسطة – الجزء الأول**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2005)، ص 224.

[4] شرويدر، ريتشارد، وآخرون، ترجمة د. كاجيجي، خالد علي، وفال، إبراهيم، **نظرية المحاسبة**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006)، ص 173.

[5] المجهلي، ناصر محمد علي، 2009، **مرجع سبق ذكره**، ص 87.

[6] Gibson, C., **op.cit.**, p. 47.

[7] المجهلي، ناصر محمد علي، 2009، **مرجع سبق ذكره**، ص 88.

2- مفهوم الدخل الشامل: وتتضمن قائمة الدخل طبقاً لهذا المفهوم الإيرادات والمصاريف الناتجة عن العمليات العادية وغير العادية وغير المتكررة التي تحدث خلال الفترة المالية وتؤثر على حقوق الملكية بغض النظر عن ارتباطها بالنشاط الجاري.

وتهدف قائمة الدخل إلى تقييم كفاءة إدارة المنشأة من خلال تقييم استثماراتها وعوائدها وتحديد مدى قدرة المنشأة على جذب الاستثمارات والحصول على التسهيلات الإئتمانية، إضافةً إلى كونها مؤشراً هاماً للأرباح التي تعتبر أكثر الأرقام المحاسبية أهمية لمستخدمي التقارير المالية، حيث تمكنهم من الاعتماد عليها في التنبؤ بالأداء المستقبلي للمنشأة والتحقق من استمراريتها عن طريق تقييم قدرتها على توليد تدفقات نقدية جديدة[1].

- **قائمة التغيرات في حقوق الملكية:**

توضح هذه القائمة مصادر التغيرات في حقوق الملكية والتي قد تنتج عن الاستثمارات المقدمة من أصحاب رأس المال أو التوزيعات عليهم بصورة أرباح. ويتطلب تحديد مصادر التغيرات في حقوق الملكية رصد التغيرات التي تؤثر على حقوق المليكة في بداية الفترة المالية وصولاً إلى حقوق الملكية في نهاية الفترة.

تشتمل قائمة التغيرات في حقوق المليكة على العناصر التالية[2]:

1- رأس المال المدفوع ويقسم إلى رأس المال القانوني ورأس المال الإضافي.
2- الأرباح المحتجزة /رأس المال المكتسب/.
3- رأس المال المحتسب، وينتج عن عمليات يترتب عليها مكاسب أو خسائر مثل المكاسب والخسائر الناجمة عن حيازة العملات الأجنبية والاستثمار في الأوراق المالية وإعادة تقييم الأصول، ويضاف له أيضاً شراء أسهم الخزينة وتوزيعات الأرباح على المساهمين (نقدية أو عينية)، فضلاً عن عمليات إصدار أسهم جديدة وتكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة بهذه المعاملات[3].
4- رصيد حقوق الملكية في نهاية الفترة.

وتعتبر هذه القائمة هي حلقة الوصل بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

---

[1] Wilson, D., **op.cit.**, p. 19.

[2] حنان، رضوان، 2003، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 292-293.

[3] الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008، **ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين**، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان – الأردن، ص 920.

- **قائمة التدفقات النقدية:**

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من التقارير الأساسية الهامة حيث تمثل كشفاً يوضح التغير في المقبوضات والمدفوعات النقدية الخاصة بالمنشاة خلال فترة مالية معينة[1]. وتبرز أهمية هذه القائمة من خلال[2]:

- تمكن الإدارة من تحديد فيما إذا كان النقد المتولد داخل المنشأة كاف لتمويل نشاطاتها.
- تساعد المساهمين في التأكد من قدرة المنشأة على توليد النقد بالشكل الذي يضمن توزيع الأرباح.
- تقدم معلومات للموردين والدائنين حول قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في حال منحها الإئتمان والقروض.
- تساعد المستثمرين في تقييم الأداء المستقبلي المحتمل للمنشأة.
- تمكن العاملون في المنشأة من التحقق من قدرتها على الاستمرار والنمو.

وبالتالي تهدف قائمة التدفقات النقدية بشكل عام إلى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية، وكذلك مقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لمنشآت مختلفة.

تشتمل قائمة التدفقات النقدية على ثلاثة بنود رئيسية[3]:

1- **التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية:** وتبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة عن العمليات التشغيلية الرئيسية في المنشأة.
2- **التدفقات النقدية من العمليات الاستثمارية:** وتبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة عن عمليات حيازة الأصول والتخلص منها والتي تعتبر عمليات غير متكررة بطبيعتها.
3- **التدفقات النقدية من العمليات التمويلية:** وتبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة الناتجة عن عمليات التمويل من قبل المستثمرين والمساهمين وتوزيعات الأرباح المدفوعة.

ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية إما بالطريقة المباشرة التي تحدد إجمالي المقبوضات والمدفوعات النقدية، أو بالطريقة غير المباشرة والتي يتم بموجبها تسوية صافي الدخل لبيان أثر المعاملات ذات الطبيعة غير النقدية.

وتعتبر الطريقة المباشرة أكثر فائدة كونها توفر معلومات أكثر تساعد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية[4].

---

[1] الخلايلية، محمود عبد الحليم، 2004، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

[2] Kothari, J., and Barone, E., **op.cit**., P. 234.

[3] **Idem.**

[4] أبوطالب، يحيى، 2005، **مرجع سبق ذكره**، ص 175.

* ولجعل القوائم السابقة أكثر فائدة أشارت المعايير الدولية إلى ضرورة تقديم بعض الإيضاحات المتممة لها بحيث تشتمل على السياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها، وكذلك أية معلومات إضافية لم تندرج ضمنها، ويؤدي الإفصاح عنها إلى إعطاء صورة عادلة لهذه القوائم.

يضاف إلى الإيضاحات تقرير مدقق الحسابات الذي يعتبر النتيجة النهائية للقوائم المالية حيث يعبر عن مدى عدالة هذه القوائم وتمثيلها الصادق للأحداث خلال فترة مالية معينة، وكذلك تقرير مجلس الإدارة الذي يحتوي على معلومات مالية وغير مالية /كمعلومات عن الشركة وأهدافها/ تساعد أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات.

ثانياً: التقارير المالية الإضافية:

تمثل التقارير المالية الإضافية التقارير التي يتم إعدادها بشكل اختياري بناءً على موافقة الإدارة بهدف تلبية احتياجات معينة. وقد ظهرت الحاجة إليها نتيجة لاختلاف المعلومات التي تحتاجها الأطراف المختلفة، وتشمل هذه التقارير[1]:

- **التقارير المالية الدورية /المرحلية/:**

وهي التقارير التي يتم إعدادها عن فترة تقل عن الفترة المالية (أقل من سنة) بهدف مساعدة أصحاب المصالح بعملية اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، حيث توفر معلومات على فترات متقاربة /غالباً ما يتم إعدادها على أساس ربع سنوي/ للمساعدة في التقدير والتنبؤ بأرباح المنشأة وتوقيتها على مدار السنة المالية وتحديد مدى تقدم أدائها، وكذلك تمكين أصحاب المصلحة فيها من الوقوف على مركزها المالي ونتائج أعمالها في نهاية كل فترة على حدة[2].

- **التقارير المالية القطاعية:**

يتم إعداد هذا النوع من التقارير في المنشآت التي تمارس أكثر من نشاط.

وتشمل التقارير المالية القطاعية معلومات هامة للمستثمرين يصعب الحصول عليها من خلال المعلومات الإجمالية الواردة في التقارير المالية الأساسية، على أن يتم الإفصاح فيها عن الإيرادات والأرباح الموزعة حسب الإنتاج أو المناطق الجغرافية.

[1] المجهلي، ناصر محمد علي، 2009، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 93-95.
[2] حداد، جواد أحمد، 2012، **مرجع سبق ذكره**، ص 298.

- **التقارير المالية بالقيمة الجارية:**

تمثل القيمة الجارية تضافر جهود جهات متعددة ذات صلة بالمنشأة كأصحاب رأس المال والإدارة والعاملين والجهات الحكومية. وتساعد هذه التقارير الفئات المستفيدة في تقييم نتيجة أعمال المنشأة على أساس ما قامت بتحويله من خامات ومنتجات وسيطة إلى منتجات نهائية وخدمات وليس على أساس ما حققته من أرباح، وبالتالي تعبر عن مدى مساهمة كل عنصر من عناصر الإنتاج في هذه القيمة وتعكس مدى قدرة المنشاة على المساهمة في زيادة رفاهية المجتمع.

- **تقارير الأداء الاجتماعي:**

وتعرف على أنها التقارير التي يتم بمقتضاها قياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمنشأة وتوصيل المعلومات اللازمة للأطراف المختلفة بهدف تقييم كفاءة أدائها واتخاذ القرارات المناسبة. ويتم إعداد هذه التقارير إما كتقرير وصفي يتضمن وصفاً للأنشطة دون تحديد المنافع والتكاليف التي تحققت، أو التقرير عن تكاليف الأداء الاجتماعي المنفقة على كل نشاط تقوم به المنشأة، أو التقرير عن تكاليف ومنافع المسؤولية الاجتماعية وهو الأكثر شمولاً.

- **التقارير المالية عن الموارد البشرية:**

توفر هذه التقارير معلومات حول الموارد البشرية في المنشأة وكيفية استخدامها بكفاءة من خلال تحديد تكلفة اختيار وتعيين وتدريب هذه الموارد ونسبة الاستثمار فيها مقارنة بالأصول الأخرى وتقييم العائد على الاستثمار فيها.

1-4- التقارير المالية الخاصة بالمصارف:

يرتبط نظام المعلومات المحاسبي في المصارف بكافة أوجه النشاط المصرفي ارتباطاً وثيقاً، وتستخدم مخرجات هذا النظام المتمثلة بالتقارير المالية كأداة من أدوات الرقابة والتحليل المالي تمكن العديد من الفئات المستفيدة الداخلية والخارجية من القيام بعمليات تقييم الأداء واتخاذ القرارات. ويمكن تصنيف التقارير المالية للمصارف بحسب الجهات المتعددة المستخدمة لها إلى[1]:

1- التقارير الداخلية: وهي التقارير التي يتم إعدادها بغرض الاستخدام الداخلي في المصارف وقد تشمل:

- الموازنات التخطيطية.

[1] لايقة، رولا، 2007، **مرجع سبق ذكره**، صص 55-57.

- الحسابات الختامية والمتمثلة بقائمة الدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين وقائمة المركز المالي والتي تعكس نتائج أنشطة المصرف خلال فترة معينة.
- التقارير الدورية /أسبوعية أو شهرية أو فصلية/ والتي تبين آلية أداء الأقسام الفنية في المصرف لتقديم الخدمات للعملاء من خلال عرض خطط النشاط المستقبلي في ظل الإمكانيات المتاحة، وبيان الانحرافات سواءً كانت موجبة أم سالبة بين الأداء الفعلي والمخطط ودراستها وتحليلها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها بما يخدم أهداف المصرف.

ويتم تقديم هذه التقارير بأساليب متعددة تبعاً لحاجة المستويات الإدارية المختلفة، متضمنة كافة جوانب نشاطات المصرف من فتح الحسابات الجارية للعملاء والاعتمادات المستندية، وكذلك تقديم القروض والضمانات وخصم الأوراق التجارية وما إلى ذلك من العمليات المصرفية.

وتجدر الإشارة إلى أن قائمة المركز المالي في المصارف لا تختلف عن مثيلاتها في المنشآت الأخرى، إلا أنها تتميز بترتيب الأصول بحسب درجة السيولة /الأكثر فالأقل/ وترتيب الالتزامات بحسب درجة الاستحقاق /الأقرب فالأبعد/، وكذلك يظهر ضمنها ما يسمى بالحسابات النظامية المتقابلة والتي تنشأ عن القيود المركزية لبعض النشاطات المصرفية كالأوراق المودعة للتحصيل أو إصدار خطابات ضمان للغير، وإن هذه الحسابات لا تؤثر على المركز المالي للمصرف ويتم إدراجها بعد المجموع العام لكل من الأصول والخصوم. وتهدف قائمة المركز المالي إلى توفير المعلومات المتعلقة بمدى كفاءة الإدارة بإدارة العناصر المختلفة، كما تساعد المحللون الماليون بقياس نسب السيولة وكيفية الوصول بأصول المصرف إلى الحالة النقدية /السائلة/[1].

2- التقارير الخارجية: وهي التقارير التي يتم إعدادها لتلبية احيتاجات الأطراف الخارجية المتعددة من المعلومات التي ترغب بالاطلاع عليها، كالمعلومات التي يتم تقديمها بموجب القوانين والأنظمة بهدف إحكام الرقابة على الجهاز المصرفي وتوجيهه من خلال، على سبيل المثال، تحديد نسب الاحتياطيات والسيولة والتحكم في أسعار خصم الأوراق التجارية وتوجيه السياسة النقدية والإئتمانية بالشكل الذي يخدم الاقتصاد الوطني، أو المعلومات التي ترغب إدارة المصرف إطلاع الغير عليها /المستثمرين ووسائل الإعلام/.

وينبغي عند إعداد التقارير المالية في المصارف الأخذ بالاعتبارات التالية حتى تحقق الغرض منها[2]:

- أن تكون التقارير منتظمة ودورية ويتم تقديمها بالوقت المناسب.

[1] **المرجع السابق**، ص ص 70-71.

[2] **المرجع السابق**، ص 57.

- أن تحتوي التقارير على رؤيا واضحة عما يجب عمله في المستقبل بناءً على المعطيات الحالية والسابقة.
- أن تكون التقارير شاملة لجميع جوانب نشاط المصرف وأقسامه.

1-5- فعالية التقارير المالية كأداة لإيصال المعلومات:

أدى تعدد الفئات المستخدمة للتقارير المالية إلى اختلاف كمية ونوعية المعلومات التي يحتاجونها في عمليات تقييم أداء المنشآت واتخاذ القرارات المناسبة بالاعتماد عليها. ونظراً لصعوبة تلبية كافة احتياجات المستخدمين من التقارير المالية، فقد تم تحديد مجموعة من المؤشرات تساعد في الحكم على فعالية التقارير المالية كأداة ملائمة لإيصال المعلومات وتتلخص فيما يلي[1]:

- مدى شمول التقارير المالية على الحد الأدنى من المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها بالشكل الملائم.
- مدى إمكانية الاعتماد على التقارير المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات، ومدى فعالية المعلومات المدرجة فيها في عمليات اتخاذ القرارات.
- مدى قابلية المعلومات الواردة في التقارير المالية للفهم من قبل المستخدمين وملاءمتها لعمليات اتخاذ القرارات.
- وضع مقاييس كمية لقياس درجة صلاحية التقارير المالية لمستخدميها وإدراكهم للغاية التي أعدت من أجلها.

وبناءً على ما تقدم، ترى الباحثة بأن التقارير المالية أحد أهم أدوات التقييم والرقابة على أداء المنشآت، يتم الاعتماد عليها من قبل كافة الأطراف ذات الصلة بهدف الوقوف على نتائج عملياتها وأنشطتها ومركزها المالي، والتنبؤ بأدائها المستقبلي بالشكل الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة التي تفي بتطلعاتهم، على أن يتم إعدادها وفقاً للمفاهيم والمتطلبات المحاسبية المتعارف عليها وبأسس منطقية وسليمة للاستفادة منها بالشكل الأمثل.

[1] المهندي، محمد عبد الله، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة على أسعار الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2004، ص 32.

المبحث الثاني: موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية

يتجلى الغرض الأساسي من التقارير المالية بضرورة تزويد الأطراف ذات الصلة بالمنشأة بالمعلومات الملائمة التي تمكنهم من الاعتماد عليها في تقييم أدائها، وتساعدهم في اتخاذ قرارتهم المرتبطة بها.

وحتى يتم الوفاء باحتياجات مستخدمي التقارير المالية بالشكل الأمثل، لا بد من توافر مجموعة من الخصائص النوعية في المعلومات الواردة فيها تجعلها مفيدة لهم بحيث تمكنهم من تحقيق أهدافهم ذات الصلة[1]، وقد أشارت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ضمن إطار إعداد وعرض البيانات المالية أنه يجب أن تتمتع المعلومات الواردة في التقارير المالية بالخصائص النوعية التالية[2]:

القابلية للفهم – الملاءمة – الموثوقية – القابلية للمقارنة. وسيتناول هذا المبحث الموثوقية كأحد الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات الواردة في التقارير المالية لتحقيق الغاية منها.

2-1- الموثوقية:

تمثل الموثوقية أحد الخصائص الأساسية التي يجب توافرها في المعلومات الواردة في التقارير المالية، وتعتبر المعلومات موثوقة إذا كانت خالية من الأخطاء والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يجب أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول. ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها من المحتمل أن يكون مضللاً.

ولكي تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية موثوقة يجب أن[3]:

- تكون خالية من الأخطاء الجوهرية، أي أن كافة العمليات والأحداث قد تم تسجيلها والمحاسبة عنها بشكل دقيق.
- تمثل العمليات والأحداث بصدق، بحيث تعكس جوهرها التجاري.
- تكون محايدة أو حيادية، أي أن لا يتم تقديمها بطريقة توصل إلى نتائج مرغوبة ومحددة بشكل مسبق.

---

[1] International Public Sector Accounting Board, **op.cit**., p. 26.

[2] الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

[3] Elliott, B., Elliott, J., 2011, **Financial Accounting and Reporting**, (14th; UK: financial times prentice hall), pp. 141-142.

- مراعاة مبدأ الحذر عند تسجيلها والتقرير عنها، بحيث لا تؤدي إلى المبالغة في تقدير الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات أو العكس.
- تكون كاملة بحيث يتم عرض كافة المعلومات في التقارير المالية في حدود أهميتها النسبية.

وقد صنفت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخصائص السابقة كخصائص فرعية للمعلومات الواردة في التقارير المالية تدعم موثوقيتها، وحددتها على النحو التالي[1]:

2-1-1- التمثيل الصادق:

ويقصد بهذه الخاصية أنه حتى تعتبر المعلومات الواردة في التقارير المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث التي من المفترض أو من المتوقع أن تعبر عنها بمعقولية.

تتعرض المعلومات الواردة في التقارير المالية في بعض الحالات لمخاطر عدم تمثيلها للأحداث والأنشطة بشكل صادق، ويعزى ذلك إلى:

- صعوبة التعرف على الأحداث والعمليات المالية الواجب قياسها.
- صعوبة تحديد وسائل وأساليب الاعتراف والقياس الملائمة والتي تنسجم مع هذه العمليات.
- قد تكون الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة، كالشهرة المولدة داخلياً لبعض المشاريع حيث يكون من الصعب قياسها بموثوقية، إلى أنه من الملائم أن يتم الإفصاح عن المخاطر الناتجة عن الاعتراف بها وقياسها.

وكذلك أشار مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في القائمة التي أصدرها حول مبادئ المحاسبة المالية، المبدأ الثاني إلى أنه حتى تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية موثوقة يجب أن تكون قابلة للتحقق، ويقصد بذلك أن يتم الحصول على نفس النتائج /المعلومات/ عند تطبيق أساليب القياس ذاتها على البيانات من قبل طرفين مختلفين. وبالتالي قابلية التحقق تساهم في التقليل من تحيز الأطراف التي تقوم بعملية القياس للبيانات[2].

[1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 79-80.

[2] Financial Accounting Standards Board, 2008, Statements of Financial Accounting concepts No.2, p. 2, p. 21. http://www.fasb.org

2-1-2- الجوهر فوق الشكل:

ويقصد بهذه الخاصية أن العمليات المالية والأحداث الأخرى المجسدة في التقارير المالية قد تمت المحاسبة عنها وفقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس شكلها القانوني فقط، حيث أنه قد لا يتطابق جوهر العمليات المالية مع شكلها القانوني بشكل دائم، فقد يتم التخلص من أصل في المنشأة إلى طرف آخر مع استمرارية الاحتفاظ بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المتولدة عن ذلك الأصل بحسب الاتفاقية المعقودة بين الطرفين، وفي هذه الحالة يعتبر من غير المناسب الاعتراف بعملية بيع للأصل المتنازل عنه.

2-1-3- الحياد:

يقصد بالحياد أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية خالية من التحيز بحيث أن اختيار أو عرض المعلومات بطريقة معينة لا يؤثر على اتخاذ القرارات المتعلقة بها بغية الحصول على نتيجة محددة سلفاً.

فمستخدمي التقارير المالية يحتاجون هذه المعلومات للاعتماد عليها في تحقيق أهداف معينة، ولكن يجب أن لا يؤثر ذلك على حيادية هذه المعلومات من خلال معالجتها بهدف الحصول على نتائج محددة تنسجم مع أهدافهم[1].

إضافةً إلى ذلك، يعبر الحياد عن الموضوعية والتوازن، فهو يشير إلى قصد معدّ المعلومات الذي يجب أن يسعى جاهداً لعرض العمليات والأحداث في التقارير المالية بشكل موضوعي فلا يتم التركيز على الأحداث الإيجابية فحسب، وإنما تتم الإشارة أيضاً إلى الأحداث السلبية[2].

2-1-4- الحذر:

يقصد بالحذر تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات. وبالتالي لا بد عند إعداد التقارير المالية مراعاة حالات عدم التأكد الملازمة للأحداث والعمليات المالية التي تعبر عنها من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومداها مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل أو تقدير العمر الإنتاجي للمعدات وغيرها، على أن لا تؤدي

[1] **Ibid**., p. 24

[2] Beest, F., etal., 2009, Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics, working paper, p. 13. http://www.ru.nl/nice/workingpapers

ممارسة الحذر عند إعداد التقارير المالية إلى إيجاد مخصصات مبالغ فيها ينتج عنها مثلاً تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات مما يجعل المعلومات الواردة في هذه التقارير غير محايدة وبالتالي غير موثوقة.

2-1-5- الاكتمال:

ويقصد بهذه الخاصية أن تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، بحيث أن حذف جزء من هذه المعلومات من الممكن أن يجعلها خاطئة ومضللة وبالتالي يفقدها موثوقيتها.

ومما سبق، يلاحظ بأنه تتحقق موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية من خلال مراعاة خلوها من الأخطاء والتحيز واكتمالها وتمثيلها للأحداث الاقتصادية بشكل معقول، ولكن يجب الأخذ في الحسبان أنه قد لا تكون التقارير المالية خالية من التحيز بشكل تام، حيث أنه غالباً ما يتم قياس العمليات والأحداث في ظل حالات من عدم التأكد، لذلك من الضروري تحقيق مستوى معقول من الدقة عند إعدادها لضمان الاعتماد عليها بشكل ملائم في عملية اتخاذ القرارات[1].

2-2- العوامل المؤثرة على موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية:

تمثل القيود /العوامل/ التي قد تؤثر على موثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية ما يلي[2]:

2-2-1- التوقيت المناسب:

تحتاج كافة الأطراف المعنية بالمنشآت إلى الحصول على المعلومات الواردة في التقارير المالية والمتعلقة بأدائها في الوقت المناسب لتحقيق الفائدة منها. ويقصد بالوقت المناسب الفترة التي يتم خلالها تقديم المعلومات إلى المستفيدين منها قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في قرارتهم[3]. قد يؤدي تقديم التقارير المالية في الوقت المناسب لحاجات المستخدمين إلى عدم اكتمال كافة أوجه بعض العمليات المالية التي تعكسها هذه التقارير مما يضعف من موثوقية المعلومات الواردة فيها، وعلى العكس في حال تأخير تقديم التقارير المالية فإن ذلك يضمن الحصول على معلومات أكثر موثوقية ولكن أقل فائدة للمستخدمين الذين كان عليهم اتخاذ قراراتهم في وقت سابق.

---

[1] Hassan, s., 2013, "Financial Reporting Quality, Does Monitoring Characteristics Matter? An Empirical Analysis of Nigerian Manufacturing Sector", **The Business & Management Review**, (Vol. 3, N. 2), P. 147.

[2] الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008، **مرجع سبق ذكره**، ص 81-82.

[3] Beest, F., etal., **op.cit.**, p. 16.

وهنا لا بد لإدارة المنشآت من تحقيق التوازن بين تقديم التقارير المالية في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة بالشكل الأمثل.

2-2-2- الموازنة بين المنفعة والتكلفة:

ويقصد بذلك أن تكون المنافع المترتبة على توفير المعلومات الموثوقة تعادل أو تفوق التكاليف المتكبدة لتوفيرها. وتعتبر عملية تقييم المنافع والتكاليف عملية اجتهادية، فالتكاليف قد لا تقع على عاتق الأطراف المستفيدة من المعلومات وكذلك قد يستفيد من المنافع أطراف أخرى غير الذين أعدت هذه المعلومات لأجلهم.

وقد تشمل التكاليف المتكبدة عند توفير المعلومات تكاليف جمع ومعالجة المعلومات والتحقق منها ونشرها، إضافةً إلى تكاليف تحليلها وتفسيرها وتكاليف أخرى قد يتكبدها مستخدموها في حال لم يتم توفير كافة المعلومات التي يحتاجونها، حيث يعتبر من الصعب تقديم كافة المعلومات التي يراها المستخدمين معلومات ملائمة. وبالتالي إن تزويد الأطراف المستفيدة بمعلومات أكثر موثوقية يساعدهم على اتخاذ قراراتهم بثقة أكبر، مع الأخذ في الحسبان التوازن بين المنافع والتكاليف[1].

[1] International Accounting Standard Board, 2010, The Conceptual Framework for Financial Reporting, p. 22. http://www.aasb.gov.au/admin/file/content102/c3/Oct_2010_AP_9.3_Conceptual_Framework_Financial_Reporting_2010.pdf

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

نبذة عن التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي في سورية.

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المستخدمة في التحليل.

المبحث الثاني: اختبار الفروض وتحليل النتائج.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات.

نبذة عن التدقيق الداخلي في القطاع المصرفي في سورية

نظراً لأهمية القطاع المصرفي وماله من أثر على المجتمع المالي بشكل عام، فقد خصّ مجلس النقد والتسليف المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بتعليمات توضح متطلبات التدقيق الداخلي الواجب التقيد بها للوصول بالأداء إلى الشكل الأمثل، من خلال تضمين الهيكل الإداري في المصارف بوحدة مستقلة للتدقيق الداخلي تتناسب مع حجم وطبيعة عملياتها على أن تشمل الكوادر البشرية المؤهلة بكفاءات عالية، ويعتبر عملها جزءاً من الرقابة المستمرة على نظام الضبط الداخلي في المصارف وإجراءاتها الداخلية، وقد حددت هذه التعليمات نطاق عمل التدقيق الداخلي في المصارف على النحو التالي[1]:

- وضع مخطط للتدقيق وتقييم أعمال المصرف وإيصال النتائج إلى الأطراف المعنية مع متابعة مدى تنفيذ التوصيات الموضوعة.
- تحديد أسس منهجية لتقييم المخاطر ومراجعتها وتطويرها دورياً لتعكس آثار التغيرات التي قد تطرأ على أساليب العمل.
- فحص وتقييم كفاءة وفعالية أنظمة الضبط الداخلي وملائمتها.
- فحص وتقييم كفاءة وفعالية نظام إدارة المخاطر ومدى تطبيقه.
- مراجعة أنظمة المعلومات الإدارية والمالية بما في ذلك نظام المعلومات الإلكتروني والخدمات المصرفية الإلكترونية.
- مراجعة صحة وموثوقية السجلات المحاسبية والتقارير المالية.
- تقييم نظام الضبط الداخلي الخاص بتقدير المخاطر وتأثيرها على أموال المصرف.
- مراجعة الأنظمة الخاصة بالمصرف والتأكد من مدى انسجامها مع المتطلبات القانونية والسياسات والإجراءات الموضوعة.
- مراجعة التطورات الجديدة الحاصلة في الأعمال وأية تغيرات عملية والتحقق من أن جميع المخاطر المرافقة لها قد تم تحديدها بشكل مبكر.
- القيام بأي عمليات تحقق خاصة.

ويجب أن يتم توثيق أعمال ونتائج التدقيق بأوراق عمل ومستندات ثبوتية، وكذلك تضمين النتائج بتوصيات ومقترحات دائرة التدقيق الداخلي إضافة إلى رأي الجهة الخاضعة للتدقيق، فضلاً عن إعداد تقارير التدقيق بالسرعة

[1] القرار 123/من/ب 4 التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي بالمصارف، مصرف سورية المركزي: مجلس النقد والتسليف، 2005، ص ص 2-3.
http://www.banquecentrale.gov.sy/ban-sup/license/0026-cmc-0123-internalaudit-ar.pdf

الممكنة وإرسال نسخ عنها إلى الأطراف المعنية /الجهة الخاضعة للتدقيق – الإدارة العامة – مجلس الإدارة – لجنة التدقيق/، كما يجب أن تعمل دائرة التدقيق الداخلي بموضوعية ونزاهة وبعيداً عن أي تحيز وتضارب بالمصالح، وأن تمتلك القدرة على الاطلاع على السجلات والمستندات بما في ذلك المعلومات الإدارية، مع إمكانية اتصالها بكافة المستويات الإدارية.

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المستخدمة في التحليل

1-1- منهجية الدراسة:

لقد تبنّت الدراسة منهجية البحث الوصفي، والميداني التحليلي، فعلى صعيد البحث الوصفي تمّ إجراء المسح المكتبي والاطلاع على الدراسات والبحوث النظرية والميدانية من أجل بلورة الأسس والمنطلقات التي يقوم عليها الإطار النظري بمساهمة التدقيق الداخلي والوقوف عند أهم الدراسات السابقة التي تشكّل رافداً حيوياً في الدراسة بما تتضمنه من محاور معرفية.

أما على صعيد البحث الميداني التحليلي، فقدتمّ إجراء المسح الميداني وتحليل البيانات المتجمعة كافة من خلال الإجابة عن الاستبيانات واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة.

1-2- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من فئتين على صلة باستخدام معلومات تدقيق الحسابات، وهاتان الفئتان هما:

فئة المدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين لدى المصارف الخاصة في دمشق، وتتكون عينة الدراسة من (105) فرداً من مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين لدى المصارف الخاصة في دمشق، حيث يبلغ عدد المصارف الخاصة المرخصة والعاملة /14/ مصرف يحتاج كل منهم /حسب آراء معظم شركات التدقيق التي تم الاستعانة بها/ لفريق تدقيق داخلي مكون من أربعة أفراد وسطياً، وقد تم توزيع الاستبيان عليهم جميعاً. أما بالنسبة لفئة المدققين الخارجيين فقد تم توزيع الاستبيان على /27/ مكتب تدقيق معتمد بحسب هيئة الأوراق المالية بمعدل /2/ استبيان لكل مكتب ليبلغ عدد المدققين الخارجيين ضمن العينة /54/ مدقق.

1-3- محددات الدراسة:

تم إجراء المسح الميداني في هذه الدراسة على المصارف الخاصة في دمشق وذلك بسبب سوء الأوضاع وصعوبة التواصل مع الفروع في بقية المحافظات.

1-4- أدوات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم تصميم استبيان تضمن العديد من الأسئلة المتعلقة بالدراسة وفروضها، بالإضافة إلى عدد من الأسئلة التي تتناول خصائص عينة الدراسة، والملحق رقم (2) يوضح نموذج الاستبيان.

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لمعرفة استجابة أفراد العينة لفقرات الاستبيان، حيث يعتبر مقياس ليكرت من أكثر المقاييس المستخدمة لقياس اتجاهات وآراء الأفراد. وقد كانت بدائل الإجابات على النحو التالي:

- موافق بشدة، أعطيت (5) درجات.
- موافق، أعطيت (4) درجات.
- محايد، أعطيت (3) درجات.
- غير موافق، أعطيت (2) درجة.
- غير موافق بشدة، أعطيت (1) درجة.

1-5- ثبات وصدق أداة الدراسة (الاستبيان):

1-5-1- صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاستبيان أن تقيس أسئلة الاستبيان ما وضعت لقياسه، وقد تم التأكد من صدق الاستبيان بطريقتين:

- **الصدق الظاهري:** تم عرض الاستبيان على مجموعة من أعضاء الهيئة التدريسية في قسم المحاسبة، وقد تم الأخذ بملاحظاتهم وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية - انظر الملحق رقم (2).
- **صدق المقياس:** ويشمل:

1-5-1-1- الاتساق الداخلي Internal Validity:

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات محاوره والدرجة الكلية للمحور نفسه.

أولاً: محور نظم الرقابة الداخلية:

الجدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور (نظم الرقابة الداخلية)

العنصر		نظم الرقابة الداخلية	معنوية الدلالة sig *
يساعد فحص عناصر الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.203	.038
إن فحص عناصر الرقابة الداخلية يؤدي إلى جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.591	.000
يؤدي فحص عناصر الرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	Pearson Correlation	.632	.000
يساهم فحص عناصر الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	Pearson Correlation	.223	.022
إن فحص عناصر الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	Pearson Correlation	.438	.000
يؤدي اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.634	.000
يساعد اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.613	.000
إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	Pearson Correlation	.644	.000
يساهم اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	Pearson Correlation	.297	.002
إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	Pearson Correlation	.549	.000
إن تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية يساعد في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.654	.000
يساهم تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.696	.000
يؤدي تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	Pearson Correlation	.754	.000

العنصر		نظم الرقابة الداخلية	معنوية الدلالة sig *
يساهم تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	Pearson Correlation	.468	.000
إن تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	Pearson Correlation	.653	.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05=α.

ويبين هذا الجدول أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α حيث تتراوح معاملات الارتباط بين 0.20 ضعيف إلى 0.75 جيدة ولكن كافة القيم لها دلالة معنوية وبذلك يعتبر المحور نظم الرقابة الداخلية صادق لما وضع لقياسه.

ثانياً: محور إدارة المخاطر:

الجدول (2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور (إدارة المخاطر)

العنصر		إدارة المخاطر	معنوية الدلالة sig *
تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.461	.000
إن مراجعة عملية تحديد المخاطر تساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.526	.000
تساعد مراجعة عملية تحديد المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	Pearson Correlation	.579	.000
تساهم مراجعة عملية تحديد المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	Pearson Correlation	.498	.000
تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	Pearson Correlation	.662	.000
يساعد فحص عملية تقييم المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.766	.000
إن فحص عملية تقييم المخاطر يساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.673	.000

العنصر		إدارة المخاطر	معنوية الدلالة sig *
يؤدي فحص عملية تقييم المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	Pearson Correlation	.649	.000
يساهم فحص عملية تقييم المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	Pearson Correlation	.642	.000
إن فحص عملية تقييم المخاطر يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	Pearson Correlation	.769	.000
تساهم دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.702	.000
تساعد دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.760	.000
إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر تجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	Pearson Correlation	.705	.000
إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	Pearson Correlation	.628	.000
تؤدي دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	Pearson Correlation	.742	.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05=α.

ويبين هذ الجدول أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α حيث تتراوح معاملات الارتباط بين 0.46 مقبول إلى 0.76 جيدة وكافة القيم لها دلالة معنوية، وبذلك يعتبر المحور إدارة المخاطر صادق لما وضع لقياسه.

ثالثاً: محور الحوكمة:

الجدول (3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية لمحور (الحوكمة)

العنصر		الحوكمة	معنوية الدلالة sig *
تساعد مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.587	.000
إن مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء تساهم في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.511	.000
تؤدي مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	Pearson Correlation	.694	.000
تساهم مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	Pearson Correlation	.340	.000
إن مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء تجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	Pearson Correlation	.507	.000
يساهم التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.645	.000
يساعد التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.520	.000
إن التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين يجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	Pearson Correlation	.575	.000
إن التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين يساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	Pearson Correlation	.273	.030
يؤدي التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين إلى جعل معلومات الواردة التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	Pearson Correlation	.576	.000
تساعد مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات الملائمة في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.669	.000
تؤدي مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة إلى جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	Pearson Correlation	.507	.000
إن مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة تجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	Pearson Correlation	.592	.000
إن مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	Pearson Correlation	.421	.000
تساعد مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة في جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	Pearson Correlation	.511	.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05=α.

ويبين هذا الجدول أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 =α حيث تتراوح معاملات الارتباط بين 0.27 ضعيف إلى 0.66 جيدة وكافة القيم لها دلالة معنوية وبذلك يعتبر المحور الحوكمة صادق لما وضع لقياسه.

1-5-1-2- الصدق البنائي Structure Validity:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبيان.

الجدول (4) معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان

Correlations			
		الكلية	القيمة الاحتمالية(.Sig)
نظم الرقابة الداخلية	Pearson Correlation	.860	.000
إدارة المخاطر	Pearson Correlation	.911	.000
الحوكمة	Pearson Correlation	.843	.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05=α.

يوضح هذا الجدول أن معاملات الارتباط المبينة قوية ودالة عند مستوي معنوية 0.05 =α حيث تتراوح معاملات الارتباط بين 0.843 إلى 0.911 قوية وكافة القيم لها دلالة معنوية، وبالتالي تم التحقق من الصدق البنائي.

1-5-2- ثبات الاستبيان Reliability:

يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي نفس النتيجة لوتم إعادة توزيعه أكثر من مرة ضمن نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تم التحقق من ثبات استبيان الدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كرونباخ كما يلي:

- **معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient** :

الجدول (5) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

Reliability Statistics			
المحور	**معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha**	**Cronbach's Alpha Based on Standardized Items**	**N of Items**
نظم الرقابة الداخلية	.831	.824	15
إدارة المخاطر	.904	.903	15
الحوكمة	.814	.816	15

نلاحظ من الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل محور وتتراوح بين (0.814،0.831، 0.904) لكل محور من محاور الاستبيان. كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبيان كانت (0.82) وهذا يعنى أن معامل الثبات مرتفع، ويكون الاستبيان في صورته النهائية كما هي في الملحق (2) قابل للتوزيع. وبذلك يكون قد تم التأكد من صدق وثبات استبيان الدراسة، مما يجعله صالح لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فروضها.

1-6- إجراءات الدراسة والأساليب الاحصائية:

تم تفريغ وإدخال البيانات باستخدام برنامج ACCESS وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

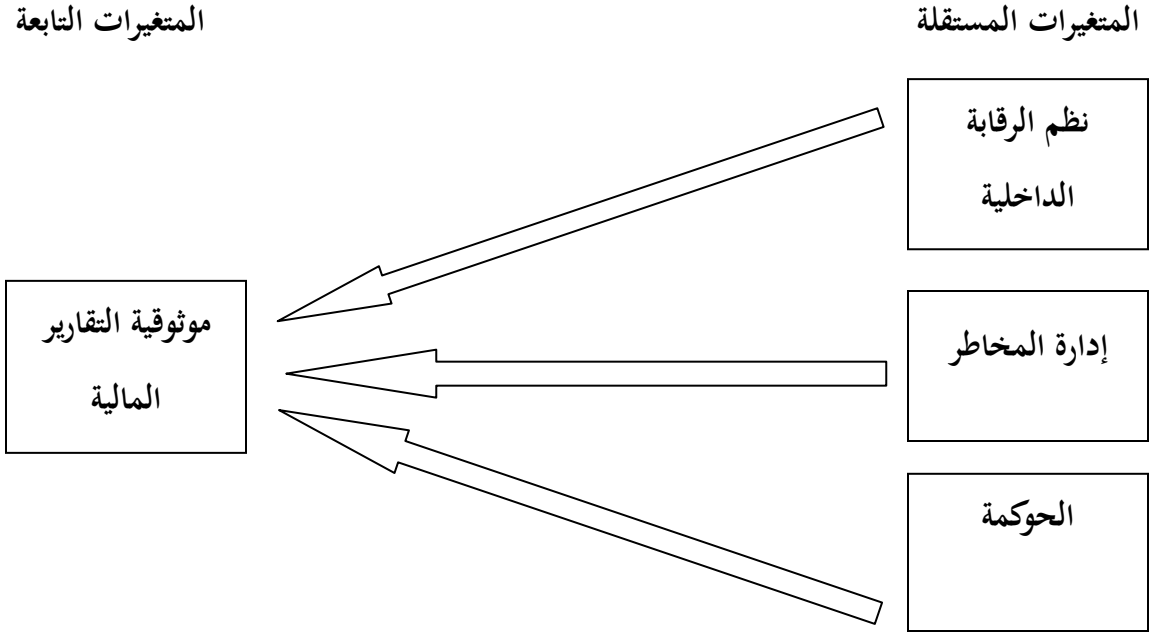
- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي /يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد في وصف عينة الدراسة/.
- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان.

- معامل الارتباط سبيرمان (Spearman Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط بين محاور الدراسة.
- اختبار /One Sample T test/ لاختبار الفروض وقياس الدلالة المعنوية لمتغيرات الدراسة مقارنة مع القيم القياسية للدراسة /3/.
- اختبار(One Way Anova) لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البيانات التعريفية.
- اختبار /Independent T test/ لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة /مدقق داخلي – خارجي/.
- تحليل عاملي لمحاور الدراسة لمعرفة المتغيرات الأكثر ارتباطاً وأهميتها تبعاً لآراء المبحوثين /مدقق داخلي – خارجي/.

1-7- متغيرات الدراسة:

وتتمثل متغيرات الدراسة كما يلي:

الشكل رقم (1): متغيرات الدراسة



المبحث الثاني: اختبار الفروض وتحليل النتائج

2-1- وصف خصائص عينة الدراسة /الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية/:

- **المؤهلات العملية:**

الجدول (6) عدد أفراد العينة ونسبتهم

البيان	العدد	النسبة %
مدقق داخلي	54	51.4
مدقق خارجي	51	48.6
المجموع	105	100.0

أشارت النتائج إلى أن عددالمدققين الداخليين بلغ (54) مدقق وكانت نسبتهم تمثل (51.4%) من إجمالي العينة، أماالمدققين الخارجيين فقد بلغ عددهم (51)، أي ما نسبته (48.6%) من إجمالي العينة، أي أن نسبهم تقريباً متساوية ضمن العينة.

- **المؤهلات العلمية:**

الجدول (7) توزيع العينة حسب الحالة العلمية /مدقق داخلي – خارجي/

البيان			المؤهلات العلمية				المجموع
			دكتوراة	ماجستير	دبلوم	إجازة	
المؤهلات العملية	مدقق داخلي	العدد	0	14	3	37	54
		النسبة	0%	26%	6%	69%	100%
	مدقق خارجي	العدد	2	16	3	30	51
		النسبة	4%	31%	6%	59%	100%
المجموع		العدد	2	30	6	67	105
		النسبة	2%	29%	6%	64%	100%

يوضح الجدول السابق أن غالبية العينة كانت من الحاصلين على شهادة البكالوريوس (إجازة)، حيث مثلت نسبتهم (64%) من إجمالي العينة، بينما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة الماجستير (29%) من إجمالي العينة، والحاصلين على شهادة الدكتوراة (2%) من إجمالي العينة. أي أن معظم الإجابات تم الحصول عليها من قبل الأفراد الحاصلين على الإجازة.

- **المؤهلات حسب سنوات الخبرة:**

الجدول (8) توزيع العينة حسب فئات سنوات الخبرة /مدقق داخلي – خارجي/

البيان			سنوات الخبرة			المجموع
			أقل من 5 سنوات	من 5–10 سنوات	10 سنوات فما فوق	
المؤهلات العملية	مدقق داخلي	العدد	19	25	10	54
		النسبة	35%	46%	19%	100%
	مدقق خارجي	العدد	15	19	17	51
		النسبة	29%	37%	33%	100%
المجموع		العدد	34	44	27	105
		النسبة	32%	42%	26%	100%

يشير الجدول أعلاه إلى أن غالبية أفراد العينة كانوا ممن لديهم خبرة من 5 إلى 10 سنوات، حيث شكلوا ما نسبته (42%) من إجمالي العينة، بينما كانت نسبة من لديهم خبرة أقل من 5 سنوات تمثل (32%) من إجمالي العينة، أما الذين لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات شكلوا ما نسبته (26%) من إجمالي العينة.

2-2- المتوسطات الحسابية وترتيب الفقرات الأكثر إيجابية لمتغيرات الدراسة /نظم الرقابة الداخلية – إدارة المخاطر – الحوكمة/:

2-2-1- مساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية التقارير المالية:

تم إجراء الدراسة الإحصائية والاختبارات لمتغيرات فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (9) إحصاءات ومتوسطات وترتيب تسلسل إيجابيات رتبة عناصر متغيرات فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية

رقم العنصر	العنصر	مدقق داخلي					مدقق خارجي				
		المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب
1	يساعد فحص عناصر الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	4.09	.52	15.33	.000	1	4.29	.46	20.08	.000	1
2	إن فحص عناصر الرقابة الداخلية يؤدي إلى جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	3.70	.60	8.58	.000	9	3.59	.78	5.39	.000	11
3	يؤدي فحص عناصر الرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	3.74	.81	6.76	.000	6	3.53	.83	4.54	.000	14
4	يساهم فحص عناصر الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	3.72	.74	7.20	.000	7	3.69	.76	6.44	.000	5
5	إن فحص عناصر الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	3.59	.79	5.52	.000	13	3.65	.74	6.21	.000	9
6	يؤدي اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	3.94	.76	9.10	.000	3	3.90	.90	7.16	.000	2
7	يساعد اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	3.70	.66	7.81	.000	10	3.67	.74	6.44	.000	7
8	إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	3.80	.63	9.35	.000	5	3.67	.77	6.22	.000	8

رقم العنصر	العنصر	مدقق داخلي					مدقق خارجي				
		المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب
9	يساهم اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	3.91	.59	11.28	.000	4	3.84	.70	8.56	.000	3
10	إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	3.70	.63	8.16	.000	11	3.73	.67	7.78	.000	4
11	إن تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية يساعد في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	3.98	.76	9.43	.000	2	3.63	.94	4.78	.000	10
12	يساهم تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	3.54	.79	4.97	.000	15	3.51	.90	4.03	.000	15
13	يؤدي تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	3.72	.79	6.74	.000	8	3.69	.76	6.44	.000	6
14	يساهم تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	3.67	.70	6.99	.000	12	3.55	.81	4.85	.000	12
15	إن تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	3.56	.79	5.15	.000	14	3.55	.73	5.37	.000	13
الإجمالي		3.76	.40	13.91	.000		3.70	.41	12.15	.000	

أشارت معطيات الجدول السابق إلى ما يلي:

1- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة فحص عناصر الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات 4.09 (الدرجة الكلية من 5)، بقيمة احتمالية

(Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حيث t=15.33، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا العنصر قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 1. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 4.29 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 1. وبالتالي نلاحظ أنه يوجد اتفاق بين عينتي الدراسة حول أهمية فحص عناصر الرقابة الداخلية ومساهمته في التمثيل الصادق للتقارير المالية وبنفس الدرجة.

2- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة فحص عناصر الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات 3.70 (الدرجة الكلية من 5)، بقيمة احتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 9. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.59 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 11.

3- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة فحص عناصر الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية 3.74 وبقيمة احتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 6. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.53 وبقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 14.

4- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة فحص عناصر الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية 3.72 وبقيمة احتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 7. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.69 وبقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 5.

5- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة فحص عناصر الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية 3.59 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 13. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.65 وبقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 9.

6- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات 3.94 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 3. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.90 وبقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 2.

7- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات 3.70 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 10. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.67 وبقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 7.

8- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية 3.80 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 5. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.67 وبقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 8.

9- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية 3.91 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك

يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 4. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.84 وبقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 3.

10- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية 3.70 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 11. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.73 وبقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 4.

11- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات 3.98 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 2. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.63 وبقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 10.

12- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات 3.54 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبرهذاالعنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 15. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.51 وبقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 15. وهنا نلاحظ أنه يوجد اتفاق بين المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في جعل التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات ولكن بأقل مرتبة من بين العناصر الأخرى.

13- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية 3.72 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 8. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.69 وبقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 6.

14- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية 3.67 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 12. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.55 وبقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 12. وهنا نلاحظ اتفاق بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول هذا العنصر وبنفس المرتبة.

15- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية 3.56 وبقيمة احتمالية (.Sig)تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 14. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.55 وبقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 13. وبالتالي نلاحظ وجود تقارب بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة هذا العنصر في موثوقية التقارير المالية، ولكن بالمراتب الأخيرة مقارنة مع العناصر الأخرى.

في ضوء النتائج السابقة، نلاحظ أنه تراوحت متوسطات إجابات المدققين الداخليين والخارجيين بين 3.51 و 4.29، وهذا يبين أثر فحص وتقييم عناصر الرقابة الداخلية واختبار التطبيق الفعلي لها مع الوقوف على جوانب الضعف فيها ومعالجتها من قبل إدارة التدقيق الداخلي وماله من مساهمة فعالة في الحصول على تقارير مالية تتسم بالموثوقية.

2-2-2- مساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تعزيز موثوقية التقارير المالية:

تم إجراء الدراسة الإحصائية والاختبارات لمتغيرات فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (10) إحصاءات ومتوسطات وترتيب تسلسل إيجابيات رتبة عناصر متغيرات فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر

رقم العنصر	العنصر	المدقق الداخلي					المدقق الخارجي				
		المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب
1	تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	3.85	.63	9.99	.000	2	3.98	.58	12.01	.000	1
2	إن مراجعة عملية تحديد المخاطر تساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	3.65	.68	7.03	.000	6	3.84	.46	12.99	.000	4
3	تساعد مراجعة عملية تحديد المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	3.56	.63	6.43	.000	10	3.59	.70	6.02	.000	10
4	تساهم مراجعة عملية تحديد المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	3.54	.77	5.13	.000	13	3.86	.53	11.63	.000	3
5	تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	3.61	.81	5.54	.000	8	3.65	.84	5.47	.000	7
6	يساعد فحص عملية تقييم المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	3.87	.78	8.22	.000	1	3.90	.76	8.53	.000	2
7	إن فحص عملية تقييم المخاطر يساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	3.80	.81	7.23	.000	3	3.63	.69	6.48	.000	9

رقم العنصر	العنصر	المدقق الداخلي					المدقق الخارجي				
		المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب
8	يؤدي فحص عملية تقييم المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	3.56	.88	4.62	.000	11	3.39	.72	3.87	.000	15
9	يساهم فحص عملية تقييم المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	3.63	.83	5.57	.000	7	3.65	.72	6.45	.000	8
10	إن فحص عملية تقييم المخاطر يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	3.76	.70	7.99	.000	4	3.75	.72	7.42	.000	5
11	تساهم دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	3.56	.95	4.32	.000	12	3.53	.92	4.09	.000	11
12	تساعد دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	3.61	.86	5.25	.000	9	3.53	.78	4.82	.000	12
13	إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر تجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	3.50	.88	4.15	.000	15	3.45	.90	3.57	.001	13
14	إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	3.54	.93	4.26	.000	14	3.45	.78	4.12	.000	14
15	تؤدي دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	3.74	.76	7.19	.000	5	3.67	.84	5.66	.000	6
الإجمالي		3.65	.55	8.73	.000		3.66	.46	10.29	.000	

أشارت معطيات الجدول السابق إلى ما يلي:

1- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة مراجعة عملية تحديد المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات 3.85 (الدرجة الكلية من 5)، بقيمة احتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حيث t=15.33، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا العنصر قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 2. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.98 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 2. وبالتالي نلاحظ أنه يوجد تقارب بين آراء عينتي الدراسة حول مساهمة مراجعة عملية تحديد المخاطر في التمثيل الصادق للتقارير المالية، وتم اعتبار هذا العنصر في المراتب الأولى.

2- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة مراجعة عملية تحديد المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات 3.65 وبقيمة احتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 6. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.84 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 4.

3- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة مراجعة عملية تحديد المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية 3.56 وبقيمة احتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 10.أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.59 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 10. وهنا نجد أن عينتي الدراسة أعطوا نفس الترتيب لمساهمة هذا العنصر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز والموضوعية، ولكن بدرجة أقل من العناصر الأخرى.

4- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة مراجعة عملية تحديد المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية 3.54 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 13. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.86 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 3.

5- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة مراجعة عملية تحديد المخاطر فيجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية 3.61 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 8. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.65 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 7. وهنا نلاحظ أنه يوجد تقارب بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة هذا العنصر في الأهمية النسبية لمعلومات التقارير المالية ولكن بدرجة أقل من العناصر الأخرى.

6- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة فحص عملية تقييم المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات 3.87 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 1.أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ3.90 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 2. وهنا نجد أن هناك تقارب بين عينتي الدراسة حول مساهمة هذا العنصر في التمثيل الصادق لمعلومات التقارير المالية، وقد تم إعطاؤه المراتب الأولى.

7- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة فحص عملية تقييم المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات 3.80 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 3. أما متوسط إجابات آراء

المدققين الخارجيين بلغ 3.63 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 9.

8- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة فحص عملية تقييم المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية 3.56 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبرهذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 11. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.39 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 15.

9- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة فحص عملية تقييم المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية 3.63 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 7. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.65 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 8. وهنا نلاحظ أنه يوجد تقارب بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة هذا العنصر في ممارسة الحذر عند إعداد التقارير المالية، ولكن بدرجة أقل من العناصر الأخرى.

10- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة فحص عملية تقييم المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية 3.76 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 4.أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.75 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 5. وهنا نلاحظ أنه يوجد تقارب بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة هذا العنصر في الأهمية النسبية لمعلومات التقارير المالية.

11- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات 3.56 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن

هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 12. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.53 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 11. وهنا نلاحظ أنه يوجد تقارب بين عينتي الدراسة بالنسبة لهذا العنصر، ولكن تم تصنيفه بالمراتب الأخيرة.

12- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات 3.61 وبقيمة احتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 9. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.53 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 12.

13- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية 3.50 وبقيمة احتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 15.أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.45 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 13.

14- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية 3.54 وبقيمة احتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 14. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.45 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 14. وهنا نلاحظ اتفاق بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول هذا العنصر وبنفس المرتبة، ولكن تم تصنيفه كأقل العناصر مساهمة في ممارسة الحذر عند إعداد التقارير المالية.

15- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية 3.74 وبقيمة احتمالية (Sig.)

تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 5. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.67 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 6. وهنا نلاحظ أنه يوجد تقارب بين عينتي الدراسة بالنسبة هذا العنصر.

في ضوء النتائج السابقة، نلاحظ أنه تراوحت متوسطات إجابات المدققين الداخليين والخارجيين بين 3.39 و 3.98، وهذا يبين أهمية فحص سياسات إدارة المخاطر من خلال المساهمة في عملية تحديدها وتقييمها ودراسة البدائل المختلفة والملائمة للاستجابة لها من قبل إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي بالشكل الذي يساهم في زيادة الثقة في التقارير المالية.

2-2-3- مساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية:

تم إجراء الدراسة الإحصائية والاختبارات لمتغيرات فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (11) إحصاءات ومتوسطات وترتيب تسلسل إيجابيات رتبة عناصر متغيرات فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة

رقم العنصر	العنصر	المدقق الداخلي					المدقق الخارجي				
		المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب
1	تساعد مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	3.87	.70	9.1	.000	4	4.02	.62	11.82	.000	1
2	إن مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء تساهم في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	3.61	.86	5.2	.000	14	3.57	.76	5.38	.000	14
3	تؤدي مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	3.74	.76	7.2	.000	8	3.67	.62	7.66	.000	9

رقم العنصر	العنصر	المدقق الداخلي					المدقق الخارجي				
		المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب
4	تساهم مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	3.89	.60	10.8	.000	2	3.78	.64	8.72	.000	6
5	إن مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء تجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	3.81	.73	8.2	.000	5	3.80	.60	9.56	.000	5
6	يساهم التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	3.89	.72	9.1	.000	3	3.82	.87	6.80	.000	4
7	يساعد التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	3.69	.86	5.8	.000	13	3.65	.96	4.84	.000	10
8	إن التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين يجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	3.59	.77	5.7	.000	15	3.51	.76	4.80	.000	15
9	إن التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين يساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	3.76	.70	8.0	.000	6	3.69	.79	6.23	.000	8
10	يؤدي التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين إلى جعل معلومات الواردة التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	3.70	.72	7.2	.000	10	3.59	.75	5.58	.000	12
11	تساعد مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات الملائمة في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	3.91	.73	9.1	.000	1	3.90	.70	9.20	.000	2
12	تؤدي مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة إلى جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	3.76	.80	7.0	.000	7	3.84	.61	9.83	.000	3

رقم العنصر	العنصر	المدقق الداخلي					المدقق الخارجي				
		المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	t	معنوية الدلالة Sig	الترتيب
13	إن مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة تجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	3.70	.77	6.7	.000	11	3.63	.69	6.48	.000	11
14	إن مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	3.70	.88	5.9	.000	12	3.59	.78	5.39	.000	13
15	تساعد مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة في جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	3.72	.74	7.2	.000	9	3.73	.75	6.90	.000	7
الإجمالي		3.76	.42	13.28	.000		3.72	.36	14.13	.000	

أشارت معطيات الجدول السابق إلى ما يلي:

1- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات 3.87 (الدرجة الكلية من 5)، بقيمة احتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حيث t=15.33، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا العنصر قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 4. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 4.02 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 1.

2- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات 3.61 وبقيمة احتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 14. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.57 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً

أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 14. وهنا نلاحظ وجود اتفاق بين المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة هذا العنصر في إبراز الجوهر الاقتصادي لمعلومات التقارير المالية وبنفس المرتبة ولكن بدرجة أقل من العناصر الأخرى، حيث تم تصنيفه بالمراتب الأخيرة.

3- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية 3.74 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 8. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.67 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 9. وهنا نجد تقارب بين آراء عينتي الدراسة بالنسبة لهذا العنصر.

4- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية 3.89 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 2. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.78 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 6.

5- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية 3.81 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 5. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.80 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 5. وهنا نلاحظ وجود اتفاق بين عينتي الدراسة حول مساهمة هذا العنصر في الأهمية النسبية لمعلومات التقارير المالية وبنفس الدرجة.

6- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات 3.89 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن

هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 3. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.82 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 4. وهنا نجد تقارب بين آراء عينتي الدراسة بالنسبة لهذا العنصر، وقد تم تصنيفه ضمن المراتب الأولى.

7- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات 3.69 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 13. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.65 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 10.

8- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية 3.59 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 15. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.51 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 15. ونجد هنا أن آراء عينتي الدراسة أشارت إلى أن هذا العنصر أقل العناصر مساهمة في حياد معلومات التقارير المالية وموضوعيتها، حيث تم تصنيفه بالمرتبة الأخيرة.

9- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في مراعاة حالات عدم التأكدعند إعداد التقارير المالية 3.76 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 6. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.69 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 8.

10- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات الواردة التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية 3.70 وبقيمة احتمالية

(Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 10. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.59 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 12.

11- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات الملائمة في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات 3.91 وبقيمة احتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 1. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.90 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 2. وهنا نجد تقارب بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول هذا العنصر، حيث تم تصنيفه من أكثر العناصر مساهمة في التمثيل الصادق للتقارير المالية.

12- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات الملائمة في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات 3.76 وبقيمة احتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 7. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.84 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 3.

13- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات الملائمة في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية 3.70 وبقيمة احتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 11. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.63 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 11. وهنا نلاحظ وجود اتفاق بين عينتي الدراسة حول مساهمة هذا العنصر في حياد التقارير المالية وموضوعيتها وبنفس الدرجة.

14- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات الملائمة في مراعاة حالات عدم التأكدعند إعداد التقارير المالية 3.70 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 12. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.59 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 13. وهنا نجد تقارب بين آراء عينتي الدراسة بالنسبة لهذا العنصر.

15- بلغ متوسط إجابات آراء **المدققين الداخليين** فيما يتعلق بمساهمة مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات الملائمة في جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية 3.72 وبقيمة احتمالية (.Sig) تساوي 0.000 لذلك يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة عليه، وبلغ ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 9. أما متوسط إجابات آراء **المدققين الخارجيين** بلغ 3.73 بقيمة احتمالية 0.000 وبالتالي يعتبر هذا العنصر دال إحصائياً أي يوجد موافقة في تبني هذا الرأي وكذلك كان ترتيبه من حيث الأكثر إيجابية وارتفاعاً المرتبة 7.

في ضوء النتائج السابقة، نلاحظ أنه تراوحت متوسطات إجابات المدققين الداخليين والخارجيين بين 3.51 و 4.02، وهذا يوضح أن قيام إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة سياسات الرقابة والإشراف على الأداء والتحقق من مدى الالتزام بها وبالقوانين والتشريعات النافذة مع تقديم التوصيات الملائمة لتطويرها وتحسينها بشكل ينسجم مع الأهداف المرجوة، له مساهمة واضحة في زيادة الثقة في التقارير المالية.

2-3- اختبار الفروض:

تم إجراء اختبار one sample T test لاختبار الفرض ومقارنة المتوسط بين الحسابي والقياسي 3 حسب ليكرت الخماسي، حيث أنه إذا كانت (Sig.(P-value **أكبر** من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ (حسب نتائج برنامج SPSS) فإنه لا يمكن رفض الفرض الصفري ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، أما إذا كانت (Sig.(P-value **أقل** من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ فيتم رفض الفرض الصفري وقبول الفرض البديل القائل بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد 3، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية

عن درجة الحياد 3، وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت الإشارة موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الحياد والعكس صحيح.

أولاً: الفرض الأول: لا يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر عينتي الدراسة (المدققين الداخليين والخارجيين). ويتفرع عنه الفروض الفرعية التالية:

1- الفرض الفرعي الأول: لا يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.

الجدول (12) قيم الدالات الإحصائية المساهمة في اختبار الفرض الفرعي الأول

One-Sample Statistics[a]							
نظم الرقابة الداخلية		N	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري		
	داخلي	54	3.76	.40	.05		
	خارجي	51	3.70	.41	.06		
		Test Value = 3					
		t	df	معنوية الدلالة Sig	الاختلاف في المتوسطات	الاختلاف عند درجة ثقة 95%	
						الأدنى	الأعلى
نظم الرقابة الداخلية	داخلي	13.91	53	.000	.76	.65	.87
	خارجي	12.15	50	.000	.70	.58	.81

يشير الجدول السابق إلى أن متوسط إجابات آراء المدققين الداخليين حول فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية هو 3.76 بانحراف معياري 0.404، وقيمة T الحسابية 13.91 أكبر من الجدولية عند درجة حرية 53 وقيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (0.000) وهي أقل من (0.05)، إذاً نرفض الفرض الصفري لأن قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) في هذه الدراسة، وبالتالي يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين. أما متوسط إجابات آراء المدققين الخارجيين فبلغ 3.70 بانحراف معياري 0.41، وقيمة T الحسابية 12.15 أكبر من الجدولية عند درجة حرية 50 وقيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (0.000) وهي أقل من (0.05)، إذاً نرفض الفرض الصفري لأن قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) في هذه الدراسة، وبالتالي

يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

2- الفرض الفرعي الثاني: لا يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.

الجدول (13) قيم الدالات الإحصائية المساهمة في اختبار الفرض الفرعي الثاني

One-Sample Statistics[a]							
إدارة المخاطر		N	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري		
	داخلي	54	3.65	.55	.07		
	خارجي	51	3.66	.46	.06		
		Test Value = 3					
		t	df	معنوية الدلالة Sig	الاختلاف في المتوسطات	الاختلاف عند درجة ثقة 95%	
						الأدنى	الأعلى
إدارة المخاطر	داخلي	8.73	53	.000	.65	.50	.80
	خارجي	10.29	50	.000	.66	.53	.79

يشير الجدول السابق إلى أن متوسط إجابات آراء المدققين الداخليين حول فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر هو 3.65 بانحراف معياري 0.55، وقيمة T الحسابية 8.73 أكبر من الجدولية عند درجة حرية 53 وقيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (0.000) وهي أقل من (0.05)، إذاً نرفض الفرض الصفري لأن قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) في هذه الدراسة، وبالتالي يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين. أما متوسط إجابات آراء المدققين الخارجيين فبلغ 3.66 بانحراف معياري 0.46، وقيمة T الحسابية 10.29 أكبر من الجدولية عند درجة حرية 50 وقيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (0.000) وهي أقل من (0.05)، إذاً نرفض الفرض الصفري لأن قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) في هذه الدراسة، وبالتالي يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

3- الفرض الفرعي الثالث: لا يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.

الجدول (14) قيم الدالات الإحصائية المساهمة في اختبار الفرض الفرعي الثالث

One-Sample Statistics[a]						
الحوكمة		N	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري	
	داخلي	54	3.76	.42	.06	
	خارجي	51	3.72	.36	.05	
		Test Value = 3				
		t	df	معنوية الدلالة Sig	الاختلاف في المتوسطات	الاختلاف عند درجة ثقة 95%
						الأدنى / الأعلى
الحوكمة	داخلي	13.28	53	.000	.76	.64 / .87
	خارجي	14.13	50	.000	.72	.62 / .82

يشير الجدول السابق إلى أن متوسط إجابات آراء المدققين الداخليين حول فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة هو 3.76 بانحراف معياري 0.42، وقيمة T الحسابية 13.28 أكبر من الجدولية عند درجة حرية 53 وقيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (0.000) وهي أقل من (0.05)، إذاً نرفض الفرض الصفري لأن قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) في هذه الدراسة، وبالتالي يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين .أما متوسط إجابات آراء المدققين الخارجيين فبلغ 3.72 بانحراف معياري 0.36 ،وقيمة T الحسابية 14.13 أكبر من الجدولية عند درجة حرية 50 وقيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (0.000) وهي أقل من (0.05)، إذاً نرفض الفرض الصفري لأن قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) في هذه الدراسة، وبالتالي يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الخارجيين.

- **اختبار الفرض الأول العام:** لا يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر عينتي الدراسة (المدققين الداخليين والخارجيين).

الجدول (15) قيم الدالات الإحصائية المساهمة في اختبار الفرض الأول العام

One-Sample Statistics[a]							
مساهمة التدقيق الداخلي		N	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الخطأ المعياري		
	داخلي	54	3.72	.39	.05		
	خارجي	51	3.69	.36	.05		
		Test Value = 3					
		t	df	معنوية الدلالة Sig	الاختلاف في المتوسطات	الاختلاف عند درجة ثقة 95 %	
						الأدنى	الأعلى
مساهمة التدقيق الداخلي	داخلي	13.44	53	.000	.72	.61	.83
	خارجي	13.56	50	.000	.69	.59	.79

يشير الجدول السابق إلى أن متوسط إجابات آراء المدققين الداخليين حول مساهمة التدقيق الداخلي /نظم الرقابة الداخلية – إدارة المخاطر – الحوكمة/ هو 3.72 بانحراف معياري 0.39، وقيمة T الحسابية 13.44 أكبر من الجدولية عند درجة حرية 53 وقيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (0.000) وهي أقل من (0.05)، إذاً نرفض الفرض الصفري لأن قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) في هذه الدراسة، وبالتالي يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين. أما متوسط إجابات آراء المدققين الخارجيين فبلغ 3.69 بانحراف معياري 0.36، وقيمة T الحسابية 13.56 أكبر من الجدولية عند درجة حرية 50 وقيمة الدلالة الإحصائية لها كانت (0.000) وهي أقل من (0.05)، إذاً نرفض الفرض الصفري لأن قيمة T-test المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى المعنوية البالغ (0.05) في هذه الدراسة، وبالتالي يساهم التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية لدى المدققين الخارجيين.

ثانياً: الفرض الثاني: لايوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية.

بإجراء العمليات الإحصائية تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول (16) ترتيب متوسط آراء المدققين /الداخليين والخارجيين/ لمساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية

العنصر	مدقق داخلي			مدقق خارجي			العينة الكلية /المدققين الداخليين والخارجيين/		
	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
نظم الرقابة الداخلية	3.76	.40	1	3.70	.41	2	3.73	.40	2
إدارة المخاطر	3.65	.55	3	3.66	.46	3	3.65	.50	3
الحوكمة	3.76	.42	2	3.72	.36	1	3.74	.39	1

نلاحظ من الجدول السابق أنه بالنسبة لآراء **المدققين الداخليين**، بلغ المتوسط الحسابي لفحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية 3.76 بانحراف معياري 0.40، وبالتالي احتل المرتبة الأولى كأعلى إيجابية لمساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية، أما المرتبة الثانية كانت لفحص وتقييم الحوكمة حيث بلغ المتوسط 3.76 بانحراف معياري 0.42، بينما فحص وتقييم إدارة المخاطر كان في المرتبة الثالثة كخيار إيجابي لمساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية حيث كان المتوسط 3.65 بانحراف معياري 0.55.

أما بالنسبة لآراء **المدققين الخارجيين** فقد بلغ المتوسط الحسابي لفحص وتقييم الحوكمة 3.72 بانحراف معياري 0.36، وبالتالي احتل المرتبة الأولى كأعلى إيجابية في مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية في رأي المدققين الخارجيين، ثم المرتبة الثانية فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية حيث بلغ المتوسط 3.70 بانحراف معياري 0.41، بينما فحص وتقييم إدارة المخاطر كان في المرتبة الثالثة كخيار إيجابي لمساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية في رأي المدققين الخارجيين حيث كان المتوسط 3.66 بانحراف معياري 0.46.

وبالتالي نلاحظ بأن آراء كلاً من المدققين الداخليين والخارجيين أشارت إلى أن فحص وتقييم إدارة المخاطر من قبل إدارة التدقيق الداخلي يساهم في الحصول على تقارير مالية موثوقة ولكن بدرجة أقل من العنصرين الأخرين.

أما بالنسبة لآراء **عينتي الدراسة معاً**، فقد احتل فحص وتقييم الحوكمة المرتبة الأولى كأعلى إيجابية لمساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي بحسب العينة ككل 3.74 بانحراف معياري

0.36، أما المرتبة الثانية فكانت لفحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية بمتوسط 3.73 وانحراف معياري 0.40، بينما فحص وتقييم إدارة المخاطر كان في المرتبة الثالثة كخيار إيجابي لمساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية.

*ولاختبار الدلالة المعنوية لمقارنة هذه الفروق بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين، تم إجراء اختبار Independent T Test وكانت النتائج التالية:

الجدول (17) الدالات الإحصائية لمقارنة الفروق Independent T test للفرض الثاني

Independent Samples Test								
		t-test for Equality of المتوسطs						
		t	df	معنوية الدلالة Sig	الاختلاف في المتوسطات	الاختلاف في الخطأ المعياري	الاختلاف عند درجة ثقة 95%	
							الأدنى	الأعلى
نظم الرقابة الداخلية	تساوي التباين المفروض	.758	103	.450	.060	.079	-.097	.217
إدارة المخاطر	تساوي التباين المفروض	-.070	103	.944	-.007	.099	-.203	.189
الحوكمة	تساوي التباين المفروض	.493	103	.623	.038	.077	-.114	.190
مساهمة التدقيق الداخلي الكلية	تساوي التباين المفروض	.408	103	.684	.03031	.07422	-.11690	.17751

تبين نتائج الجدول السابق ما يلي:

- بلغت دالة القياس بالنسبة لمساهمة فحص وتقييم **نظم الرقابة الداخلية** t=0.758 وهي قيمة صغيرة مقارنة مع القياسية عند درجة حرية 103، ومعنوية الدلالة الحسابية sig=0.450 أكبر من الدلالة المعنوية القياسية sig=0.05، إذاً لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين (الداخليين والخارجيين) حول مساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية التقارير المالية.
- بلغت دالة القياس بالنسبة لمساهمة فحص وتقييم **إدارة المخاطر** t=-0.070 وهي قيمة صغيرة مقارنة مع القياسية عند درجة حرية 103، ومعنوية الدلالة الحسابية sig=0.944 أكبر من الدلالة المعنوية القياسية

sig=0.05، إذاً لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين (الداخليين والخارجيين) حول مساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تعزيز موثوقية التقارير المالية.

- بلغت دالة القياس بالنسبة لمساهمة فحص وتقييم **الحوكمة** t=0.493 وهي قيمة صغيرة مقارنة مع القياسية عند درجة حرية 103، ومعنوية الدلالة الحسابية sig=0.623 أكبر من الدلالة المعنوية القياسية sig=0.05، إذاً لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين (الداخليين والخارجيين) حول مساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية.
- بلغت دالة القياس بالنسبة **لمساهمة التدقيق الداخلي** t=0.408 وهي قيمة صغيرة مقارنة مع القياسية عند درجة حرية 103، ومعنوية الدلالة الحسابية sig=0.684 أكبر من الدلالة المعنوية القياسية sig=0.05، إذاً لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين (الداخليين والخارجيين) حول مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية.

2-4- دراسة الفروق الإحصائية للمتغيرات التعريفية (المؤهلات العلمية – سنوات الخبرة) على المحاور المستقلة الممثلة لمتغيرات الدراسة:

أولاً: الفروق حسب المؤهلات العلمية: تم إجراء اختبار التباين الأحادي One way Anova والملائم لمعرفة الفروق في اتجاه آراء المبحوثين تبعاً للمؤهل العلمي وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (18) قيم متوسطات المؤهلات العلمية تبعاً لمحاور الدراسة

العنصر		N	المتوسط
نظم الرقابة الداخلية	دكتوراة	2	4.13
	ماجستير	30	3.65
	دبلوم	6	3.72
	إجازة	67	3.75
	المجموع	**105**	**3.73**
إدارة المخاطر	دكتوراة	2	3.63
	ماجستير	30	3.60
	دبلوم	6	3.92
	إجازة	67	3.65
	المجموع	**105**	**3.65**

العنصر		N	المتوسط
الحوكمة	دكتوراة	2	3.77
	ماجستير	30	3.70
	دبلوم	6	4.06
	إجازة	67	3.72
	المجموع	**105**	**3.74**

الجدول (19) قيم الدالات الإحصائية المساهمة في اختبار الفروق لمحاور الدراسة تبعاً للمؤهل العلمي

ANOVA						
العنصر		**مجموع المربعات**	**df**	**متوسط المربعات**	**F**	**Sig.**
نظم الرقابة الداخلية	بين المجموعات	.532	3	.177	1.087	.358
إدارة المخاطر	بين المجموعات	.520	3	.173	.679	.567
الحوكمة	بين المجموعات	.653	3	.218	1.438	.236

يبين الجدول السابق ما يلي:

- بلغت قيمة دالة الفروق التباين بالنسبة لمحور **الرقابة الداخلية** F=1.087 وهي صغيرة عند درجة حرية 3 وقيمة معنوية الدلالة الحسابية sig=0.358 وهي قيمة أكبر من القياسية 0.05، إذاً نقبل فرض العدم ويكون لدينا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لمساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية التقارير المالية تبعاً للمؤهل العلمي.
- بلغت قيمة دالة الفروق التباين بالنسبة لمحور **إدارة المخاطر** F=.679 وهي صغيرة عند درجة حرية 3 وقيمة معنوية الدلالة الحسابية sig=0.567 وهي قيمة أكبر من القياسية 0.05، إذاً نقبل فرض العدم ويكون لدينا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لمساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تعزيز موثوقية التقارير المالية تبعاً للمؤهل العلمي.
- بلغت قيمة دالة الفروق التباين بالنسبة لمحور **الحوكمة** F=1.438 وهي صغيرة عند درجة حرية 3 وقيمة معنوية الدلالة الحسابية sig=0.236 وهي قيمة أكبر من القياسية 0.05، إذاً نقبل فرض العدم ويكون لدينا لا يوجد

فروق ذات دلالة معنوية لمساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية تبعاً للمؤهل العلمي.

ثانياً: الفروق حسب مؤهلات سنوات الخبرة:

الجدول (20) متوسطات آراء المبحوثين حسب فئات سنوات الخبرة

العنصر		N	المتوسط	الانحراف المعياري
نظم الرقابة الداخلية	أقل من 5 سنوات	34	3.78	.35
	من 5-10 سنوات	44	3.68	.44
	10 سنوات فما فوق	27	3.74	.40
	المجموع	**105**	**3.73**	**.40**
إدارة المخاطر	أقل من 5 سنوات	34	3.67	.43
	من 5-10 سنوات	44	3.60	.60
	10 سنوات فما فوق	27	3.72	.40
	المجموع	**105**	**3.65**	**.50**
الحوكمة	أقل من 5 سنوات	34	3.86	.45
	من 5-10 سنوات	44	3.62	.40
	10 سنوات فما فوق	27	3.78	.21
	المجموع	**105**	**3.74**	**.39**

الجدول (21) قيم الدالات الإحصائية المساهمة في اختبار الفروق لمحاور الدراسة تبعاً لفئات سنوات الخبرة

ANOVA						
العنصر		مجموع المربعات	df	متوسط المربعات	F	Sig.
نظم الرقابة الداخلية	بين المجموعات	.186	2	.093	.565	.570
إدارة المخاطر	بين المجموعات	.295	2	.148	.579	.562
الحوكمة	بين المجموعات	1.087	2	.544	3.735	.027

يبين الجدول السابق ما يلي:

- بلغت قيمة دالة الفروق التباين بالنسبة لمحور **الرقابة الداخلية** F=.565 وهي صغيرة عند درجة حرية 2 وقيمة معنوية الدلالة الحسابية sig=0.570 وهي قيمة أكبر من القياسية 0.05، إذاً نقبل فرض العدم ويكون لدينا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لمساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية التقارير المالية تبعاً لفئات سنوات الخبرة.
- بلغت قيمة دالة الفروق التباين بالنسبة لمحور **إدارة المخاطر** F=.579 وهي صغيرة عند درجة حرية 2 وقيمة معنوية الدلالة الحسابية sig=0.562 وهي قيمة أكبر من القياسية 0.05، إذاً نقبل فرض العدم ويكون لدينا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لمساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تعزيز موثوقية التقارير المالية تبعاً لفئات سنوات الخبرة.
- بلغت قيمة دالة الفروق التباين بالنسبة لمحور **الحوكمة** F=3.735 وهي صغيرة عند درجة حرية 2 وقيمة معنوية الدلالة الحسابية sig=0.027 وهي قيمة أكبر من القياسية 0.05، إذاً نرفض فرض العدم ويكون لدينا لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية لمساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية تبعاً لفئات سنوات الخبرة.

*ولدراسة جهة هذه الفروق تم إجراء اختبار Scheffe وكانت النتائج التالية:

الجدول (22) اختبار Scheffe

الحوكمة			
Scheffea,b			
سنوات الخبرة	**N**	**Subset for alpha = 0.05**	
		1	**2**
من 5-10 سنوات	44	3.6242	
10 سنوات فما فوق	27	3.7753	3.7753
أقل من 5 سنوات	34		3.8569
Sig.		.272	.049

نلاحظ أن المتوسط الحسابي لفئة سنوات الخبرة أقل من 5 سنوات هي 3.856 وهي الأعلى، وبالتالي تكون الفروق لصالح الفئة هذه ثم الفئة من 10 سنوات فما فوق.

2-5- التحليل العاملي لمتغيرات محاور الدراسة تبعاً للمدققين الداخليين:

يستخدم التحليل العاملي لبناء مجموعة جديدة من المتغيرات المحددة على العلاقات في مصفوفة الارتباط، حيث يحوّل مجموعة المتغيرات إلى مجموعة جديدة من المتغيرات المركبة، أو المكونات الأساسية التي لاترتبط كل منها بالأخرى. وتدعى التوافيق الخطية للمتغيرات باسم **العوامل** التي تنتج عن حساب التباين في مجموعة البيانات ككل. ويشكل التوفيق الأفضل المكونات الأساسية الأولى، وهي العامل الأول. ويحدد المكون الأساسي الثاني التوفيق الخطي الأفضل للمتغيرات لتفسير التباين غير المحسوب في العامل الأول ويمكن أن يكون هناك عامل ثالث وأكثر. وتستمر العملية حتى تصبح جميع التباينات محسوبة، حيث يتم إيقافها بعد استنتاج عدد **صغير من العوامل**.

وقد قسمنا مراحل التحليل وفقاً لهذه الطريقة إلى:

1- تطبيق طريقة التحليل العاملي في دراسة العوامل والعناصر الفرعية التي بني عليها مكونات المحور الأول نظم الرقابة الداخلية.

2- تطبيق طريقة التحليل العاملي في دراسة العوامل والعناصر الفرعية التي بني عليها مكونات المحور الثاني إدارة المخاطر.

3- تطبيق طريقة التحليل العاملي في دراسة العوامل والعناصر الفرعية التي بني عليها العنصر مكونات المحور الثالث الحوكمة.

2-5-1- تطبيق طريقة التحليل العاملي في دراسة العوامل والعناصر الفرعية التي بني عليها مكونات المحور الأول نظم الرقابة الداخلية /مقارنة بين المدقق الداخلي والخارجي:

تم إجراء اختبار التحليل العاملي على متغيرات المحور الأول وحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (23) جدول التشبع لعناصر المحور الأول /نظم الرقابة الداخلية/

مدقق داخلي	ترتيب الأهمية	المستخلص	مدقق خارجي	ترتيب الأهمية	المستخلص
إن فحص عناصر الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	1	.883	يساهم تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	1	.887
إن تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	2	.862	يساعد اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	2	.878
يساهم اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	3	.838	يؤدي اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	3	.833
يساهم تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	4	.831	يساعد فحص عناصر الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	4	.831
يساهم تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	5	.814	إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	5	.831
يساعد اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	6	.798	يساهم اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	6	.823
يؤدي فحص عناصر الرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	7	.786	إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	7	.803
يؤدي اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	8	.779	إن تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	8	.777
إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	9	.757	يؤدي فحص عناصر الرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	9	.775
يساعد فحص عناصر الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	10	.755	إن فحص عناصر الرقابة الداخلية يؤدي إلى جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	10	.773
يساهم فحص عناصر الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	11	.750	يساهم تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	11	.771

مدقق داخلي	ترتيب الأهمية	المستخلص	مدقق خارجي	ترتيب الأهمية	المستخلص
يؤدي تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	12	.720	إن فحص عناصر الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	12	.763
إن تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية يساعد في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	13	.703	إن تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية يساعد في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	13	.756
إن فحص عناصر الرقابة الداخلية يؤدي إلى جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	14	.684	يساهم فحص عناصر الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	14	.715
إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	15	.648	يؤدي تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	15	.670

من الجدول السابق، تشير مصفوفة القيم الاشتراكية في المحور الأول /نظم الرقابة الداخلية/ بحسب آراء **المدققين الداخليين** إلى أن نسبة 88.3 % من التباينات والتي تعبر عن مربع معامل الارتباط المتعدد للمتغير مع العوامل أي أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من التباين وهذا واضح في متغير /إن فحص عناصر الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية/، كذلك الأمر بالنسبة لمتغير /إن تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية/ حيث تشير القيمة الاشتراكية إلى 86.2 % من التباينات تفسرها العوامل المشتركة وهنا 5 عامل كما هو واضح في الجدول التالي (24).

أما بالنسبة لآراء **المدققين الخارجيين**، تشير مصفوفة القيم الاشتراكية إلى أن نسبة 88.7 % من التباينات والتي تعبر عن مربع معامل الارتباط المتعدد للمتغير مع العوامل أي أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من التباين وهذا واضح في متغير /يساهم تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية/، كذلك الأمر بالنسبة لمتغير /يساعد اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات/حيث تشير القيمة الاشتراكية إلى 87.8 % من التباينات تفسرها العوامل المشتركة وهنا 5عوامل كما هو واضح في الجدول التالي (24).

الجدول (24) جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط للعنصر – المحور الأول نظم الرقابة الداخلية مدقق/داخلي – خارجي/

مجموع التباين المفسر							
Component		القيم الأولية			مربع ومجموع القيم المستخلصة		
		المجموع	النسبة من التباين%	النسب التراكمية %	المجموع	النسبة من التباين%	النسب التراكمية %
المؤهلات العملية = مدقق داخلي .a	1	4.95	33.02	33.02	4.95	33.02	33.02
	2	2.56	17.07	50.10	2.56	17.07	50.10
	3	1.74	11.60	61.70	1.74	11.60	61.70
	4	1.32	8.80	70.50	1.32	8.80	70.50
	5	1.03	6.88	77.38	1.03	6.88	77.38
المؤهلات العملية = مدقق خارجي .a	1	5.22	34.78	34.78	5.22	34.78	34.78
	2	2.39	15.95	50.72	2.39	15.95	50.72
	3	1.81	12.07	62.79	1.81	12.07	62.79
	4	1.36	9.04	71.83	1.36	9.04	71.83
	5	1.11	7.40	79.23	1.11	7.40	79.23
Method: Principal Component Analysis. المستخلص							

يسمى الجدول السابق جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط (تباين المكونات) ومجموعها يساوي رتبة المصفوفة، نلاحظ أنه بحسب آراء **المدققين الداخليين** المكون /العامل/ الأول له أكبر جذر كامن (أوتباين المكون) ويساوي 4.95 ويفسر 33.02 % من التباينات الكلية لمتغيرات العنصر والمكون الثاني يفسر 17.07 % من هيكل التباينات للمتغيرات المشكلة للمحور والثالث 11.6 % والرابع 8.80 % والخامس 6.88 % والباقي تم إهماله لكون جذورها الكامنة أقل من الواحد، والمكونين يفسران ما مجموعه 77.38 % من التباين.

أما بالنسبة **للمدقق الخارجيين** المكون /العامل/ الأول له أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي 5.22 ويفسر 34.78 % من التباينات الكلية لمتغيرات العنصر والمكون الثاني يفسر 15.95 % من هيكل التباينات للمتغيرات المشكلة للمحور والمكون الثالث 12.07 % والرابع 9.04 % والخامس 7.40 % والباقي أهمل لكون جذورها الكامنة أقل من الواحد، والمكونات الثلاث تفسر ما مجموعه 79.23 % من التباين.

الجدول (25) مصفوفة المكونات (components Matrix) /نظم الرقابة الداخلية/

Component Matrix[a],b										
العنصر	المكونات /مدقق داخلي					المكونات / مدقق خارجي				
	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5
يساعد فحص عناصر الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	.33	.30	**.66**	.04	-.35	-.19	.66	-.28	.23	-.48
إن فحص عناصر الرقابة الداخلية يؤدي إلى جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	.57	-.31	-.40	.32	-.07	.78	-.22	.24	-.19	.16
يؤدي فحص عناصر الرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	.61	-.16	-.03	-.60	.19	.71	-.02	.08	-.22	-.46
يساهم فحص عناصر الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	.24	**.72**	-.16	-.11	.36	-.22	.68	**.45**	-.02	.02
إن فحص عناصر الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	.57	-.66	.04	-.05	.34	.37	.01	-.75	.09	.23
يؤدي اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	.57	.15	.61	.23	.12	.70	-.03	.18	**.45**	-.33
يساعد اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	.67	.02	-.38	**.43**	.14	.70	-.32	.22	.30	.37
إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	.58	.10	-.06	-.63	-.05	**.82**	-.20	.23	.19	-.03
يساهم اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	.45	.62	-.19	.24	**.39**	-.17	.55	.38	.44	**.40**
إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	.66	-.30	.23	.05	.26	.38	.38	-.61	.32	.28
إن تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية يساعد في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	.52	.43	.44	.21	-.07	.71	.24	.01	.40	-.19

Component Matrix[a],b										
العنصر	المكونات /مدقق داخلي					المكونات / مدقق خارجي				
	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5
يساهم تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	.68	-.15	-.36	.12	-.45	.75	.18	.22	-.33	.14
يؤدي تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	**.77**	.18	.01	-.26	-.16	.70	.37	-.04	-.18	-.10
يساهم تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	.42	.60	-.41	-.08	-.33	.22	**.78**	.13	-.41	.20
إن تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	**.73**	-.53	.14	.10	-.16	.68	.11	-.43	-.35	.06

يتضمن الجدول السابق تشبّعات المكونات /العوامل/ التي تم استخلاصها، والتشبع عبارة عن معامل الارتباط البسيط بين المكون أو العامل والمتغير، ومنه نلاحظ:

إن أقوى المتغيرات ارتباطاً **بالعامل الأول** نظم الرقابة الداخلية بالنسبة **للمدققين الداخليين** هو /يؤدي تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية/ بنسبة 77 % يليها /إن تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية/ بنسبة 73 %، بينما **العامل الثاني** نجد أن أقوى المتغيرات ارتباطاً به هو /يساهم فحص عناصر الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية/ بنسبة 72 % **والعامل الثالث** /يساعد فحص عناصر الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات/ بنسبة 66 % **والعامل الرابع** /يساعد اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات/ بنسبة 43 % والعامل الخامس /يساهم اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية/ بنسبة 39 %.

أما فيما **يتعلق بالمدققين الخارجيين** فإن أقوى المتغيرات ارتباطاً **بالعامل الأول** هو /إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية/ بنسبة 82 % بينما **العامل الثاني** نجد أن أقوى المتغيرات ارتباطاً به /يساهم تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير

المالية/ بنسبة 78 % **والعامل الثالث** /يساهم فحص عناصر الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية/ بنسبة 45 % **والعامل الرابع** /يؤدي اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات/ بنسبة 45 % **والعامل الخامس** /يساهم اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية/ بنسبة 40 %.

الجدول (26) ملخص نتائج تطبيق تحليل العاملي لمتغيرات محور نظم الرقابة الداخلية

التسلسل	المتغيرات الأكثر ارتباطاً في محور نظم الرقابة الداخلية – مدقق داخلي	التسلسل	المتغيرات الأكثر ارتباطاً في محور نظم الرقابة الداخلية – مدقق خارجي
1	يؤدي تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية	1	إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية
2	يساهم فحص عناصر الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية	2	يساهم تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.
3	يساعد فحص عناصر الرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات	3	يساهم فحص عناصر الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية
4	يساعد اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات	4	يؤدي اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات
5	يساهم اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	5	يساهم اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية

نلاحظ من الجدول السابق أنه بحسب آراء المدققين الداخليين يعتبر تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية والمساعدة في معالجتها من أهم الإجراءات الواجب اتباعها عند القيام بفحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية كونها تساعد في الحصول على معلومات تتسم بالحياد والموضوعية، وبالتالي تساهم في زيادة الثقة في التقارير المالية والاعتماد عليها في تقييم الأداء واتخاذ القرارات، بينما يرى المدققين الخارجيين بأن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية عند القيام

بالفحص والتقييم هو الإجراء الأهم، حيث يساعد في خلو التقارير المالية من التحيز وبالتالي يعزز من موثوقيتها مما يمكن الاستفادة منها بالشكل الأمثل.

2-5-2- تطبيق طريقة التحليل العاملي في دراسة العوامل والعناصر الفرعية التي بني عليها مكونات المحور الثاني إدارة المخاطر /مقارنة بين المدقق الداخلي والخارجي:

تم إجراء اختبار التحليل العاملي على متغيرات المحور الثاني إدارة المخاطر وحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (27) جدول التشبع لعناصر المحور الثاني /إدارةالمخاطر/

مدقق داخلي	ترتيب الأهمية	المستخلص	مدقق خارجي	ترتيب الأهمية	المستخلص
يساهم فحص عملية تقييم المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	1	.882	تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	1	.873
تساعد دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	2	.843	إن مراجعة عملية تحديد المخاطر تساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	2	.849
تساعد مراجعة عملية تحديد المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	3	.833	يساعد فحص عملية تقييم المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	3	.838
تؤدي دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	4	.824	يساهم فحص عملية تقييم المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	4	.790
إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر تجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	5	.819	تساهم مراجعة عملية تحديد المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	5	.754
إن فحص عملية تقييم المخاطر يساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	6	.800	إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر تجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	6	.740
يؤدي فحص عملية تقييم المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	7	.777	تساهم دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	7	.734
إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	8	.776	إن فحص عملية تقييم المخاطر يساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	8	.733

مدقق داخلي	ترتيب الأهمية	المستخلص	مدقق خارجي	ترتيب الأهمية	المستخلص
تساهم مراجعة عملية تحديد المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	9	.771	تساعد دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	9	.731
تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	10	.763	إن فحص عملية تقييم المخاطر يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	10	.719
إن فحص عملية تقييم المخاطر يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	11	.762	تساعد مراجعة عملية تحديد المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	11	.718
تساهم دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	12	.762	تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	12	.715
يساعد فحص عملية تقييم المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	13	.748	تؤدي دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	13	.664
إن مراجعة عملية تحديد المخاطر تساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	14	.689	يؤدي فحص عملية تقييم المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	14	.649
تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	15	.681	إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	15	.576

من الجدول السابق تشير مصفوفة القيم الاشتراكية في المحور الثاني /إدارة المخاطر/ تبعاً لآراء **المدققين الداخليين** إلى أن نسبة 88.2 % من التباينات والتي تعبر عن مربع معامل الارتباط المتعدد للمتغير مع العوامل أي أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من التباين وهذا واضح في متغير /يساهم فحص عملية تقييم المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية/، وكذلك الأمر بالنسبة لمتغير /تساعد دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات/ حيث تشير القيمة الاشتراكية إلى 84.3 % من التباينات تفسرها العوامل المشتركة وهنا 4 عامل كما هو واضح في الجدول التالي (28).

أما تبعاً لآراء **المدققين الخارجيين**، فتشير مصفوفة القيم الاشتراكية إلى أن نسبة 87.3 % من التباينات والتي تعبر عن مربع معامل الارتباط المتعدد للمتغير مع العوامل أي أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من التباين وهذا واضح

في متغير /تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات/، وكذلك الأمر بالنسبة لـ /إن مراجعة عملية تحديد المخاطر تساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات/ حيث تشير القيمة الاشتراكية إلى 84.9 % من التباينات تفسرها العوامل المشتركة وهنا 5 عوامل كما هو واضح في الجدول التالي (28).

الجدول (28) جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط للعنصر – المحور الثاني إدارة المخاطر مدقق /داخلي – خارجي/

مجموع التباين المفسر							
Component		القيم الأولية			مربع ومجموع القيم المستخلصة		
		المجموع	النسبة من التباين %	النسب التراكمية %	المجموع	النسبة من التباين %	النسب التراكمية %
المؤهلات العملية = مدقق داخلي .a	1	7.19	47.90	47.90	7.19	47.90	47.90
	2	1.85	12.31	60.22	1.85	12.31	60.22
	3	1.69	11.27	71.49	1.69	11.27	71.49
	4	1.01	6.71	78.20	1.01	6.71	78.20
المؤهلات العملية = مدقق خارجي .a	1	5.85	38.98	38.98	5.85	38.98	38.98
	2	1.77	11.81	50.79	1.77	11.81	50.79
	3	1.30	8.64	59.43	1.30	8.64	59.43
	4	1.13	7.55	66.98	1.13	7.55	66.98
	5	1.04	6.90	73.89	1.04	6.90	73.89

نلاحظ من الجدول السابق، أن المكون /العامل/ الأول بالنسبة لآراء **المدققين الداخليين** له أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي 7.19 ويفسر 47.90 % من التباينات الكلية لمتغيرات العنصر والمكون الثاني يفسر 12.31 % من هيكل التباينات للمتغيرات المشكلة للمحور والثالث 11.27 % والرابع 6.71 % والباقي أهمل لكون جذورها الكامنة أقل من الواحد، والمكونات تفسر ما مجموعه 78.20 % من التباين.

بينما تبعاً لآراء **المدقق الخارجيين** نجد أن المكون /العامل/ الأول له أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي 5.85 ويفسر 38.98 % من التباينات الكلية لمتغيرات العنصر والمكون الثاني يفسر 11.81 % من هيكل التباينات للمتغيرات المشكلة للمحور والمكون الثالث 8.64 % والرابع 7.55 % والخامس 6.90 % والباقي أهمل لكون جذورها الكامنة أقل من الواحد، والمكونات الثلاث تفسر ما مجموعه 73.89 % من التباين.

الجدول (29) مصفوفة المكونات (components Matrix) /إدارةالمخاطر/

Component Matrix[a],b									
العنصر	المكونات /مدقق داخلي				المكونات / مدقق خارجي				
	1	2	3	4	1	2	3	4	5
تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	.56	.44	-.39	-.14	.33	.37	.35	-.26	**.66**
إن مراجعة عملية تحديد المخاطر تساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	.64	.37	-.32	-.21	.36	**.69**	**.40**	.17	-.23
تساعد مراجعة عملية تحديد المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	.50	-.27	**.62**	-.35	.66	-.13	-.13	**.49**	.06
تساهم مراجعة عملية تحديد المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	.59	.43	.40	.28	.31	.56	-.16	.47	.31
تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	.69	-.53	.00	-.05	.62	-.12	**.40**	.39	-.07
يساعد فحص عملية تقييم المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	.78	-.13	-.17	.30	**.76**	.15	.29	-.38	-.06
إن فحص عملية تقييم المخاطر يساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	.67	-.39	-.14	**.43**	.71	.30	-.14	-.12	-.32
يؤدي فحص عملية تقييم المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	.64	-.42	.44	.02	.65	-.05	-.25	-.09	.39
يساهم فحص عملية تقييم المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	.62	.35	.44	.42	.66	.19	-.55	-.12	-.02
إن فحص عملية تقييم المخاطر يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	**.83**	.23	-.06	-.10	.73	-.31	-.18	-.23	.05
تساهم دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	.72	-.24	-.43	.03	.69	-.38	.25	-.13	.18
تساعد دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	**.79**	-.10	-.45	.12	.75	-.02	.16	-.26	-.27
إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر تجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	**.79**	-.32	.06	-.29	.59	-.56	-.01	.27	.11
إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	.68	**.50**	.25	-.01	.53	.29	-.44	-.03	-.12
تؤدي دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	.78	.18	.04	-.43	.73	-.17	.16	.17	-.20

من الجدول السابق نلاحظ:

إن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول بالنسبة **للمدققين الداخليين** هو /إن فحص عملية تقييم المخاطر يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية/ بنسبة 83 %، يليها /تساعد دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات، وخالية من التحيز وموضوعية/ بنسبة 79 %، بينما **العامل الثاني** نجد أن أقوى المتغيرات ارتباطاً به هو /إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية/ بنسبة 50 % **والعامل الثالث** /تساعد مراجعة عملية تحديد المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية/ بنسبة 62 % **والعامل الرابع** /إن فحص عملية تقييم المخاطر يساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات/ بنسبة 43 %.

أما أقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول تبعاً **للمدققين الخارجيين** هو /يساعد فحص عملية تقييم المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات/ بنسبة 76 %، بينما **العامل الثاني** نجد أن أقوى المتغيرات ارتباطاً به /إن مراجعة عملية تحديد المخاطر تساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات/ بنسبة 69 % **والعامل الثالث** /إن مراجعة عملية تحديد المخاطر تساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات، ومعدة في حدود الأهمية النسبية/ بنسبة 40 % **والعامل الرابع** /تساعد مراجعة عملية تحديد المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية/ بنسبة 49 % **والعامل الخامس** /تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات/ بنسبة 66 %.

الجدول (30) ملخص نتائج تطبيق تحليل العاملي لمتغيرات محور إدارة المخاطر

التسلسل	المتغيرات الأكثر ارتباطاً في محور إدارة المخاطر – مدقق داخلي	التسلسل	المتغيرات الأكثر ارتباطاً في محور إدارة المخاطر – مدقق خارجي
1	إن فحص عملية تقييم المخاطر يجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية	1	يساعد فحص عملية تقييم المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات
2	إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية	2	إن مراجعة عملية تحديد المخاطر تساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات
3	تساعد مراجعة عملية تحديد المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية	3	إن مراجعة عملية تحديد المخاطر تساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات
4	إن فحص عملية تقييم المخاطر يساعد في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات	4	تساعد مراجعة عملية تحديد المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية
		5	تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات

نلاحظ من النتائج السابقة، أنه بحسب آراء المدققين الداخليين تعتبر عملية فحص وتقييم الإجراءات المتبعة لتقييم المخاطر المحتمل التعرض لها من أهم الإجراءات عند القيام بفحص وتقييم سياسات إدارة المخاطر حيث أنها تساهم في إعداد التقارير المالية تبعاً للأهمية النسبية للمعلومات الواردة فيها مما ينعكس بشكل واضح على الثقة في هذه التقارير وإمكانية الاعتماد عليها، في حين أن المدققين الخارجيين يروا بأن فحص إجراءات تقييم المخاطر يساهم في التمثيل الصادق للأحداث والعمليات التي تعكسها التقارير المالية، وبالتالي زيادة الثقة فيها.

2-5-3- تطبيق طريقة التحليل العاملي في دراسة العوامل والعناصر الفرعية التي بني عليها مكونات العنصر الثالث الحوكمة /مقارنة بين المدقق الداخلي والخارجي:

تم إجراء اختبار التحليل العاملي على متغيرات المحور الثالث الحوكمة وحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (31) جدول التشبع لعناصر المحور الثالث /الحوكمة/

مدقق داخلي	ترتيب الأهمية	المستخلص	مدقق خارجي	ترتيب الأهمية	المستخلص
تساعد مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	1	.88	يساعد التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	1	.89
إن التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين يساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	2	.88	تساهم مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	2	.84
يؤدي التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين إلى جعل معلومات الواردة التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	3	.84	إن مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء تجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	3	.81
تساعد مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة في جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	4	.82	إن مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	4	.79
إن مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء تساهم في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	5	.81	تؤدي مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة إلى جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	5	.78
إن مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة تجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	6	.79	تساعد مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات الملائمة في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	6	.77
يساعد التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	7	.78	تؤدي مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	7	.76
تؤدي مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	8	.75	إن مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة تجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	8	.75
تساهم مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	9	.74	يؤدي التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين إلى جعل معلومات الواردة التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	9	.73
تؤدي مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة إلى جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	10	.73	إن مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء تساهم في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	10	.70
يساهم التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	11	.71	يساهم التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	11	.67

مدقق داخلي	ترتيب الأهمية	المستخلص	مدقق خارجي	ترتيب الأهمية	المستخلص
إن مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء تجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	12	.70	إن التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين يساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	12	.64
إن مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	13	.70	تساعد مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	13	.64
تساعد مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات الملائمة في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	14	.66	إن التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين يجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	14	.63
إن التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين يجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	15	.62	تساعد مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة في جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	15	.51

من الجدول السابق تشير مصفوفة القيم الاشتراكية في المحور الثالث /الحوكمة/ فيما يتعلق بآراء **المدققين الداخليين** إلى أن نسبة 88 % من التباينات والتي تعبر عن مربع معامل الارتباط المتعدد للمتغير مع العوامل أي أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من التباين وهذا واضح في متغير /تساعد مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات/، وكذلك الأمر بالنسبة لمتغير /إن التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين يساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية/ حيث تشير القيمة الاشتراكية إلى 88 % من التباينات تفسرها العوامل المشتركة وهنا 5 عامل كما هو واضح في الجدول التالي (32).

أما فيما يتعلق بآراء **المدققين الخارجيين**، فإن مصفوفة القيم الاشتراكية تشير إلى أن نسبة 89 % من التباينات والتي تعبر عن مربع معامل الارتباط المتعدد للمتغير مع العوامل أي أن العوامل المشتركة تفسر نسبة عالية من التباين وهذا واضح في متغير /يساعد التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات/، وكذلك الأمر بالنسبة لـ /تساهم مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية/ حيث تشير القيمة الاشتراكية الى 84 % من التباينات تفسرها العوامل المشتركة وهنا 5 عوامل كما هو واضح في الجدول التالي (32).

الجدول (32) جدول الجذور الكامنة لمصفوفة الارتباط للعنصر – المحور الثالث الحوكمة مدقق /داخلي – خارجي/

مجموع التباين المفسر							
Component		القيم الأولية			مربع ومجموع القيم المستخلصة		
		المجموع	النسبة من التباين %	النسب التراكمية %	المجموع	النسبة من التباين %	النسب التراكمية %
المؤهلات العملية = مدقق داخلي .a	1	4.88	32.53	32.53	4.88	32.53	32.53
	2	2.28	15.22	47.75	2.28	15.22	47.75
	3	1.58	10.53	58.28	1.58	10.53	58.28
	4	1.46	9.75	68.03	1.46	9.75	68.03
	5	1.22	8.16	76.19	1.22	8.16	76.19
المؤهلات العملية = مدقق خارجي .a	1	4.24	28.24	28.24	4.24	28.24	28.24
	2	2.24	14.96	43.20	2.24	14.96	43.20
	3	1.85	12.35	55.55	1.85	12.35	55.55
	4	1.55	10.30	65.85	1.55	10.30	65.85
	5	1.04	6.91	72.76	1.04	6.91	72.76

نلاحظ من الجدول السابق، أن المكون /العامل/ الأول بالنسبة لآراء **للمدققين الداخليين** له أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي 4.88 ويفسر 32.53 % من التباينات الكلية لمتغيرات العنصر والمكون الثاني يفسر 15.22 % من هيكل التباينات للمتغيرات المشكلة للمحور والثالث 10.53 % والرابع 9.75 % والخامس 8.16 % والباقي أهمل لكون جذورها الكامنة أقل من الواحد، والمكونات تفسر ما مجموعه 76.19 % من التباين.

بينما تبعاً لآراء **المدققين الخارجيين** نجد أن المكون /العامل/ الأول له أكبر جذر كامن (أو تباين المكون) ويساوي 4.24 ويفسر 28.24 % من التباينات الكلية لمتغيرات العنصر والمكون الثاني يفسر 14.96 % من هيكل التباينات للمتغيرات المشكلة للمحور والمكون الثالث 12.35 % والرابع 10.30 % والخامس 6.91 % والباقي أهمل لكون جذورها الكامنة أقل من الواحد، والمكونات الثلاث تفسر ما مجموعه 72.76 % من التباين.

الجدول (33) مصفوفة المكونات (components Matrix) /الحوكمة/

Component Matrixa,b										
العنصر	المكونات /مدقق داخلي					المكونات / مدقق خارجي				
	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5
تساعد مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	.67	-.13	-.42	.43	-.23	.62	.03	-.39	.32	-.04
إن مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء تساهم في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	.47	-.68	-.18	.21	-.23	.63	-.20	.30	.22	.34
تؤدي مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	**.81**	-.02	-.09	.30	.03	.60	.05	.18	-.31	-.52
تساهم مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	.33	**.62**	-.07	.50	.06	.10	**.82**	-.20	.33	.02
إن مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء تجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	.48	.11	.32	**.58**	.12	.59	.13	-.58	.17	.28
يساهم التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	.66	-.01	-.46	-.26	.01	.54	.37	.36	.30	-.14
يساعد التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	.47	-.62	-.11	-.37	.14	.53	-.15	**.66**	**.36**	-.15
إن التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين يجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	.60	-.15	-.23	-.24	.36	.63	-.07	.07	-.47	.01
إن التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين يساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	.24	.36	-.14	-.06	**.82**	-.03	.61	.44	.28	-.06
يؤدي التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين إلى جعل معلومات الواردة التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	.44	-.45	.59	.13	.29	**.78**	-.16	.03	-.05	.30
تساعد مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات الملائمة في جعل معلومات التقارير المالية معبرة بصدق عن الأحداث والعمليات.	.80	-.09	.03	-.08	-.01	.67	-.24	-.34	.28	-.26

Component Matrixa,b										
العنصر	المكونات /مدقق داخلي					المكونات / مدقق خارجي				
	1	2	3	4	5	1	2	3	4	5
تؤدي مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة إلى جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.	.58	.44	.04	-.33	-.30	.39	.42	-.46	-.30	-.39
إن مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة تجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.	.69	.34	.24	-.22	-.30	.42	.28	.32	-.62	.08
إن مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.	.53	.59	.03	-.28	-.07	-.03	.77	.05	-.24	**.36**
تساعد مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة في جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية.	.46	-.12	**.75**	-.17	-.06	.61	-.18	-.02	-.17	.28

نلاحظ من الجدول ما يلي:

إن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول تبعاً **للمدققين الداخليين** هو /تؤدي مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية/ بنسبة 81 %، بينما **العامل الثاني** نجد أن أقوى المتغيرات ارتباطاً به هو /تساهم مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية/ بنسبة 62 % **والعامل الثالث** /تساعد مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة في جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية/ بنسبة 75 % **والعامل الرابع** /إن مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء تجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية/ بنسبة 58 % **والعامل الخامس** /إن التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين يساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية/ بنسبة 82 %.

أما تبعاً **للمدققين الخارجيين** فإن أقوى المتغيرات ارتباطاً بالعامل الأول هو /يؤدي التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين إلى جعل معلومات الواردة التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية/ بنسبة 78 %، بينما **العامل الثاني** نجد أن أقوى المتغيرات ارتباطاً به /تساهم مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية /بنسبة 82 % **والعامل الثالث** /يساعد التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات/ بنسبة 66 % **والعامل**

الرابع هو نفس متغير العامل الثالث ولكن بنسبة 36 % **والعامل الخامس** /إن مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية/ بنسبة 36 %.

الجدول (34) ملخص نتائج تطبيق تحليل العاملي لمتغيرات محور الحوكمة

التسلسل	المتغيرات الاكثر ارتباطاً في محور إدارة المخاطر مدقق داخلي	التسلسل	المتغيرات الاكثر ارتباطاً في محور إدارة المخاطر مدقق خارجي
1	تؤدي مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية	**1**	يؤدي التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين إلى جعل معلومات الواردة التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية
2	تساهم مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية	**2**	تساهم مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.
3	تساعد مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة في جعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية	**3**	يساعد التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات
4	إن مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء تجعل معلومات التقارير المالية معدة في حدود الأهمية النسبية	**4**	يساعد التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في جعل معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات
5	إن التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين يساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية	**5**	إن مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية

من النتائج السابقة، نجد بأنه يعتبر المدققون الداخليون مراجعة عمليات الإشراف والمتابعة والرقابة المستمرة على الأداء من أهم الإجراءات التي تفي بالغرض من فحص وتقييم سياسات الحوكمة، حيث تساهم في خلو التقارير المالية من التحيز وجعلها أكثر موضوعية، مما يؤدي إلى اتسامها بالموثوقية بشكل يمكن من تحقيق الفائدة المرجوة من استخدامها، في حين أن المدققين الخارجيين يعتبرون أن التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والقوانين الموضوعة من قبل الإدارة وتنفيذها بالشكل الملائم الإجراء الأهم، من خلال مساهمته في إعداد التقارير المالية في حدود الأهمية النسبية وبالتالي يزيد من ثقة الأطراف المعنية فيها.

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

3-1- النتائج:

في ضوء تحليل البيانات واختبار الفروض، أظهرت الدراسة النتائج التالية:

1- يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية والتحقق من التطبيق الفعلي لها، مع الوقوف على أوجه القصور فيها واقتراح الحلول المناسبة لتلافيها في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.

2- يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لسياسات إدارة المخاطر ومراجعة عمليات تحديد المخاطر وتقييمها ودراسة البدائل الملائمة للاستجابة لها وتجنبها في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.

3- يساهم فحص وتقييم التدقيق الداخلي لمبادئ وسياسات الحوكمة والتأكد من الالتزام بها وتقديم التوصيات المناسبة لتحسينها في تعزيز موثوقية التقارير المالية من وجهة نظر المدققين الداخليين والخارجيين.

4- لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية.

5- احتل فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية المرتبة الأولى كأكثر مساهمة وأعلى إيجابية في تعزيز موثوقية التقارير المالية في رأي المدققين الداخليين، ثم المرتبة الثانية للحوكمة، بينما إدارة المخاطر كانت في المرتبة الثالثة.

6- احتل فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة المرتبة الأولى كأكثر مساهمة وأعلى إيجابية في تعزيز موثوقية التقارير المالية في رأي المدققين الخارجيين، ثم المرتبة الثانية لنظم الرقابة الداخلية، بينما إدارة المخاطر كانت في المرتبة الثالثة.

7- احتل فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة المرتبة الأولى كأكثر مساهمة وأعلى إيجابية في تعزيز موثوقية التقارير المالية في رأي عينة الدراسة ككل، ثم المرتبة الثانية لنظم الرقابة الداخلية، بينما إدارة المخاطر كانت في المرتبة الثالثة.

8- لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية تبعاً للمؤهل العلمي.

9- لا يوجد فروق ذات دلالة معنوية بين آراء المدققين الداخليين والخارجيين حول مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية تبعاً لسنوات الخبرة.

3-2- التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يمكن عرض مجموعة من التوصيات تتمثل في:

1- العمل على تطوير إجراءات التدقيق الداخلي وأساليبه مع متابعة التطورات المستمرة في المعايير واستخدام أساليب التدقيق الإلكترونية، بالشكل الذي يمكن من الحصول على نتائج أفضل من عمليات الفحص والتقييم ويساهم في تطوير الأداء المالي والإداري، وبالتالي الحصول على نتائج تتسم بالموثوقية والشفافية بما يخدم أغراض المجتمع المالي.

2- إجراء دورات تأهيلية تدريبية دورية للأفراد القائمين على مهام التدقيق الداخلي، وخاصة في قطاع المصارف كونه من أكثر القطاعات تأثراً بتطورات بيئة الأعمال، مع الاستعانة بالخبرات والكفاءات المناسبة باستمرار، بغرض المحافظة على جودة عالية في أداء إدارة التدقيق الداخلي، مما يضمن جودة أداء العمليات والأنشطة، وبالتالي يزيد من الثقة في نتائج الأداء.

3- المساهمة بشكل دوري من قبل المدققين الداخليين في تقديم الاقتراحات والحلول الملائمة فيما يتعلق بمعالجة أوجه القصور والضعف في نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة وتطويرها بالشكل الملائم للوصول بالأداء إلى الأفضل.

4- تنسيق العمل بين المدققين الداخليين والخارجيين ولجنة التدقيق فيما يتعلق بإجراءات الفحص والتقييم بالشكل الذي يمكنهم من تنفيذ مهامهم بكفاءة وفعالية، ويعزز من ثقة الأطراف المعنية في نتائج الأداء المالي والإداري بهدف اتخاذ القرارات المناسبة.

5- ضرورة قيام القائمين على مهنة التدقيق في سورية والجهات الحكومية ذات الصلة بعمل برامج تدريبية للمدققين على مستوى الدولة تتماشى مع بيئة الأعمال فيها، وتمكنهم من تطوير خبراتهم وكفاءاتهم بهدف تحسين أساليب العمل بما ينسجم مع التطورات التكنولوجية الحاصلة.

المراجع

المراجع العربية

الكتب:

1- أبو طالب، يحيى، **نظرية المحاسبة والمعايير المحاسبية**، (دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2005).

2- أبو نصار، محمد، حميدات، جمعة، **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية – الجوانب النظرية والعملية**، (الطبعة الثانية؛ عمان: دار وائل للنشر، 2009).

3- الخلايلية، محمود عبد الحليم، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، (الطبعة الثالثة؛ عمان: مطابع الراشد، 2004).

4- السيد، شحاتة، وآخرون، **الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال – الواقع والمستقبل**، (الاسكندرية، الدار الجامعية، 2006).

5- الصحن، عبد الفتاح، وآخرون، **أسس المراجعة الخارجية**، (القاهرة، المكتب الجامعي الحديث، 2007).

6- د. القاضي، حسين، وآخرون، **التدقيق الداخلي**، (دمشق، جامعة دمشق، 2008).

7- د. القباني، ثناء، السواح، نادر، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**، (الاسكندرية، الدار الجامعية، 2006).

8- الكبسي، عبد الستار، **التكامل في المبادئ المحاسبية**، (الطبعة الأولى؛ عمان: دار وائل للنشر، 2003).

9- الوردات، خلف عبد الله، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية**، (الطبعة الأولى، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2006).

10- حماد، طارق عبد العال، إدارة المخاطر: أفراد – إدارات – شركات – بنوك، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007).

11- حنان، رضوان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، (الطبعة الأولى؛ عمان: دار وائل، 2003).

12- شرويدر، ريتشارد، وآخرون، ترجمة د. كاجيجي، خالد علي، وفال، إبراهيم، **نظرية المحاسبة**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2006).

13- كيسو، دونالد، وبجانت، جيري، ترجمة حجاج، أحمد حامد، **المحاسبة المتوسطة – الجزء الأول**، (الرياض: دار المريخ للنشر، 2005).

الدوريات:

1- الأمين، ماهر، البهلول، محمد، "الإفصاح في التقارير المالية للمصارف وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في سورية – دراسة تطبيقية على المصرف الزراعي التعاوني"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، (مج 32، ع 1، 2010)، ص ص 91-115.

2- د. الجبالي، محمود، د. نظمي، إيهاب، "قياس درجة تطبيق التدقيق الداخلي القائم على مخاطر الأعمال في القطاع المصرفي الأردني"، **المجلة العربية للإدارة**، (مج 27، ع 2، 2007)، ص ص 179-199.

3- د. الجوهر، كريمة علي، د. العقدة، صالح، "إعادة هندسة التدقيق الداخلي في ضوء المعايير الدولية وأثرها في تعزيز إدارة المخاطر"، **المجلة العربية للإدارة**، (مج 30، ع 2، 2010)، ص ص 111-129.

4- الرحيلي، عوض، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة**، (مج 22، ع 1، 2008)، ص ص 179-218.

5- الشوبكي، يونس، "أهمية التزام البنوك التجارية الأردنية بتطبيق الحاكمية المؤسسية وأثر ذلك على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية دراسة تطبيقية"، **المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، (الأردن، مؤتمر منظمات متميزة في بيئة جديدة، 2011)، ص ص 83-105.

6- د. العربيد، نضال، الشريف، فراس، "مدى التزام مصرف سوريا المركزي بمتطلبات التدقيق الداخلي وفق أسلوب المخاطر في ظل معايير بازل الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، (مج 27, ع 2، 2011)، ص ص 415-452.

7- العقدة، صالح، وآخرون، "دور التدقيق الداخلي في التحسين المستمر للأداء الاجتماعي دراسة في البنوك التجارية الأردنية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، (مج 34، ع 1، 2010)، ص ص 367-391.

8- د. الغباري، أيمن فتحي، "تقييم أثر تطبيق معايير حوكمة الشركات في حماية حقوق المساهمين وعلاقتها التكاملية بالرقابة والمراجعة الداخلية بمنظمات الأعمال"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، (ع 2، 2012)، ص ص 885-921.

9- د. الغبان، ثائر صبري، وهلندي، آلان عجيب، "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان – العراق"، **مجلة العلوم الإنسانية**، (ع 45، 2010)، ص ص 1-39.

10- النعيمات، سعيد، "بيان أثر التدقيق الداخلي على مخرجات النظام المحاسبي في قطاع البنوك التجارية الأردنية"، **المجلة العلمية لكلية التربية**، (مج 1، ع 8، 2010)، ص ص 210-243.

11– د. جمعة، أحمد حلمي، "التحكم المؤسسي وأبعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، (ع 2، 2004)، ص ص 371-406.

12– حداد، جواد أحمد، "واقع التقارير والقوائم المالية المرحلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المحدودة"، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، (ع 27، 2012)، ص ص 285-324.

13– د. حسن، حنان جابر، "التكامل بين مدخل القيمة المضافة ومدخل التقويم المتوازن للأداء لتعزيز الدور الاستراتيجي للمراجعة الداخلية في تحسين عملية إدارة مخاطر أعمال المنشآت"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، (ع 2، 2012)، ص ص 593-664.

14– حسن، يوسف صلاح عبد الله، "دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر"، **مجلة التجارة والتمويل (كلية التجارة – جامعة طنطا)**، (ع 2، 2013)، ص ص 117-171.

15– د. دحدوح، حسين أحمد، "دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات دراسة ميدانية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، (مج 24، ع 1، 2008)، ص ص 249-283.

16– زيود، لطيف، وآخرون، "الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي 30 – دراسة تطبيقية في المصرف التجاري السوري"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، (مج 28، ع 2، 2006)، ص ص 201-222.

17– د. سامي، مجدي محمد، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الاسكندرية**، (مج 46، ع 2، 2009)، ص ص 167-210.

18– أ. سلوم، حسن عبد الكريم، وآخرون، "التدقيق الداخلي والتغيير الاستراتيجي"، **مجلة الإدارة والاقتصاد** (الجامعة المستنصرية – العراق)، (س 35، ع 93، 2012)، ص ص 96-106.

19– عبد السيد، ناظم، "دور التدقيق الداخلي على وفق المفاهيم والاتجاهات الحديثة في الرقابة على تكاليف الجودة ومؤشراتها دراسة ميدانية في معمل سمنت طاسلوجة"، **مجلة العلوم الاقتصادية**، (مج 7، ع 26، 2010)، ص ص 148-176.

20– عيسى، سمير كامل محمد، "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات – دراسة تطبيقية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – جامعة الاسكندرية**، (مج 45، ع 1، 2008)، ص ص 1-57.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1– أبو حمام، ماجد اسماعيل، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة، 2009.

2– الإبراهيم، ديالا، دور مدخل التدقيق المستمر في تعزيز ملائمة التقارير المالية الالكترونية – دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 2013.

3– البشاري، مصطفى، أهمية تطبيق معايير حوكمة الشركات لتفعيل نظم المراجعة الداخلية في المؤسسات العامة بالسودان، ورقة عمل، المؤتمر الأول للمراجعة الداخلية بالسودان، 2008.

4– الحوامة، عمر، قياس مدى تحقق الإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات الصناعية المساهمة العامة المتداولة في سوق عمان المالي – دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط – الأردن، 2010.

5– الشامي، أكرم يحيى، أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2009.

6– الطاهات، صقر، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار التقارير المالية المرحلية في ضوء معيار المحاسبي الدولي 34 والتشريعات المحلية ذات الصلة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2005.

7– المجهلي، ناصر محمد علي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات – دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

8– المدلل، يوسف سعيد، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة، 2007.

9– المرعي، نبيه، دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، 2009.

10– المهندي، محمد عبد الله، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية المنشورة على أسعار الأسهم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2004.

11– حميدان، مصطفى حميدان، مدى التزام مؤسسة المدن الصناعية الأردنية بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.

12– عبد الصمد، عمر، دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المدية، 2008.

13– كيرزان، فاتن، مدى إدراك الإدارة العليا في المصارف السورية لأهمية المراجعة الداخلية في زيادة قيمة العمليات المصرفية وتحسينها دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، 2010.

14– لايقة، رولا، القياس والإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في المصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار – دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة المصرفية، جامعة تشرين، 2007.

15– مراد، درويش، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة دمشق، 2008.

16– نسمان، إبراهيم إسحاق، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على مصارف القطاع العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية – غزة، 2009.

القوانين والمعايير:

1– الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2012، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، معيار التدقيق الدولي /610/، عمان – الأردن.

2– الاتحاد الدولي للمحاسبين 2010، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان – الأردن.

3– الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2008، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، عمان – الأردن.

4– المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين، مبادئ أخلاقيات المهنة، 2009.

5– دليل الحوكمة لدى المصارف التقليدية العاملة في الجمهورية العربية السورية، مصرف سوريا المركزي: مجلس النقد والتسليف، 2009.

6– القرار 123/م ن/ب 4 التعليمات الخاصة بمتطلبات التدقيق الداخلي بالمصارف، مصرف سورية المركزي: مجلس النقد والتسليف، 2005.

المراجع الأجنبية:

الكتب:

1– Elliott, B., Elliott, J., 2011, **Financial Accounting and Reporting**, (14th; UK: financial times/prentice hall).

2– Gibson, C., 2010, **Financial Reporting & Analysis using Financial Accounting Information**, (12th; South-Western).

3– Kothari, J., and Barone, E., 2006, **Financial Accounting**: **an international approach**, (1st; Financial Times/Prentice Hall).

4– Wild, J., 2008, **Financial Accounting**: **Information for decisions**, (New York: McGraw- Hill/Irwin).

الدوريات:

1– Beest, F., etal., 2009, Quality of Financial Reporting: measuring qualitative characteristics, working paper.

2– D'Silva, K., Ridley, J., 2007, "Internal auditing's international contribution to governance", **International Journal of Business Governance and Ethics**, (Vol. 3, No. 2), pp. 113-126.

3– Goodwin, j., and Pamela, k., 2006, "The use of internal audit by Australian companies", **Managerial Auditing Journal**, (vol. 21, Iss. 1), pp. 81-101.

4– Hassan, s., 2013, "Financial Reporting Quality, Does Monitoring Characteristics Matter? An Empirical Analysis of Nigerian Manufacturing Sector", **The Business & Management Review**, (Vol. 3, N. 2), pp. 147-161.

5– Hermanson, D.R. and Rittenbereg L.E., 2003, "Internal audit and organizational governance", the Institute of Internal Auditors Research Foundation, Florida pp. 25-71.

6– Karagiorgos, T., etal., 2010, "Internal Auditing as an Effective Tool for Corporate Governance", **Journal of Business Management**, (Vol. 2, No. 1), pp. 16-23.

7– The Institute of Internal Auditors, 2009, IIA position paper: the role of internal auditing in enterprise – wide risk management.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1– Ganbaatar. J., Analyzing Financial Statements, 2010, Bachelor Thesis Assignment, Tomas Bata University, Zlin.

2– Rudasingwa, J., 2006, The Role of Internal Audit Function in Enhancing Risk Management in The Rwandan Social Security Fund (RSSF), Master Thesis, Tshwane University, South Africa.

3– Wilson, D., 2010, Significance of Financial Reporting to Stakeholders in Nigeria Investors' Perspective, Bachelor' program in international business, Vaasan Ammattikorkeakoulu University of Applied Science, Finland.

القوانين والمعايير:

1– Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission, 2004, Enterprise Risk Management Integrated Framework.

2– Financial Accounting Standards Board, 2008, Statements of Financial Accounting concepts No.2.

3– International Accounting Standard Board, 2010, The Conceptual Framework for Financial Reporting.

4– International Public Sector Accounting Board, 2013, The conceptual Framework for General Purpose Financial Reporting by Public Sector Entities.

5– The Institute of Internal Auditors, October 2013, International Standards for Professional Practice of Internal Auditing.

6– The Institute of Internal Auditors, 2009, code of ethics.

7– The Institute of Internal Auditors, 2009, Internal Audit Activity Charter.

المواقع الإلكترونية:

www.theiia.org
www.ifac.org
www.fasb.org
www.aasb.org
www.ru.nl
www.ssrn.com
www.aaahq.org
www.nysscpa.com
www.Onlinelibrary.wiley.com
www.ebeschost.com

الملاحق

الملحق رقم (1): المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي

معايير السمات: وتتضمن ما يلي[1]:

المعيار /1000/– الهدف، السلطة، المسؤولية:

يجب أن يتم تحديد هدف وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي رسمياً ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، وبالشكل الذي يتوافق مع مفهوم التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاق والمعايير الدولية. ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يقوم بمراجعة دورية لميثاق التدقيق الداخلي وتقديمه إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة للموافقة عليه.

ويمثل ميثاق التدقيق الداخلي مستند رسمي يتم من خلاله تحديد هدف وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي، وكذلك تحديد وضع نشاط التدقيق الداخلي في المنشأة، بما في ذلك طبيعة العلاقة الوظيفية /التبعية/ التي تربط الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بمجلس الإدارة، ويخوله بالاطلاع على السجلات والوصول إلى العاملين في المنشأة والممتلكات والأصول الخاصة بعملية التدقيق، كما يحدد نطاق عملية التدقيق. وتتم الموافقة النهائية على هذا الميثاق من قبل مجلس إدارة المنشأة.

كما يجب أن يتم تحديد طبيعة خدمات التأكيد التي سيتم تقديمها ضمن ميثاق التدقيق الداخلي. وإذا كان سيتم تقديم هذه الخدمات إلى أطراف خارجية، فيجب أيضاً أن يتم تحديد طبيعتها ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، فضلاً عن تحديد طبيعة الخدمات الاستشارية التي سيتم تقديمها ضمن ميثاق التدقيق الداخلي.

المعيار /1010/– مراعاة مفهوم التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاق والمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ضمن ميثاق التدقيق الداخلي:

يجب أن تتم مراعاة الطبيعة الإلزامية لمفهوم التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاق والمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، وأن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بمناقشتها مع الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

المعيار /1100/– الاستقلالية والموضوعية:

يجب أن يكون نشاط التدقيق الداخلي مستقل، وأن يكون المدققين الداخليين موضوعيين أثناء تأدية مهامهم.

[1] The Institute of Internal Auditors, 2013, **op.cit**., pp. 3-8.

تمثل **الاستقلالية** التحرر من الظروف والشروط التي تحول دون أداء مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي على نحو غير متحيز. ولتحقيق درجة الاستقلالية اللازمة لأداء هذه المسؤوليات بفعالية، يجب أن يتاح للرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي الوصول المباشر إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة من خلال العلاقة الوظيفية التي تربطه بهم. وتتم معالجة أية تهديدات تتعلق بالاستقلالية على مستوى المدقق الفردي وعلى المستويات الوظيفية والتنظيمية.

بينما تمثل **الموضوعية** الحالة الذهنية غير المتحيزة والتي تسمح للمدققين الداخليين بأداء مهامهم على نحو يجعلهم واثقون بنتائج أعمالهم ودون تقديم أية تنازلات تتعلق بجودة أداء عملهم. وتتطلب الموضوعية من المدققين الداخليين عدم التأثر أو إخضاع أحكامهم لأطراف أخرى فيما يخص القضايا التي يتم تدقيقها. وتتم معالجة أية تهديدات تتعلق بالموضوعية على مستوى المدقق الفردي وعلى المستويات الوظيفية والتنظيمية.

المعيار /1110/– الاستقلالية التنظيمية:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يكون تابع لمستوى تنظيمي داخل المنشأة يسمح له بإنجاز مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي، وأن يؤكد سنوياً على الأقل إلى مجلس الإدارة الاستقلالية التنظيمية لنشاط التدقيق الداخلي.

وتتحقق الاستقلالية التنظيمية بشكل فعال عندما يكون الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تابع من الناحية الوظيفية إلى مجلس الإدارة، ومن الأمثلة على تلك التبعية قيام مجلس الإدارة بما يلي:

- الموافقة على ميثاق التدقيق الداخلي.
- الموافقة على خطة عمل التدقيق الداخلي القائمة على المخاطر.
- الموافقة على خطة موارد وموازنة التدقيق الداخلي.
- تلقي الاتصالات من الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي حول أداء التدقيق الداخلي بحسب الخطة الموضوعة وأية مسائل أخرى.
- الموافقة على القرارات المتعلقة بتعيين وعزل الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.
- الموافقة على مكافأة الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي.
- إجراء الاستفسارات اللازمة مع الإدارة والرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي لتحديد فيما إذا كان هناك قيود غير ملائمة لموارد ونطاق عملية التدقيق.

ويجب أن لا يتعرض نشاط التدقيق الداخلي لأي تدخل عند تحديد نطاقه وأدائه وإيصال نتائجه.

المعيار /1111/– التفاعل المباشر مع مجلس الإدارة:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يتواصل ويتفاعل بشكل مباشر مع مجلس الإدارة.

المعيار /1120/– الموضوعية الفردية:

يجب أن يكون المدققين الداخليين موضوعيين وغير متحيزين، وأن يتجنبوا أي تضارب في المصالح.

تضارب المصالح هي الحالة التي يكون فيها لدى المدقق الداخلي، والذي يكون موضع ثقة، مصالح شخصية أو مهنية متنافسة تجعل من الصعب عليه أداء واجباته بشكل حيادي. وقد يحدث تضارب المصالح حتى ولو لم يترتب عليه أي تصرف غير أخلاقي أو غير سليم. وقد تؤدي أيضاً إلى إضعاف الثقة في المدقق الداخلي وفي نشاط التدقيق الداخلي وكذلك في المهنة ككل.

إضافةً إلى ذلك قد يؤدي تضارب المصالح إلى إضعاف قدرة الفرد على أداء واجباته ومسؤولياته بموضوعية.

المعيار /1130/– ضعف الاستقلالية والموضوعية:

إذا كان هناك ما يضعف الاستقلالية أو الموضوعية ظاهرياً أو حقيقياً، يجب أن يتم الإفصاح عن تفاصيل ذلك إلى الأطراف المعنية وتتحدد طبيعة الإفصاح بناءً على الضعف.

يشمل ضعف الاستقلالية التنظيمية والموضوعية الفردية، على سبيل المثال لا الحصر، تضارب المصالح الشخصية ووجود قيود على نطاق عميلة التدقيق، وكذلك القيود على الوصول إلى السجلات والممتلكات والعاملين في المنشاة وعلى الموارد كالتمويل مثلاً.

ويتم تحديد الأطراف المعنية التي سيتم الإفصاح لها عن ضعف الاستقلالية والموضوعية استناداً إلى توقعات نشاط التدقيق الداخلي ومسؤوليات الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تجاه الإدارة العليا ومجلس الإدارة والموضحة ضمن ميثاق التدقيق الداخلي، إضافةً إلى طبيعة هذا الضعف.

كما يجب أن يمتنع المدققين الداخليين عن تقييم العمليات التي كانوا مسؤولين عنها سابقاً. فمن المرجح أن تضعف الموضوعية عند تقديم المدققين الداخليين خدمات التأكيد للأنشطة التي كانوا مسؤولين عن أدائها بالسنة السابقة.

ويجب أن تقوم جهة خارجية غير إدارة التدقيق الداخلي بالإشراف على مهام التأكيد التي يقدمها الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي للوظائف التي كان مسؤولاً عنها، ويمكن للمدققين الداخليين أن يقدموا خدمات استشارية تخص العمليات التي كانوا مسؤولين عنها مسبقاً.

وإذا كان من المحتمل أن تضعف الخدمات الاستشارية المقترحة استقلالية وموضوعية المدققين الداخليين، يجب أن يتم الإفصاح عن ذلك إلى المنشأة المعنية قبل الموافقة على تقديم هذه الخدمات.

المعيار /1200/– الكفاءة والعناية المهنية اللازمة:

يجب أن يتم أداء مهام التدقيق الداخلي بكفاءة وأن يبذل العناية المهنية اللازمة.

المعيار /1210/– الكفاءة:

يجب أن يمتلك المدققين الداخليين المعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لأداء المسؤوليات المنوطة بهم، وكذلك يجب أن يمتلك نشاط التدقيق الداخلي ككل المعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لأداء مسؤولياته.

ويقصد بالمعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى الكفاءة المهنية اللازمة للمدققين الداخليين لأداء مسؤولياتهم المهنية بشكل فعال. ومن المستحسن أن يثبت المدققين الداخليين كفاءتهم من خلال حصولهم على الشهادات والمؤهلات المهنية المناسبة كشهادة /مدقق داخلي معتمد/ وغيرها من الشهادات المماثلة التي يمنحها المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين IIA والتنظيمات المهنية الأخرى الملائمة.

كما يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي الحصول على المساعدة والمشورة من ذوي الاختصاص في حال افتقار المدققين الداخليين للمعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لأداء كل أو جزء من المسؤوليات الموكلة إليهم.

ويجب أن يمتلك المدققين الداخليين المعرفة الكافية لتقييم مخاطر الاحتيال وكذلك الوسائل المتبعة من قبل المنشأة لإدارته والحد منه، دون أن يكون من المتوقع منهم أن يكون لديهم نفس خبرة الشخص المسؤول بشكل أساسي عن اكتشاف الاحتيال.

كما يجب أن يمتلك المدققين الداخليين المعرفة الكافية بالرقابة على نظم المعلومات والمخاطر المتعلقة بها، وكذلك تقنيات التدقيق المتاحة لأداء المهام المنوطة بهم، دون أن يكون من المتوقع من كافة المدققين الداخليين أن يكون لديهم نفس خبرة المدقق الداخلي المسؤول بشكل أساسي عن تدقيق نظم المعلومات.

ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي الحصول على المساعدة والمشورة من ذوي الاختصاص في حال افتقار المدققين الداخليين للمعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى واللازمة لأداء خدمة استشارية معينة، أو ألا يقبل أداء هذه الخدمة.

المعيار /1220/– العناية المهنية اللازمة:

يجب على المدققين الداخليين بذل العناية المهنية اللازمة والمهارة المتوقع أن يبذلها المدقق الذي يتمتع بمستوى معقول من الكفاءة والحرص دون أن يعني ذلك عدم الوقوع في الخطأ وذلك على النحو التالي:

1– يجب أن يبذل المدققون الداخليون العناية المهنية اللازمة من خلال الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- مدى العمل اللازم لتحقيق أهداف المهمة.
- درجة تعقيد والأهمية النسبية للمسائل التي يتم تطبيق إجراءات التأكيد عليها.
- مدى كفاية وفعالية عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر.
- احتمال حدوث الأخطاء الهامة أو الاحتيال أو عدم التقيد.
- تكلفة عملية التأكيد مقارنةً مع المنافع المحتملة.

2– عند بذل العناية المهنية اللازمة، يجب أن يأخذ المدققين الداخليين في الاعتبار استخدام أساليب التدقيق الالكترونية وأية أساليب أخرى لتحليل البيانات.

3– يجب على المدققين الداخليين أن يتنبهوا للمخاطر التي من المحتمل أن تؤثر على أهداف وعمليات خدمة التأكيد والموارد اللازمة لها، حيث أن إجراءات التأكيد وحدها حتى في حال بذل العناية المهنية اللازمة، لا تضمن تحديد كافة هذه المخاطر.

4– يجب على المدققين الداخليين بذل العناية المهنية اللازمة في أي خدمة استشارية من خلال الأخذ في الحسبان:

- احتياجات وتوقعات المنشأة (العميل)، بما في ذلك طبيعة وتوقيت وإيصال نتائج الخدمة.
- مدى العمل اللازم لإنجاز أهداف الخدمة، ودرجة تعقيده.
- تكلفة الخدمة الاستشارية مقارنةً مع المنافع المحتملة.

المعيار /1230/– التطوير المهني المستمر:

يجب على المدققين الداخليين تحسين معرفتهم ومهاراتهم وكفاءاتهم الأخرى من خلال التطوير المهني المستمر.

المعيار /1300/– برنامج تأكيد وتحسين الجودة:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تطوير والمحافظة على برنامج لتأكيد وتحسين الجودة بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

ويتم تصميم برنامج تأكيد وتحسين الجودة للتمكن من تقييم مدى توافق نشاط التدقيق الداخلي مع مفهومه والمعايير الدولية، وكذلك تقييم فيما إذا كان المدققون الداخليون يطبقون ميثاق الأخلاق، إضافةً إلى تقييم كفاءة وفعالية نشاط التدقيق الداخلي وتحديد فرص التحسين.

المعيار /1310/– متطلبات برنامج تأكيد وتحسين الجودة:

يجب أن يشمل برنامج تأكيد وتحسين الجودة التقييم الداخلي والخارجي.

المعيار /1311/– التقييم الداخلي: ويجب أن يشمل:

- المراقبة المستمرة لأداء نشاط التدقيق الداخلي.
- تقييم دوري ذاتي أو من قبل أشخاص آخرين من داخل المنشأة ممن لديهم معرفة كافية بممارسات التدقيق الداخلي.

وتعتبر المراقبة المستمرة جزء مكمل لعمليات الإشراف والمراجعة والقياس اليومية لنشاط التدقيق الداخلي، ويتم دمجها ضمن السياسات والممارسات الروتينية المستخدمة في إدارة نشاط التدقيق الداخلي. وتستخدم العمليات والأدوات والمعلومات التي تعتبر ضرورية لتقييم التوافق مع مفهوم التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاق والمعايير.

أما التقييم الدوري فيتم إجراؤه لتقييم التوافق مع مفهوم التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاق والمعايير.

وتتطلب المعرفة الكافية بممارسات التدقيق الداخلي على الأقل فهم كافة عناصر الإطار الدولي للممارسة المهنية.

المعيار /1321/– التقييم الخارجي:

يجب أن يتم إجراء التقييم الخارجي مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات من قبل مدقق أو فريق تدقيق مؤهل ومستقل من خارج المنشأة. ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يناقش مع مجلس الإدارة ما يلي:

- آلية وتكرار عملية التدقيق الخارجي.

- مؤهلات واستقلالية المدقق الخارجي أو فريق التدقيق الخارجي، بما في ذلك أي احتمال لتضارب المصالح.

وعلى المدقق أو فريق التدقيق إثبات كفاءته في الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي وعمليات التقييم الخارجي. ويتم ذلك من خلال توفر مزيج من الخبرة العملية والمعرفة النظرية، فالخبرة المكتسبة من المنشآت المماثلة من حيث الحجم ومستوى التعقيد وقطاع الصناعة والمسائل الفنية ذات قيمة أكثر من الخبرة في المجالات الأخرى. وعند وجود فريق تدقيق ليس من الضروري أن يتمتع كافة أعضائه بنفس مستوى الكفاءة وإنما أن يكون الفريق ككل مؤهل. ويجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يستخدم حكمه المهني لتقييم فيما إذا كان المدقق أو فريق التدقيق على مستوى كاف من التأهيل لمزاولة عمله.

يقصد بالمدقق أو فريق التدقيق المستقل أن لا يكون هناك تضارب في المصالح سواء كان حقيقياً أو ظاهرياً، وأن لا يكون المدقق أو فريق التدقيق جزء من أو خاضع لسيطرة المنشأة التي يتم تدقيقها.

المعيار /1320/– التقرير عن برنامج تأكيد وتحسين الجودة:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالنتائج المتعلقة ببرنامج تأكيد وتحسين الجودة.

ويتم تحديد شكل ومحتوى وتوقيت إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بنتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة من خلال المناقشات معهم، مع الأخذ بعين الاعتبار مسؤوليات نشاط التدقيق الداخلي والرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي المبينة في ميثاق التدقيق الداخلي.

وللتحقق من التوافق مع مفهوم التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاق والمعايير يجب أن يتم الإبلاغ عن نتائج التقييم الداخلي والخارجي الدورية عند اكتمالها وكذلك نتائج المراقبة المستمرة سنوياً على الأقل. وتتضمن هذه النتائج تقييم المدقق أو فريق التدقيق لدرجة التوافق المذكورة.

المعيار /1321/– استخدام تعبير "تم إجراؤه وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي":

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يصرح بأن نشاط التدقيق الداخلي متوافق مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي فقط إذا كانت نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة تدعم ذلك.

ويعتبر نشاط التدقيق الداخلي متوافق مع المعايير عندما يحقق النتائج المنصوص عليها في هذه المعايير وفي مفهوم التدقيق الداخلي وكذلك ميثاق الأخلاق. وتتضمن نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة نتائج التقييم الداخلي والخارجي.

المعيار /1322/– الإفصاح عن عدم التوافق مع المعايير:

عندما يؤثر عدم التوافق مع مفهوم التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاق والمعايير على النطاق الكلي لنشاط التدقيق الداخلي وعملياته، يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يفصح عنه وعن تأثيره إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

معايير الأداء: وتتضمن ما يلي[1]:

المعيار /2000/– إدارة نشاط التدقيق الداخلي:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يدير نشاط التدقيق الداخلي بفعالية بهدف تحقيق قيمة مضافة للمنشأة.

وتتم إدارة نشاط التدقيق الداخلي بفعالية عندما:

- تحقق نتائج أعمال نشاط التدقيق الداخلي الأهداف والمسؤوليات المتضمنة في ميثاق التدقيق الداخلي.
- يكون نشاط التدقيق الداخلي متوافق مع مفهوم التدقيق الداخلي والمعايير.
- يلتزم الأفراد الذين يكونون جزءاً من نشاط التدقيق الداخلي بميثاق الأخلاق والمعايير.

ويحقق نشاط التدقيق الداخلي قيمة مضافة للمنشأة ومالكيها عندما يقدم تأكيد موضوعي ملائم، ويساهم في فعالية وكفاءة عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر.

المعيار /2010/– التخطيط:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وضع خطة مبنية على أساس المخاطر لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع أهداف المنشأة.

[1] **Ibid**., pp. 9-18.

ويعتبر الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤولاً عن تطوير خطة مبنية على أساس المخاطر، آخذاً بالاعتبار إطار إدارة المخاطر في المنشأة، بما في ذلك استخدام مستويات المخاطر المقبولة والموضوعة من قبل الإدارة لمختلف أنشطة وأقسام المنشأة. وفي حال عدم وجود هذا الإطار، يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي استخدامتقديره الشخصي مع مراعاة آراء الإدارة العليا ومجلس الإدارة. وبخصوص ذلك ينبغي:

1- أن تكون خطة نشاط التدقيق الداخلي مبنية على تقييم موثق للمخاطر وأن تحدد على الأقل سنوياً، مع الأخذ بعين الاعتبار آراء الإدارة العليا ومجلس الإدارة.
2- أن يحدد ويراعي الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي توقعات الإدارة العليا ومجلس الإدارة والمالكين لآراء التدقيق الداخلي وأية استنتاجات أخرى.
3- أن ينظر الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي في المهام المتعلقة بتقديم الخدمات الاستشارية المقترحة، بناءً على احتمال مساهمة هذه المهام في تحسين إدارة المخاطر في المنشأة وتحقيق قيمة مضافة لها، وكذلك تحسين عمليات المنشأة، وأن يتم تحديد هذه المهام ضمن خطة التدقيق.

المعيار /2020/– التبليغ والموافقة:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة عن خطط نشاط التدقيق الداخلي والموارد اللازمة لها، بما في ذلك التغيرات المرحلية الهامة فيها لمراجعتها والموافقة عليها. كذلك يجب عليه أن يبلغ عن تأثير تحديدات الموارد.

المعيار /2030/– إدارة الموارد:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي التأكد من أن الموارد المتاحة للتدقيق الداخلي مناسبة وكافية، وأنه قد تم توظيفها بفعالية لتحقيق الخطة المعتمدة.

ويشير مصطلح مناسبة إلى مزيج من المعرفة والمهارات والكفاءات الأخرى اللازمة لأداء الخطة، أما مصطلح كافية فيشير إلى كمية الموارد اللازمة لإنجاز الخطة، ويتم توظيف الموارد توظيفاً فعالاً عندما تستخدم على نحو يساهم في تحسين إنجاز الخطة المعتمدة.

المعيار /2040/– السياسات والإجراءات:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي. ويعتمد شكل ومحتوى السياسات والإجراءات على حجم وهيكل نشاط التدقيق الداخلي ودرجة تعقد أعماله.

المعيار /2050/– التنسيق:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يتبادل المعلومات وينسق نشاطاته مع مقدمي خدمات التأكيد والخدمات الاستشارية الداخليين والخارجيين لضمان التغطية الملائمة للأعمال وتقليل ازدواجية الجهود.

المعيار /2060/– إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة بشكل دوري عن غرض وسلطة ومسؤولية وأداء نشاط التدقيق الداخلي بحسب الخطة المعتمدة. ويجب أن يشمل هذا الإبلاغ أيضاً احتمال التعرض للمخاطر، بما في ذلك مخاطر الاحتيال وكذلك قضايا الرقابة والحوكمة وأية مسائل أخرى قد تلزم، أو قد تطلب من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

يتحدد محتوى والفترات التي يجب خلالها إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة من خلال المناقشة معهم، ويعتمد ذلك على أهمية المعلومات الواجب إيصالها ومدى الحاجة إلى الأعمال ذات الصلة واللازم اتخاذها من قبل الإدارة العليا ومجلس الإدارة.

المعيار /2070/– مقدمي الخدمات الخارجيين والمسؤولية التنظيمية للتدقيق الداخلي:

عندما يتم تقديم خدمات التدقيق الداخلي من قبل جهة خارجية، يجب على هذه الجهة أن تعلم المنشأة بأنها مسؤولة عن المحافظة على نشاط تدقيق داخلي فعال. ويتم إثبات هذه المسؤولية من خلال برنامج تأكيد وتحسين الجودة الذي يقيم مدى التوافق مع مفهوم التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاق والمعايير.

المعيار /2100/– طبيعة العمل:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها من خلال اتباع مدخل منهجي منظم.

المعيار /2110/– الحوكمة:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم عمليات الحوكمة وتقديم التوصيات المناسبة لتحسينها بما يضمن تحقيق الأهداف الآتية:

- تعزيز القيم والمبادئ الأخلاقية المناسبة في المنشأة.
- ضمان فعالية إدارة الأداء التنظيمي والمساءلة في المنشأة.
- إيصال المعلومات المتعلقة بالرقابة والمخاطر إلى الأقسام المناسبة في المنشأة.
- تنسيق الأنشطة بين الإدارة ومجلس الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين، وتبادل المعلومات بين تلك الأطراف.

كما ينبغي على نشاط التدقيق الداخلي تقييم:

1– تصميم وتنفيذ وفعالية أهداف وبرامج وأنشطة المنشأة المتعلقة بالمبادئ الأخلاقية.
2– فيما إذا كانت عمليات الحوكمة على أنظمة المعلومات في المنشأة تدعم أهداف واستراتيجيات المنشأة.

المعيار /2120/– إدارة المخاطر:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها، وإن تحديد فيما إذا كانت هذه العمليات فعالة عبارة عن حكم شخصي ناتج عن تقييم المدقق الداخلي لما يلي:

- أن الأهداف التنظيمية تدعم مهام المنشأة وتتماشى معها.
- أن المخاطر الهامة قد تم تحديدها وتقييمها.
- أن الاستجابات المناسبة للمخاطر قد تم اختيارها بالتوافق مع مستويات المخاطر المقبولة في المنشأة.
- أن المعلومات المتعلقة بالمخاطر يتم الحصول عليها وإيصالها في التوقيت المناسب إلى الأطراف المعنية في المنشأة، بما يمكن الإدارة ومجلس الإدارة والعاملين فيها من أداء مسؤولياتهم.

يمكن لنشاط التدقيق الداخلي جمع المعلومات اللازمة لدعم تقييمه من خلال القيام بمهام متعددة، وأن نتائج هذه المهام مجتمعة تقدم فهم كامل لعمليات إدارة المخاطر وفعاليتها. وتتم مراقبة أو متابعة عمليات إدارة المخاطر من خلال أنشطة الإدارة المستمرة أو التقييم المستقل أو كليهما.

فضلاً عن ذلك ينبغي على نشاط التدقيق الداخلي:

1– تقييم التعرض للمخاطر والمتعلق بالحوكمة وعمليات المنشاة ونظم المعلومات فيها من حيث:

- تحقيق الأهداف الاستراتيجية في المنشأة.
- موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.
- فعالية وكفاءة البرامج والعمليات.
- حماية الأصول.
- التقيد بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.

2– تقييم احتمال حدوث مخاطر الاحتيال، وكيف يمكن للمنشأة إدارة هذه المخاطر.

3– أثناء تقديم الخدمات الاستشارية، تحديد المخاطر بما يتوافق مع أهداف هذه الخدمات، وكذلك التنبه إلى وجود أية مخاطر هامة أخرى.

4– دمج المعرفة بالمخاطر التي تم التوصل إليها من خلال الخدمات الاستشارية ضمن تقييمه لعمليات إدارة المخاطر في المنشاة.

5– عند مساعدة إدارة المنشأة في وضع أو تحسين عمليات إدارة المخاطر، الامتناع عن تولي أي مسؤولية إدارية من خلال القيام بإدارة المخاطر فعلياً.

المعيار /2130/– الرقابة:

يجب على نشاط التدقيق الداخلي مساعدة المنشاة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فعاليتها وكفاءتها وتعزيز عمليات التحسين المستمر. وهذا يتم من خلال:

1– تقييم كفاية وفعالية الضوابط الرقابية في الاستجابة للمخاطر المتعلقة بالحوكمة وعمليات المنشاة ونظم المعلومات فيها من حيث:

- تحقيق الأهداف الاستراتيجية في المنشأة.
- موثوقية وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية.
- فعالية وكفاءة البرامج والعمليات.
- حماية الأصول.
- التقيد بالقوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات والعقود.

2– دمج المعرفة بالضوابط الرقابية التي تم التوصل إليها من خلال الخدمات الاستشارية ضمن تقييمه لعمليات الرقابة في المنشاة.

المعيار /2200/– تخطيط مهام التدقيق الداخلي:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تطوير وتوثيق خطة عمل لكل مهمة من مهام التدقيق الداخلي تتضمن أهداف هذه المهمة ونطاقها وتوقيتها، والموارد المخصصة لها.

المعيار /2201/– اعتبارات التخطيط:

يجب على المدققين الداخليين عند تخطيط مهام التدقيق، الأخذ في الحسبان:

- أهداف النشاط الخاضع للتدقيق، والوسائل التي يتم من خلالها ضبط أدائه.
- المخاطر الهامة المتعلقة بالنشاط وأهدافه وموارده وعملياته، والوسائل التي يمكن من خلالها إبقاء التأثير الناتج عنها في حدود المستويات المقبولة.
- كفاية وفعالية عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر بالمقارنة مع النماذج الملائمة.
- فرص إجراء تحسينات هامة لعمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر.

علاوةً على ذلك، ينبغي على المدقق الداخلي:

1– عند تخطيط مهمة تدقيق لصالح جهات من خارج المنشأة، التوصل إلى تفاهم خطي معها حول أهداف هذه المهمة ونطاقها والمسؤوليات الموكلة إليهم وتوقعاتهم، بما في ذلك القيود على عملية توزيع نتائج المهمة وإمكانية الوصول إلى سجلاتها.

2– عند تقديم الخدمات الاستشارية، التوصل إلى تفاهم مع المنشأة (العميل) حول أهداف هذه الخدمة ونطاقها والمسؤوليات الموكلة إليهم وتوقعاتهم، وأن يتم توثيق ذلك.

المعيار /2210/– أهداف مهام التدقيق الداخلي:

يجب أن يتم تحديد أهداف كل مهمة من مهام التدقيق الداخلي، إذ يجب على المدققين الداخليين أن يأخذوا في الحسبان:

- إجراء تقييم أولي للمخاطر المتعلقة بالنشاط الخاضع للتدقيق، وأن تعكس أهداف مهمة التدقيق نتائج ذلك التقييم.
- احتمال التعرض للأخطاء الهامة والاحتيال وحالات عدم التقيد، وأية مخاطر أخرى عند تطويرهم لأهداف مهمة التدقيق.

- مدى توفير الإدارة العليا ومجلس الإدارة في المنشأة معايير كافية لتقييم الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر لتحديد فيما إذا كانت الأهداف والغايات قد تم تحقيقها. فإذا كانت هذه المعايير كافية يجب عليهم استخدامها في تقييمهم، أما في حال كانت غير كافية يتم العمل مع الإدارة ومجلس الإدارة على تطوير معايير التقييم المناسبة.
- أن الخدمات الاستشارية تتناول عمليات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر في حدود النطاق المتفق عليه مع المنشأة.
- أن أهداف مهمة التدقيق تتماشى مع قيم المنشأة وأهدافها واستراتيجياتها.

المعيار /2230/– تخصيص موارد مهام التدقيق الداخلي:

يجب على المدققين الداخليين تحديد الموارد المناسبة والمتاحة والكافية لتحقيق أهداف مهمة التدقيق بناءً على تقييم طبيعة هذه المهمة ودرجة تعقيدها وقيود توقيتها.

المعيار /2300/– أداء مهام التدقيق الداخلي:

يجب على المدققين الداخليين تحديد وتحليل وتقييم وتوثيق المعلومات الكافية لتحقيق أهداف مهمة التدقيق.

المعيار /2310/– تحديد المعلومات:

يجب على المدققين الداخليين تحديد المعلومات الكافية والملائمة والمفيدة والتي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق أهداف مهمة التدقيق.

وتعتبر المعلومات كافية عندما تكون واقعية ووافية ومقنعة بحيث يمكن للشخص الحصيف والمطلع التوصل إلى نفس الاستنتاجات التي توصل إليها المدقق، أما المعلومات الموثوقة والتي يمكن الاعتماد عليها هي أفضل معلومات يتم الحصول عليها من خلال اتباع الأساليب المناسبة، بينما المعلومات الملائمة هي المعلومات التي تدعم ملاحظات وتوصيات مهمة التدقيق وتتماشى مع أهدافها، والمعلومات المفيدة هي المعلومات التي تساعد المنشأة في تحقيق أهدافها.

المعيار /2320/– التحليل والتقييم:

يجب على المدققين الداخليين بناء استنتاجات ونتائج مهامهم على أساس أساليب التحليل والتقييم المناسبة.

المعيار /2330/– توثيق المعلومات:

يجب على المدققين الداخليين توثيق المعلومات الملائمة واللازمة لدعم استنتاجات ونتائج مهمة التدقيق.

المعيار /2340/– الإشراف على مهام التدقيق الداخلي:

يجب أن يتم الإشراف على مهام التدقيق الداخلي بالشكل المناسب، لضمان تحقيق أهدافها وتأكيد جودتها وتطوير منفذيها.

ويجب أن يعتمد نطاق عملية الإشراف اللازم على مهارة وخبرة المدققين الداخليين ودرجة تعقيد مهمة التدقيق، ويعتبر الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي مسؤول بشكل كامل عن الإشراف على هذه المهمة فيما إذا تم أداؤها من قبل نشاط التدقيق الداخلي أو لصالحه، ويمكن له تعيين أشخاص مؤهلين من نشاط التدقيق الداخلي لأداء عملية المراجعة. ويتم توثيق الأدلة المناسبة والاحتفاظ بها.

المعيار /2400/– تبليغ النتائج:

يجب على المدققين الداخليين تبليغ نتائج مهمة التدقيق.

المعيار /2410/– معيار التبليغ:

يجب أن تشمل عملية تبليغ النتائج أهداف مهمة التدقيق ونطاقها، إضافةً إلى الاستنتاجات والتوصيات القابلة للتطبيق وخطط العمل بها.

المعيار /2420/– جودة التبليغات:

يجب أن تكون التبليغات دقيقة وموضوعية وواضحة وموجزة وبناءة وكاملة، وأن يتم إيصالها بالتوقيت المناسب.

المعيار /2430/– استخدام تعبير "تم إجراؤه وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي":

يجب على المدققين الداخليين أن يصرحوا بأن مهامهم قد تم إجراؤها وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي فقط إذا كانت نتائج برنامج تأكيد وتحسين الجودة تدعم ذلك.

المعيار /2431/– الإفصاح عن عدم التوافق مع المعايير:

عندما يؤثر عدم التوافق مع مفهوم التدقيق الداخلي وميثاق الأخلاق والمعايير الدولية على مهمة محددة، يجب أن يتم الإفصاح ضمن تبليغات نتائج هذه المهمة عما يلي:

- مبدأ أو قاعدة السلوك المهني أو المعايير التي لم يتم التوافق معها بشكل تام.

- أسباب عدم التوافق.
- أثر عدم التوافق على مهمة التدقيق والنتائج التي تم تبليغها بشأن هذه المهمة.

المعيار /2440/– نشر النتائج:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي تبليغ النتائج إلى الأطراف المعنية.

المعيار /2500/– مراقبة سير العمل:

يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وضع والحفاظ على نظام لمراقبة كيفية التصرف تجاه النتائج التي يتم إبلاغ الإدارة بها، وكذلك وضع تدابير تهدف إلى متابعة والتحقق من أن إجراءات الإدارة يتم تطبيقها بفعالية، أو أن الإدارة العليا قد قبلت المخاطر الناتجة عن عدم اتخاذ هذه الإجراءات.

إضافةً إلى مراقبة كيفية التصرف تجاه نتائج الخدمات الاستشارية في حدود النطاق المتفق عليه مع المنشأة.

المعيار /2600/– قبول المخاطر:

عندما يستنتج الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن الإدارة العليا قد قبلت مستوى من المخاطر من المحتمل أن يكون غير مقبول للمنشأة، فيجب عليه أن يناقش ذلك معها وأن يقوم بإبلاغ مجلس الإدارة في حال لم يتم حسم هذه المسألة.

الملحق (2): استبيان الدراسة.

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

ماجستير مراجعة الحسابات

السادة المجيبون الكرام

تحية طيبة وبعد ..

إيماناً بأهمية البحث العلمي، وتأكيداً على دوره في خدمة عملية التنمية والنهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المحلي، تقوم الباحثة بإعداد رسالة ماجستير بعنوان:

" مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية – دراسة ميدانية في المصارف الخاصة"

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين نشاط التدقيق الداخلي وموثوقية التقارير المالية، حيث أصبح نشاط التدقيق الداخلي أحد أهم الأدوات الرقابية في بيئة الأعمال الحديثة، وخاصة القطاع المصرفي كونه من أكثر القطاعات أهمية والتي تتأثر مباشرةً بالتطور الاقتصادي وتنعكس نتائج أدائه على المجتمع المالي ككل، وذلك من خلال إبراز مساهمته في تقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة والعمل على تحسينها بالشكل الذي قد يؤثر على زيادة الثقة في المعلومات الواردة في التقارير المالية.

ولغرض إكمال هذا البحث، ترجو الباحثة من سيادتكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان المرفق بدقة وموضوعية راجيةً عدم إغفال أي سؤال من أجل تحقيق أهداف البحث والخروج بنتائج وتوصيات واقعية.

إن الأسئلة الواردة في الاستبيان ستستخدم للأغراض العلمية فقط، وكل ما يرد فيه من معلومات سيبقى سرياً وغير قابل للنشر، ولن يُسمح لأحد بالاطلاع عليها من غير المهتمين بالبحث العلمي.

مع فائق الشكر والتقدير لحسن تعاونكم

يرجى وضع إشارة (*) أمام الإجابة التي ترونها مناسبة لكل سؤال مما يلي:

القسم الأول: معلومات عامة.

المؤهلات العلمية:

1- دكتوراه ☐ 2- ماجستير ☐

3- دبلوم ☐ 4- اجازة ☐

المؤهلات العملية:

1- مدقق داخلي ☐ 2- مدقق خارجي ☐

سنوات الخبرة:

1- أقل من 5 سنوات ☐ 2- من 5-10 سنوات ☐

3- 10 سنوات فما فوق ☐

القسم الثاني: مساهمة نشاط التدقيق الداخلي في تعزيز موثوقية التقارير المالية

المحور الأول: مساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية التقارير المالية						
	العنصر	**غير موافق بشدة**	**غير موافق**	**محايد**	**موافق**	**موافق بشدة**
1	يساعد فحص عناصر الرقابة الداخلية بأن تعبر معلومات التقارير المالية بصدق عن الأحداث والعمليات.					
2	إن فحص عناصر الرقابة الداخلية يؤدي إلى أن تعكس معلومات التقارير المالية الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.					
3	يؤدي فحص عناصر الرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.					
4	يساهم فحص عناصر الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.					
5	إن فحص عناصر الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.					

المحور الأول: مساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي لنظم الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية التقارير المالية						
	العنصر	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
6	يؤدي اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية إلى أن تعبر معلومات التقارير المالية بصدق عن الأحداث والعمليات.					
7	يساعد اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في أن تعكس معلومات التقارير المالية تعكس الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.					
8	إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.					
9	يساهم اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.					
10	إن اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.					
11	إن تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية يساعد بأن تعبر معلومات التقارير المالية بصدق عن الأحداث والعمليات.					
12	يساهم تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية بأن تعكس معلومات التقارير المالية الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.					
13	يؤدي تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.					
14	يساهم تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.					
15	إن تحديد أوجه القصور في الرقابة الداخلية يجعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.					

المحور الثاني: مساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تعزيز موثوقية التقارير المالية						
	العنصر	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى أن تعبر معلومات التقارير المالية بصدق عن الأحداث والعمليات.					
2	إن مراجعة عملية تحديد المخاطر تساعد في أن تعكس معلومات التقارير المالية الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.					
3	تساعد مراجعة عملية تحديد المخاطر في جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.					
4	تساهم مراجعة عملية تحديد المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.					
5	تؤدي مراجعة عملية تحديد المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.					
6	يساعد فحص عمليةتقييم المخاطر إلى أن تعبر معلومات التقارير المالية بصدق عن الأحداث والعمليات.					
7	إن فحص عملية تقييم المخاطر يساعد في أن تعكس معلومات التقارير المالية الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.					
8	يؤدي فحص عملية تقييم المخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.					
9	يساهم فحص عملية تقييم المخاطر في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.					
10	إن فحص عملية تقييم المخاطر يجعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.					
11	تساهم دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر بأن تعبر معلومات التقارير المالية بصدق عن الأحداث والعمليات.					
12	تساعد دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر في أن تعكس معلومات التقارير المالية الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.					
13	إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر تجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.					

المحور الثاني: مساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي لإدارة المخاطر في تعزيز موثوقية التقارير المالية						
	العنصر	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
14	إن دراسة البدائل المختلفة للاستجابة تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.					
15	تؤدي دراسة البدائل المختلفة للاستجابة للمخاطر إلى جعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.					

المحور الثالث: مساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية						
	العنصر	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تساعد مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء بأن تعبر معلومات التقارير المالية بصدق عن الأحداث والعمليات.					
2	إن مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء تساهم في أن تعكس معلومات التقارير المالية الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.					
3	تؤدي مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء إلى جعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.					
4	تساهم مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.					
5	إن مراجعة عمليات الإشراف والرقابة على الأداء تجعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.					
6	يساهم التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في أن تعبر معلومات التقارير المالية بصدق عن الأحداث والعمليات.					
7	يساعد التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين في أن تعكس معلومات التقارير المالية الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.					
8	إن التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين يجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.					

المحور الثالث: مساهمة فحص وتقييم التدقيق الداخلي للحوكمة في تعزيز موثوقية التقارير المالية						
	العنصر	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
9	إن التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين يساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.					
10	يؤدي التحقق من الامتثال لسياسات الإدارة والقوانين إلى جعل معلومات الواردة التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.					
11	تساعد مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات الملائمة في أن تعبر معلومات التقارير المالية بصدق عن الأحداث والعمليات.					
12	تؤدي مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة إلى أن تعكس معلومات التقارير المالية الجوهر الاقتصادي للأحداث والعمليات.					
13	إن مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة تجعل معلومات التقارير المالية خالية من التحيز وموضوعية.					
14	إن مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة تساهم في مراعاة حالات عدم التأكد عند إعداد التقارير المالية.					
15	تساعد مراجعة سياسات الإدارة وتقديم التوصيات المناسبة في جعل معلومات التقارير المالية كاملة في حدود الأهمية النسبية.					

مع خالص الشكر والتقدير لحسن تعاونكم

الباحثة

The contribution of Internal Audit in Enhancing Financial Reporting Reliability

(Field Study in Private Banks)

By: **Rawan Al–Beiruti** **Supervisor**: **Dr. Hussein Dahdooh**

Abstract

This study aims at investigating the relationship between internal auditing and financial reporting reliability in private banking sector which is considered as the most important one affected directly by the economical development; and which its results are reflected on the whole financial society. That occurs by clarifying internal auditing contribution in examining internal control system, risk management, and corporate governance, evaluating their effectiveness besides its role in enhancing and developing them to increase financial reporting reliability.

This study relied on descriptive analytical method in constructing the theoretical framework. To achieve the study objectives, a quesstionare was designed and distributed to a sample of /105/ individuals from internal and external auditors in the private banks licened and operating in Damascus /14 banks/.

The study concluded that:

- Examining and evaluating internal control system by internal auditing contributes in enhancing financial reporting reliability according to internal and external auditors.
- Examining and evaluating risk management by internal auditing contributes in enhancing financial reporting reliability according to internal and external auditors.

- Examining and evaluating corporate governance by internal auditing contributes in enhancing financial reporting reliability according to internal and external auditors.
- There is no significant differences in opinins between internal and exernal auditors about the contribution of internal auditing in enhancing financial reporting reliability.